



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الغربي التبسي - تبسة-



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم المحاسبة المالية الرقم التسلسلي: 2024/

مذكرة مقدم لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

دفعة 2025

الفرع: المالية والمحاسبة

تخصص: مالية مؤسسة

دور إدارة رأس مال العامل في تحسين الأداء المالي للمؤسسة

دراسة حالة مؤسسة فوسفات صوميفوس - تبسة -

خلال الفترة 01 مارس 2025 إلى غاية 15 ماي 2025

من إعداد الطالبة:

الأستاذة المشرفة:

✓ زدايرية نيفين

✓ معاوة وفاء

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة
مسعودي حسام	أستاذ محاضر أ	رئيسا
معاوة وفاء	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
زارع رباب	أستاذ محاضر ب	عضو مناقش

السنة الجامعية: 2025 / 2024

شكر وعرفان

الحمد لله حمدا كثيرا حتى يبلغ الحمد منتهاه والصلاة والسلام على
أشرف مخلوق أناره الله بنوره واصطفاه.

وانطلاقا من باب من لم يشكر الناس لم يشكر الله أتقّد بخالص
الشكر والتقدير للأستاذة المشرفة معاوية وفاء على إرشاداتها
وتوجيهاتها التي لم تبخل بها علينا يوما، كما بجزيل الشكر والعطاء
إلى كل يد رافقتنا في هذا العمل سواء من قريب أو بعيد
والشكر موصول كذلك إلى أوليانا الذين سهروا على تقديم لنا
كل الظروف الملائمة لإنجاز هذا العمل.

كما لا أنسى أن أشكر جميع الأساتذة المؤطرين الذين قدموا لنا
يد المساعدة وإلى كل الزملاء والأساتذة الذين تتلمذنا على
أيديهم وأخذنا منهم الكثير.

إهداء

إلى من غرس في بذور الطموح، وسقاني نهر الحب والحنان

إلى من كان دعاؤه لي زادا في دربي

إلى والدي العزيزين، رمز التضحية والعطاء

إلى إخوتي وأخواتي سندي في الحياة

إلى النابغة إيمان التي ساعدتني

إلى أساتذتي الكرام الذين لم يبخلوا علينا بعملهم وتوجيههم

إلى كل من شجعني ووقف بجانبني خلال مسيرتي العلمية

راجية من الله أن تكون لبنة خير في طريق النجاح والعطاء

الفهرس

شكر وعرفان.....	
الإهداء.....	
الفهرس.....	
قائمة الجداول.....	
قائمة الأشكال.....	
قائمة الملاحق.....	

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس مال العامل والأداء المالي

تمهيد:.....	2
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لرأس المال العامل.....	3
المطلب الأول: مفهوم وأهداف التسيير المالي.....	3
أولاً: مفهوم التسيير المالي:.....	3
ثانياً: أهداف التسيير المالي:.....	3
المطلب الثاني: مفهوم وأنواع رأس المال العامل.....	5
أولاً: مفهوم رأس المال العامل:.....	5
ثانياً: أنواع رأس المال العامل:.....	6
المطلب الثالث: مكونات رأس المال العامل.....	7
أولاً: النقد والنقد المكافئ:.....	8
ثانياً: البضاعة في المخازن:.....	9
ثالثاً: الذمم المدينة:.....	10
رابعاً: المصاريف المدفوعة مقدماً:.....	12

12		خامسا: الإيرادات المستحقة القبض:
12		المبحث الثاني: مدخل نظري لإدارة رأس المال العامل
12		المطلب الأول: مفهوم وأهمية إدارة رأس المال العامل
12		أولا: مفهوم إدارة رأس المال العامل:
13		ثانيا: أهمية إدارة رأس المال العامل:
14		المطلب الثاني: مكونات إدارة رأس المال العامل
15		أولا: إدارة النقدية:
15		ثانيا: إدارة المخزون:
17		ثالثا: إدارة الحسابات المدينة:
18		المطلب الثالث: استراتيجيات إدارة رأس المال العامل
19		أولا: الاستراتيجية المتحفظة:
19		ثانيا: الاستراتيجية المجازفة:
20		ثالثا: الاستراتيجية المعتدلة:
20		المبحث الثالث: مدخل نظري للأداء المالي
21		المطلب الأول: مفهوم الأداء والأداء المالي
21		أولا: مفهوم الأداء:
23		ثانيا: مفهوم الأداء المالي:
23		المطلب الثاني: أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي
23		أولا: أهمية تقييم الأداء المالي:
25		المطلب الثالث: خطوات ومتطلبات تقييم الأداء المالي
25		أولا: خطوات تقييم الأداء المالي
26		ثانيا: متطلبات تقييم الأداء المالي
28		المطلب الرابع: مؤشرات تقييم الأداء المالي:

أولاً: المؤشرات التقليدية:	28
ثانياً: المؤشرات الحديثة:	31
المبحث الرابع: مساهمة رأس المال العامل في تحسين الأداء المالي:	35
المطلب الأول: إدارة النقدية:	35
ثالثاً: أهداف إدارة النقد:	37
رابعاً: تحديد الحجم المناسب للنقد:	38
خامساً: أساليب إدارة النقد:	40
المطلب الثاني: إدارة الذمم المدينة:	42
أولاً: تعريف إدارة الذمم المدينة:	42
ثانياً: أهداف إدارة الذمم المدينة:	42
ثالثاً: سياسة إدارة الذمم المدينة:	43
رابعاً: تقييم إدارة الذمم المدينة:	47
المطلب الثالث: إدارة المخزون:	48
أولاً: تعريف إدارة المخزون:	48
ثالثاً: تكاليف مرتبطة بالمخزون:	49
رابعاً: أسباب الاحتفاظ بالمخزون:	51
خامساً: مراقبة إدارة المخزون:	53
المطلب الرابع: إدارة الالتزامات قصيرة الأجل (الائتمان التجاري، الائتمان المصرفي):	54
أولاً: الائتمان التجاري:	54
ثانياً: الائتمان المصرفي:	55
خلاصة الفصل:	59

الفصل الثاني: دراسة دور إدارة رأس مال العامل في تحسين الأداء المالي لمؤسسة المناجم والفوسفات
صوميفوص تبسة

59	تمهيد:
60	المبحث الأول: تقديم مؤسسة مناجم الفوسفات صوميفوص
60	المطلب الأول: التعريف بشركة مناجم الفوسفات (SOMIPHOS).
60	أولاً: نشأة شركة مناجم الفوسفات (SOMIPHOS)
61	ثانياً: تعريف شركة مناجم الفوسفات (SOMIPHOS)
61	ثالثاً: الأهداف العامة لشركة مناجم الفوسفات (SOMIPHOS).
62	رابعاً: نشاط شركة مناجم الفوسفات
63	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لشركة مناجم الفوسفات (SOMIPHOS)
65	المطلب الثالث: أهم القيم الثقافية السائدة في شركة مناجم الفوسفات
66	المبحث الثاني: إدارة مكونات رأس المال العامل وتقييم الأداء المالي للمؤسسة
68	المطلب الثاني: سياسات إدارة رأس المال العامل وأثرها على الأداء المالي
69	ثانياً: سياسة تمويل رأس المال العامل:
71	المطلب الثالث: استخدام إدارة مكونات رأس المال العامل في تحسين الأداء المالي للمؤسسة
81	خلاصة الفصل
80	الخاتمة:
83	ملخص
84	قائمة المراجع:
88	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(01)	نسب الربحية خلال الفترة (2023_2021)	66
(02)	نسب السيولة خلال الفترة (2023_2021)	66
(03)	نسب المدينونية خلال الفترة (2023_2021)	67
(04)	نسبة الأصول المتداولة الى مجموع الأصول خلال الفترة (2023_2021)	68
(05)	نسبة الديون قصيرة الأجل الى مجموع الأصول والأصول المتداولة خلال الفترة (2023_2021)	69
(06)	نسب النشاط خلال الفترة (2023_2021)	71-70
(07)	ميزانية الأصول المفصلة خلال الفترة (2023_2022)	73
(08)	ميزانية الخصوم المفصلة خلال الفترة (2023_2022)	74

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01)	رسم توضيحي لأنواع رأس المال العامل	06
(02)	رسم توضيحي لمكونات رأس المال العامل	07
(03)	رسم توضيحي لمكونات إدارة رأس المال العامل	15
(04)	رسم توضيحي لرسوم بيانية احصائية	75
(05)	رسم توضيحي للتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة باستخدام برنامج ستاتا	76

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
(01)	ميزانية الأصول المفصلة خلال الفترة (2022_2021)	87
(02)	ميزانية الأصول المفصلة خلال الفترة (2023_2022)	88
(03)	ميزانية الخصوم المفصلة خلال الفترة (2022_2021)	89
(04)	ميزانية الخصوم المفصلة خلال الفترة (2023_2022)	90
(05)	ميزانية الأصول المختصرة خلال الفترة (2022_2021)	91
(06)	ميزانية الأصول المختصرة خلال الفترة (2023_2022)	92
(07)	ميزانية الخصوم المختصرة خلال الفترة (2022_2021)	93
(08)	ميزانية الخصوم المختصرة خلال الفترة (2023_2022)	94
(09)	جدول حساب النتائج خلال الفترة (2022_2021)	95
(10)	جدول حساب النتائج خلال الفترة (2023_2022)	96
(11)	الهيكل التنظيمي لمؤسسة الفوسفات صوميفوص	98

المقدمة

تمهيد:

يعتبر هدف تحقيق الأرباح وتعظيمها من الأهداف الرئيسية التي تسعى المؤسسات الى تحقيقها، فهو امر ضروري لاستمراريتها وبقائها وغاية يتطلع اليها المستثمرون ومؤشر يهتم به الدائنون، وهي أيضا مؤشر هام لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة. ومع ان توفر السيولة النقدية وسيلة لتحقيق هذا الهدف الا أنها أي السيولة ليست هدفا بحد ذاتها لأن المستثمر الحصيف يطمح في الأساس لتحقيق الأرباح وليس فقط الى تحقيق السيولة النقدية والتي يمكن وصفها بأنها بهدف مالي مرحلي للمؤسسة يساهم في خدمة الهدف الاستراتيجي وهو تحقيق الأرباح.

في ظل سعي المؤسسات الى الموازنة ما بين تحقيق اعلى مستوى من الربحية والاحتفاظ بمستوى جيد من السيولة، تعد إدارة رأس المال العامل مكونا مهما وحاسما في مالية المؤسسات وأحد أهم الإدارة المالية فيها. وذلك لعلاقته المباشرة بنمو المؤسسة، وتأثيره المباشر على السيولة والربحية والمخاطرة فيها. مما سبق يمكننا القول بأن إدارة رأس المال العامل تمكننا من التعرف على الوضعية الحقيقية لهذه المؤسسة من أجل اتخاذ القرارات الرشيدة، وكذا تسيطر الأهداف والخطط المستقبلية وعليه وعلى ضوء ماسبق نطرح إشكالية البحث التالي:

مامدى مساهمة إدارة رأس المال العامل في تحسين الأداء المالي للمؤسسة؟

وتندرج تحت هذا السؤال الرئيسي أسئلة فرعية هي:

- هل يوجد أثر لنسب الربحية على الأداء المالي لمؤسسة محل الدراسة؟
- ماهي الأساليب التي تتبعها المؤسسة محل الدراسة في إدارة رأس المال العامل؟
- كيف يمكن قياس وتحليل كفاءة إدارة رأس المال العامل للمؤسسة محل الدراسة؟

فرضيات الدراسة:

من أجل مناقشة والاجابة عن الأسئلة السابقة قمنا بصياغة فرضيات لهذه الدراسة التي نبحث عن تأكيدها أو العكس وهي كالآتي:

- تمثل الربحية مقدرة المنشأة على توليد الدخل، ويعد تحليل في غاية الأهمية للمساهمين نظرا لأن الأرباح التي يحصل عليها المساهمون هي من قيمة الأرباح المتحققة.
- من الأساليب التي تتبعها المؤسسة محل الدراسة هي السياسات المختلفة كالسياسة المتحفظة والمعتدلة وأثرها على السيولة والربحية.

- يمكن قياس وتحليل كفاءة إدارة رأس المال العامل للمؤسسة محل الدراسة باستخدام مؤشرات دوران المخزون ودوران الذمم وغيرها.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال بحثنا هذا الى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ تحليل أثر نسب الربحية مثل هامش الربح وغيرها على الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة.
- ✓ التعرف على الأساليب والسياسات المعتمدة من طرف المؤسسة محل الدراسة في إدارة رأس المال العامل، وتقييم مدى فعاليتها في تحقيق التوازن بين السيولة والربحية.
- ✓ قياس وتحليل كفاءة إدارة رأس المال العامل باستخدام مؤشرات مالية لتقييم أثرها على الأداء المالي العام للمؤسسة.

أهمية الدراسة:

الموضوع الذي سيتم معالجته له أهمية بالغة لدى المسيرين وخاصة تلك الفئة التي تشتغل بالوظيفة المالية للمؤسسة، فهو حقا يبين لهم اهم الأساليب والسياسات التي يمكن استخدامها لتقييم الأنشطة المالية التي تمارسها المؤسسة والاهداف المنجزة خلال فترة من الزمن ويبين أيضا كيفية تطبيق هذه السياسات والأساليب على أرضية الواقع للوصول الى نتائج تشخص الأداء المالي للمؤسسة، وتبين نقاط القوة لتشجعها، كذلك نقاط الضعف لتعالجها.

الدراسات السابقة:

-دراسة هادفي خالد:بعنوان مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مجمع صيدال للفترة 2011_2015 أطروحة دكتوراه جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018_2019.

تهدف هذه الدراسة الى معرفة المساهمات التي قدمها النظام المحاسبي المالي في مجال تطوير أساليب التحليل المالي، ومن أهم النتائج المتوصل اليها أن النظام المحاسبي المالي يسمح بتقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال مجموعة متكاملة من الكشوفات المالية، وكما جسد النظام المحاسبي المالي التوجه نحو رفع مستوى الإفصاح المالي عن كل المعلومات التي من شأنها تقديم صورة صادقة حول الوضعية المالية للمؤسسة.

-دراسة بزقاريحيّة:2011 بعنوان دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة 2007-2009 مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة.

هدفت هذه الدراسة الى معرفة أهمية المعلومات المحاسبية بالنسبة للمسيرين ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسة، ولخصت الدراسة الى أن المعلومات المحاسبية تلعب دورا مهما في تحسين الأداء المالي للمؤسسة من خلال القوائم المالية التي تعتبر أهم هذه المعلومات، وباعتبارها المصدر الأساسي لتقييم الأداء المالي ومن ثم تحسين الاختلالات واستغلال الفرص

-دراسة مجاهد محمد نياي النابوت: بعنوان أثر استراتيجيات إدارة رأس المال العامل على ربحية شركات الأغذية الأردنية المدرجة في بورصة عمان ،سنة، مذكرة ماجستير، سنة.

هدفت هذه الدراسة الى قياس أثر استراتيجيات إدارة رأس المال العامل على ربحية شركات الأغذية الأردنية من خلال تحليل المؤشرات المالية المرتبطة بالدورة التشغيلية، وتحديد ما إذا كانت هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة إدارة رأس المال العامل ومستوى الربحية، وتقديم توصيات لتحسين الأداء المالي عبر إدارة أفضل للأصول المتداولة والخصوم المتداولة.

-دراسة عادل عشي:بعنوان الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم دراسي حالة مؤسسة صناعة الكوابل ببسكرة2000_2002، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة بسكرة،2001_2002.

هدفت هذه الدراسة الى تحليل الوضع المالي للمؤسسة من خلال فحص القوائم المالية واستخدام مؤشرات الأداء المالي، كذلك تحديد نقاط القوة والضعف التي تساعد المؤسسة في التعرف على المجالات التي تحقق فيها أداء جيد وتلك التي تحتاج الى تحسين.

أما بحثنا فهو يدرس دور إدارة رأس المال العامل في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، وقد أخذنا مؤسسة مناجم الفوسفات كدراسة تطبيقية، هذه الدراسة تبين لنا أهمية ودور إدارة رأس المال العامل في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة، ومدى مساهمته في الالمام بجميع الجوانب المالية للمؤسسة.

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس مال العامل والأداء المهني

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس مال العامل والأداء المالي

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس المال العامل والأداء المالي

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لرأس المال العامل
- المبحث الثاني: مدخل نظري لإدارة رأس المال العامل
- المبحث الثالث: مدخل نظري للأداء المالي
- المبحث الرابع: مساهمة رأس المال العامل في تحسين الأداء المالي

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس مال العامل والأداء المالي

تمهيد:

تشكل إدارة رأس المال العامل موضوعا بالغ الأهمية في الإدارة المالية, ويعود السبب في هذا الاهتمام الى قرارات الإدارة المالية والمدير المالي التي تتركز حول العمليات التشغيلية قصيرة الاجل في المؤسسات , تقوم إدارة رأس المال العامل بإدارة كل عنصر من عناصر رأس المال العامل , بهدف خلق التوازن بينهما لكي يعكس رأس المال العامل في مستوى معين الحالة الإيجابية للأداء المالي في المؤسسة المتعلق بنجاح أو فشل أي مؤسسة ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها , وتقييم نتائج نشاطاتها والتعرف على نقاط القوة والضعف فيها, وعليه سنتطرق في هذا الفصل الى مختلف العناصر المتعلقة بإدارة رأس المال العامل والأداء المالي من خلال المباحث التالية:

- ❖ المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لرأس المال العامل.
- ❖ المبحث الثاني: مدخل نظري لإدارة رأس المال العامل.
- ❖ المبحث الثالث: مدخل نظري لأداء المالي.
- ❖ المبحث الرابع: مساهمة رأس المال العامل في تحسين الأداء المالي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لرأس المال العامل

يعتبر رأس المال العامل وادارته أهم الوظائف الإدارية التي تحظى بأهمية كبيرة لدى المدراء الماليين في المؤسسة الاقتصادية، في هذا المبحث سنتطرق الى مفاهيم أساسية حول رأس المال العامل

المطلب الأول: مفهوم وأهداف التسيير المالي

أولاً: مفهوم التسيير المالي:

تعريف 1: يعرف التسيير المالي على أنه ذلك المجال من علوم التسيير الذي يهتم بالجوانب المالية داخل المؤسسة وسعى الى تحقيق وتطبيق مختلف الأهداف والمخططات المالية، حيث يستخدم في تحقيق ذلك مجموعة من الأدوات والطرق والأساليب والتقنيات التي تساعد المؤسسة ومختلف التنظيمات على الاندماج مع مكونات المحيط المالي¹.

تعريف 2: وقد عرف Du Galh et Gotham وهما من المدرسة القديمة للإدارة المالية "الفعالية المتعلقة بتخطيط وتجهيز الأموال ورقابتها وادارتها في المنشأة" حيث فصل في التعريف بين الرقابة والإدارة وكأنهما عنصران مستقلان².

تعريف 3: أما Up ton et Howard وهما من المدرسة المجددة فقد عرفناها بأنها "الحقل الإداري أو مجموعة الوظائف الإدارية المتعلقة بإدارة مجرى النقد، والزامية لتمكين المؤسسة من تنفيذ أهدافها ومواجهة ما يستحق عليها من التزامات في الوقت المحدد لها.

ثانياً: أهداف التسيير المالي:

تتمثل الأهداف التالية في ما يلي³:

1. هدف السيولة: تقع على عاتق الإدارة المالية في الأجل القصير توفير السيولة الكافية لوفاء المؤسسة بالتزاماتها اليومية في موعد استحقاقها لتدنية المخاطر التي قد تواجهها وتحافظ على سمعتها الائتمانية،

¹ إلياس بن الساسي، يوسف القريشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 37.

² إلياس بن الساسي، المرجع السابق.

³ مبارك السلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004، ص 35.

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس مال العامل والأداء المالي

فيجب على السير المالي أن يوفق بين التدفقات النقدية الداخلية والتدفقات الخارجية في الزمن والقيمة لوضع رصيد نقدي مناسب للحاجة اللازمة.

2. هدف تعظيم الربح: يرتبط تعظيم الربح ارتباطا وثيقا بالمالك، ويحتل مكانا بارزا في أسلوب تقييم الأداء الإدارة فان تعظيم الربح كهدف يسعى أصحاب رأس المال الى تحقيقه ويصبح المرشد الرئيسي للإدارة المالية، في اتخاذ القرارات المالية كما يتم تقييم أداء الجهاز المالي أو الوظيفة المالية بناء على مساهمتها في تحقيق هذا الهدف اذ ان هناك فارق بين الربح الذي هو جزء يحصل عليه المستثمر بشكل مباشر كصافي الربح الموزع أو بشكل غير مباشر كصافي الأرباح المحتجزة وأن الربحية هي إمكانية الحصول على نتائج اقتصادية أكبر من العناصر المستخدمة.

أ. **هدف تعظيم القيمة أو تعظيم ثروة الملاك (تعظيم قيمة المؤسسة):** ان هدف تعظيم الربح يهمل العديد من العناصر الأساسية والهامة خصوصا العوائد المتوقعة، تلك العوائد والمخاطر الكامنة في الفوائد إضافة الى كونه قاصر عن تلبية أهداف ومصالح كافة الأطراف ذات العلاقة بنشاط المؤسسة، كل هذا أدى الى ظهور هدف يأخذ بعين الاعتبار التوقيت الزمني والمنافع كما يأخذ بعين الاعتبار أيضا نوعية المنافع المحققة وهذا ما تجسد في هدف تعظيم قيمة المؤسسة الذي يقصد به زيادة قيمة السهم في سوق الأوراق المالية.

ب. **هدف تعظيم العائد الاجتماعي:** من القضايا الخاصة عند معرفة أهداف الإدارة المالية قضية المسؤولية الاجتماعية، للمؤسسة المعاصرة وسؤال يطرح نفسه هل يجب على الإدارة أن توجه جهودا تماما لتحقيق مصالح المساهمين أو المالك، أم أنها يجب أن تتحمل المسؤولية كذلك عن تحقيق الرفاهية للعاملين لديهما والعملاء والمجتمع يوجه عام، ان المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار تأثير سياساتها وأنشطتها على كافة فئات المجتمع الذي تمارس نشاطها فيه فان المؤسسة تقوم بدور بارز في خدمة المجتمع.

المطلب الثاني: مفهوم وأنواع رأس المال العامل.

أولاً: مفهوم رأس المال العامل:

اختلف الباحثون في تعريفهم وتفسيرهم لرأس المال العامل وكان من أكثرها شيوعاً واستخداماً مفهومي إجمالي رأس المال العامل وصافي رأس مال العامل¹.

1. إجمالي رأس المال العامل:

يقصد به إجمالي استثمارات الشركة في الأصول المتداولة، التي تستطيع الشركة تحويلها إلى نقد خلال سنة أو دورة تشغيلية أيهما أطول، وتشمل بنود الأصول المتداولة على النقد والأوراق المالية قصيرة الأجل والمخزون والذمم المدينة والمصاريف المدفوعة مقدماً والائرادات مستحقة القبض، أي أن هذا التعريف لم يتطرق للالتزامات المتداولة بل كان جل اهتمامه موجه نحو الأصول المتداولة، ويقوم هذا التعريف على تقسيم الأصول إلى أصول غير متداولة ذات طابع بطيء الحركة، وأصول متداولة ذات طابع سريع الحركة، وذلك عبر الدورة التشغيلية التي تبدأ بحالة من النقد ومن ثم تتحول إلى بضاعة ومن ثم إلى ذمم مدينة ومن ثم تعود إلى نقد، لتبدأ من جديد دورة أخرى وتتتابع الدورات التشغيلية وهكذا.

2. صافي رأس المال العامل:

هو عبارة عن الأصول المتداولة مطروحا منها الالتزامات المتداولة، بعبارة أخرى هو الفائض بين الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة، وتكمن الأهمية في هذا التعريف أنه يعطي مقياساً كمياً واضحاً للتعرف على متانة المركز المالي للشركة، ومقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المتداولة عند ميعاد الاستحقاق.

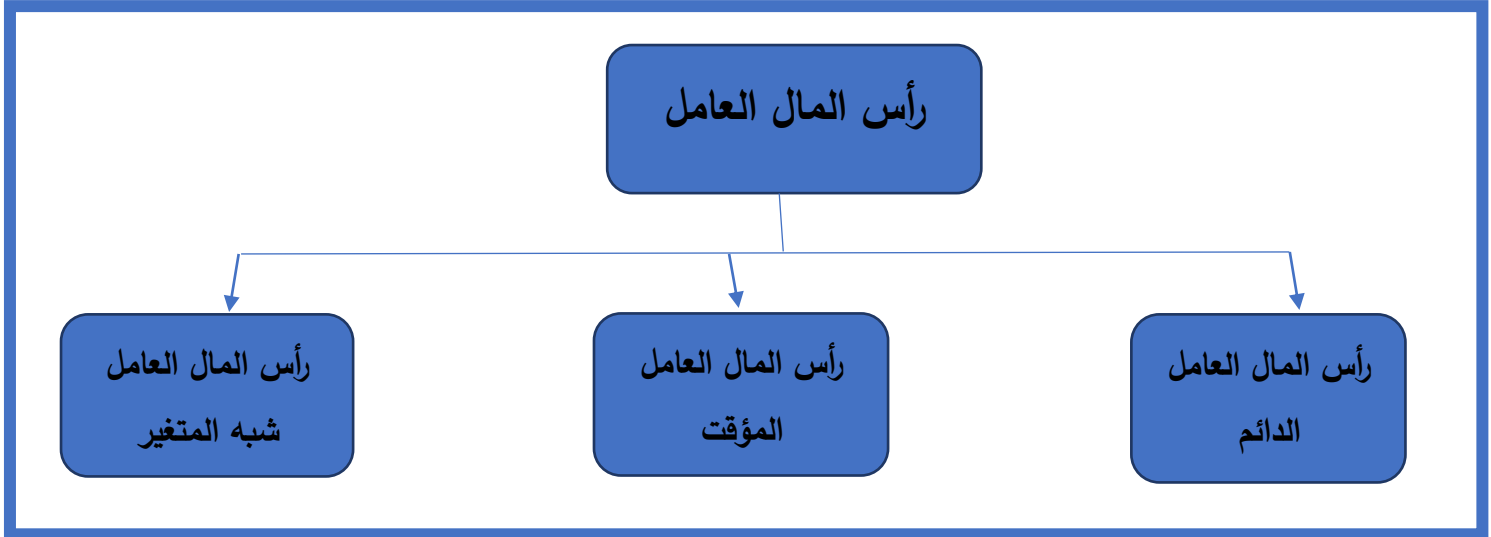
وتعتبر الشركة قادرة على مقابلة التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة عندما يكون صافي رأس المال موجباً، أي عندما يزداد مقدار الأصول المتداولة المقارنة مع الالتزامات المتداولة، أما إذا كان صافي رأس المال العامل سالباً، بمعنى مقدار الالتزامات المتداولة أكبر من الأصول المتداولة، فتعتبر الشركة غير قادرة على تغطية التزاماتها المتداولة باستخدام أصولها المتداولة في المدى القصير.

¹ زغيب مليكة، ميلود بوشنكير، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجيد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

ثانياً: أنواع رأس المال العامل:

تم تقسيم رأس المال العامل الى ثلاثة أقسام كالتالي¹:

الشكل (1) أنواع رأس المال العامل.



المصدر من إعداد الطالبة

1. رأس المال العامل الدائم:

يعرف أيضاً رأس المال الثابت، أي هو الحد الأدنى من رأس المال العامل الواجب توفره بالشركة لعملياتها التشغيلية، بحيث يبقى ثابت لا يتغير حجم أو نشاط الشركة، وإنما يعتمد على طبيعة النشاط.

2. رأس المال العامل المؤقت:

يعرف أيضاً برأس المال العامل المتغير، وهو رأس المال العامل الذي يتغير مع تغير الزمن ويتأثر بزيادة حجم ونشاط الشركة، ويجب على الشركة الاحتفاظ به من أجل بعض الاحتياجات الموسمية أو الطارئة.

¹ مجاهد محمد ذياب النابوت، أثر استراتيجيات إدارة رأس المال العامل على ربحية شركات الأغذية الأردنية في بورصة عمان، رسالة ماجستير، محاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2019، ص 13، 14.

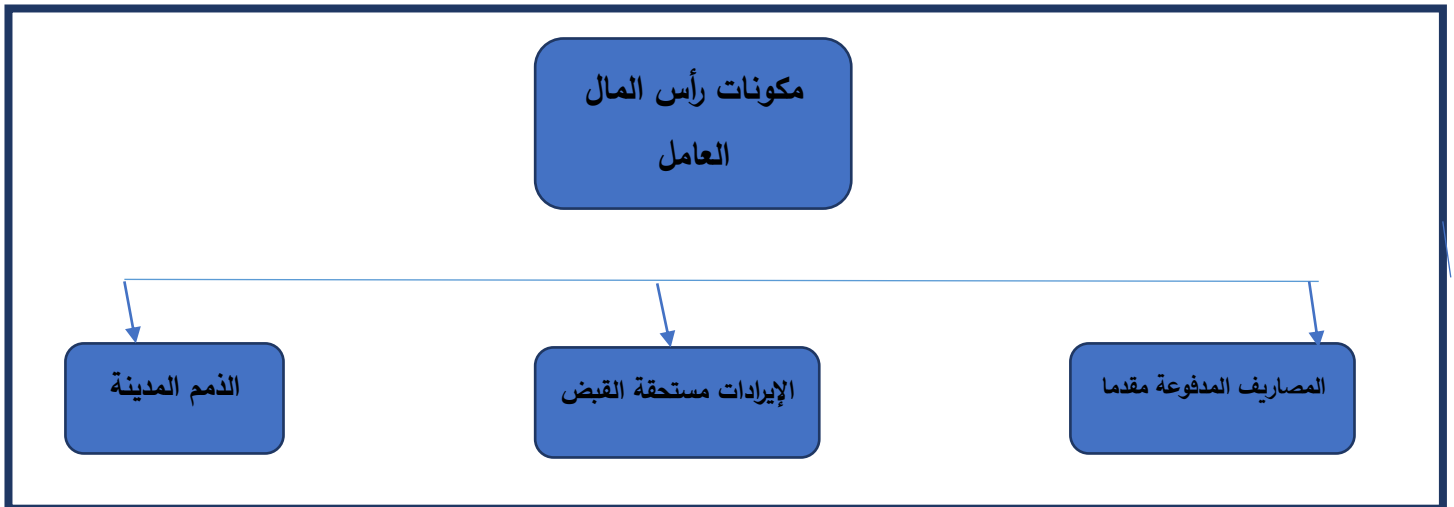
3. رأس المال شبه المتغير:

هو ذلك المستوى من رأس المال العامل الذي يكفي لمستوى محدد من النشاط، أي لا يتغير ضمن ذلك المستوى، أما إذا زاد النشاط فانه يزداد تبعا لذلك التغير.

المطلب الثالث: مكونات رأس المال العامل.

تعتبر عملية إدارة مكونات رأس المال العامل من وظائف الإدارة المالية، إذ أن المرحلة الأولى تتبثق من حاجة الشركة في الاستثمار في الأصول المتداولة، ليأتي بعدها المرحلة الثانية والتي تهتم بتدبير الموارد المالية اللازمة لكي تمارس الشركة نشاطها الذي نشأ من أجله، تمهيدا للوظيفة التي تهتم بتوزيع الموارد باختلافها توزيعا اقتصاديا لتحقيق أكبر عائد ممكن من خلال الموازنة بين السيولة والربحية، ويبين الشكل التالي مكونات رأس المال العامل¹:

الشكل (2) مكونات رأس المال العامل



المصدر من إعداد الطالبة

¹ مجاهد محمد ذياب النابوت، مرجع سابق، ص 19، 25.

أولاً: النقد والنقد المكافئ:

يعتبر النقد معياراً مطلقاً للسيولة ويقصد به النقد في الصندوق أو في البنك، أم النقد المكافئ فهو عبارة عن الأصول غير المقيدة المتاحة للاستخدام الفوري من خلال سهولة تحويلها لنقد، مثل أوراق مالية وأذونات خزينة وشهادات إيداع، وعرف النقد والنقد المكافئ على أنه النقد في الصندوق والأرصدة في البنك وشبه النقد كالودائع لأجل والأوراق المالية القابلة للتسييل السريع.

ويعتبر النقد والنقد المكافئ من الأصول المتداولة الأعلى سيولة في أصول الشركة لأنه متاح للاستخدام عند الحاجة إليه ومن دون أدنى خسائر. وتعرف الإدارة النقدية على أنها جمع وتوزيع واستثمار النقد بكل كفاءة وفاعلية، وبحيث تحتفظ الشركة به من أجل استمرارية العمليات التشغيلية، وتلبية الاحتياجات غير المتوقعة.

ولربما تعتبر إدارة النقد والنقد المكافئ من أكثر إدارات مكونات رأس المال العامل أهمية، وذلك لأن النقد والنقد المكافئ يعتبر خط الدفاع الأول الذي تلجأ إليه الشركة لمواصلة عملياتها اليومية التشغيلية ولمواجهة الالتزامات المستحقة عليها في تواريخ الاستحقاق، وتساعد إدارة النقدية الشركة باستخدام النقد واستثماره في العمليات التشغيلية كلما كان ذلك ممكناً من أجل تحقيق أرباح، كما أن إيرادات النقدية تحقق أحد الأهداف الفرعية للإدارة المالية وهو هدف السيولة الذي يساهم في تحقيق الهدف الاستراتيجي للشركة المتمثل في تعظيم ثروة الملاك.

وهناك منافع وتكاليف للاحتفاظ بالنقد، إذ تتبع منافع الاحتفاظ بالنقد من انخفاض مخاطر السيولة وعدم القدرة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل، أما التكاليف فهي تكاليف الاستثمار في رأس المال العامل التي تضم تكاليف تشغيلية وتكاليف تمويلية وتكاليف الفرصة البديلة وأشار كل من (Ehrhardt&Brigham) والاقتصادي كينز في كتابه المشهور (النظرية العامة للعمالة والفوائد والنقود) أن هناك دوافع للشركة للاحتفاظ بالسيولة وعبر عنها بالدوافع النفسية للسيولة، ويقصد بها أن الشركة تفضل حياة أرصدة نقدية لأنها تعبر الأصل الذي لا يحتاج إلى أسالة، ووضح كينز الدوافع النفسية للسيولة في ثلاثة جوانب:

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس مال العامل والأداء المالي

- **الاحتفاظ بالنقد بغرض المعاملات:** ويقصد بها احتفاظ الشركة بنقد كافٍ لسداد ما عليها من التزامات تشغيلية مثل الأجور والمواد الأولية والضرائب والإيجارات التي تخص العملية التشغيلية، وكلما أصبحت الشركة قادرة على تقليل المدى الزمني بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة فإنها تصبح قادرة على تقليل النقد المتحفظ به لعملياتها التشغيلية.
- **الاحتفاظ بالنقد بغرض الاحتياط:** تلجأ الشركة بالاحتفاظ بمستوى معين من النقد بدافع الحيطة، نظراً للحالات الغير متوقعة التي قد تتعرض لها الشركة أو للاستفادة من الفرص الغير متوقعة مثل زيادة الطلب على السلع أو انخفاض أسعار المواد الأولية.
- **الاحتفاظ بالنقد بغرض المضاربة:** وتهدف الشركة للاحتفاظ بقدر من النقد لاغتنام الفرص التي قد تطرأ فجأة وتحقق منها الشركة أرباحاً مستقبلية، أي أن الشركة تفضل الاستغناء عن فائدة بسيطة في الوقت الحاضر مقابل فائدة مستقبلية أكبر، مثل الانخفاض الغير مبرر بأسعار الأوراق المالية في بورصة ما.

ويرى الباحث أن إدارة النقد من القضايا الحساسة والهامة في الشركة، حيث أن عدم الاحتفاظ بنقد كافٍ، الذي يؤدي إلى فشل الشركة في المحافظة على سيولة كافية وقد يؤدي إلى فوات الفرص وإمكانية إفلاس الشركة، وعندما تلجأ الشركة بالاحتفاظ بنقد مرتفع، يقود الشركة إلى فشل في تحقيق تشغيل الموارد وبأقصى ربحية ممكنة.

ثانياً: البضاعة في المخازن:

تمثل البضاعة في المخازن جزءاً هاماً من استثمارات الشركة في الأصول المتداولة، وتأتي أهمية المخزون من ضخامة الأموال المستثمرة فيه، وتأثيره الواضح والمباشر على نشاط الشركة، إذ تستنزف الشركات جزءاً لا يستهان به من أصولها المتداولة لتوفير البضاعة في المخازن، ويتكون من مخزون الشركة من جميع السلع المادية تامة الصنع الجاهزة للبيع والسلع تحت التشغيل والمواد الخام.

ونتيجة للأهمية النسبية للبضاعة في المخازن فإن مدى الكفاءة في إدارة المخزون في كثير من الأحيان يتوقف عليه مدى نجاح أو فشل الشركة، وخاصة في ظل ندرة الموارد المادية تذبذب الأسعار. وتستطيع الشركة تحديد حجم المخزون الذي ينبغي الاحتفاظ به من خلال عوامل عدة، بالاعتماد على

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس مال العامل والأداء المالي

حجم مبيعات الشركة، أو باستخدام طول فترة التخزين، أو حسب العمر الإنتاجي للبضاعة، كما أن موسمية الإنتاج ومستوى الإنتاج المتوقع يؤثر على حجم مخزون الشركة.

ويمكن هدف إدارة المخزون في مدى فترة الشركة في تخفيض مخاطر نفاذ المخزون وتلبية رغبات العملاء، وبالتالي تضمن الشركة عدم تعطيل مراحل الإنتاج والبيع والتوزيع، لذا تعمل الإدارة المالية باتجاهين يمثل أولهما بضرورة الاحتفاظ بمستوى مناسب من المخزون، ويمثل ثانيهما ضرورة تخفيض الشركة لتكاليف الاحتفاظ بالمخزون الى أدنى مستوى ممكن وفيما يلي تكاليف الاحتفاظ بالمخزون:

1. **تكلفة رأس المال المستثمر في المخزون:** تعتبر الجزء الأهم من تكاليف الاحتفاظ بالمخزون، لأنها قد تمنع الشركة من الاستثمار البديل للأموال المحتجزة على شكل مخزون.
2. **تكاليف التخزين:** وتشمل تكاليف توفير مستودعات وأجور عمال فيها، وتكاليف صيانتها، وتكاليف التأمين عليها ضد مخاطر مختلفة.
3. **تلف وضياع وتقادم المخزون:** من الممكن أن تتعرض البضاعة للتلف أثناء فترة التخزين، ومن الممكن أن تلجأ الشركة لإتلاف المخزون بسبب انتهاء فترة صلاحيته.
4. **خطر انخفاض أسعار البيع:** قد تلجأ الشركة لبيع مخزونها بسعر منخفض نتيجة تغير الموسم أو تغير الأذواق أو اشتداد المنافسة.

ولهذا تسعى الشركة من خلال إدارة مخزونها للموازنة بين تكاليف الاحتفاظ بالمخزون ومخاطر الاحتفاظ به ومخاطر عدم القدرة على مواجهة الطلب على السلع بما يضمن ممارسة نشاط الشركة دون أي عقبات أو تكاليف إضافية.

ثالثا: الذمم المدينة:

ان الاستثمار في الذمم المدينة يعتبر من المكونات الهامة في رأس المال العامل بل يكاد لا يخلو قطاع الأعمال من الذمم المدينة، وأصبح من السياسات المسلم بها، ولكن تختلف الشركات في قيمة الاستثمار بالذمم المدينة حسب كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق مبيعات و ضمان سياسة البيع النقدي، كما أن طبيعة عمل الشركة والقوة التنافسية والحصة السوقية لها تؤثر على مقدار الاستثمار بالذمم المدينة، وإذا لجأت الشركة الى سياسة البيع النقدي لتقليل الاستثمار بالذمم المدينة واستبداله باستثمار

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس مال العامل والأداء المالي

يعود بربحية أفضل للشركة، ولكن فمن الممكن أن تتخفّض مبيعاتها بشكل ملحوظ مقارنة بقطاع الشركات الأخرى.

ينشأ حساب الذمم المدينة عند قيام الشركة ببيع منتجات أو تقديم خدمات دون تحصيل قيمتها، وتعتمد إدارة الذمم المدينة على سياسة الشركة الائتمانية، وهنا نبرز الإدارة الجيدة لإدارة الذمم المدينة عن طريق السياسة الائتمانية المتبعة لديها، مع الأخذ بعين الاعتبار تحصيل الذمم المترتبة على مبيعاتها بأقل تكلفة ممكنة، من خلال اتباع سياسة تحصيل ناجحة.

حيث هناك عناصر للسياسات الائتمانية للشركات تتمثل فيما يلي:

1. **فترة الائتمان:** تعتبر الفترة الزمنية الممنوحة للعملاء لتسديد ما عليهم من التزامات مالية للشركة.
2. **السياسة المتبعة للتحصيل:** تعتمد السياسة الائتمانية للشركة على الظروف الاقتصادية، ففي حالة الركود الاقتصادي تتبع الشركة سياسة مرنة وذلك لمحدودية الطلب على السلع، أما في حالة الازدهار الاقتصادي ونظرا لزيادة الطلب على السلع فإن الشركة تتبع سياسة مشددة.
3. **شروط الائتمان والخصم:** عبارة عن معايير تستخدمها الشركة لتمنح عملاء الشركة ائتمانها مثل السمعة والملاءة المالية للعميل، أما الخصم فيعبر عنه بنسبة محددة في شروط البيع الذي اكتسبه العميل نتيجة سداده قيمة الائتمان في الوقت المحدد، وتواجه الشركة خطران محتملان في إدارة الذمم هما:

أ. **التحفظ في شروط الائتمان وتحصيل الذمم:** ويكمن هذا الخطر عند تتبع الشركة التحفظ في شروط الائتمان وتتابع تحصيل الذمم المدينة فإنها تقلص من حجم خسارتها نتيجة للأثار السلبية المترتبة على الديون الرديئة، وكلن بالمقابل قد تقلص الشركة من مبيعاتها وبالتالي فإنها تضيع عليها فرص هامة لتحقيق أرباح.

ب. **التساهل في منح الائتمان والبيع لأجل:** وهو عندما تزيد الشركة من البيع لأجل وتتساهل في منح ائتمان للزبائن فانه يؤدي الى زيادة الحجم الكلي للديون وبالتالي زيادة ملحوظة في الديون المعدومة أو المشكوك فيها.

رابعاً: المصاريف المدفوعة مقدماً:

هي مبالغ دفعتها الشركة خلال الفترة الحالية مقابل خدمات ولم تحصل على هذه الخدمات لأنها تخص فترات زمنية مستقبلية، وبالاعتماد على مبدأ الاستحقاق فإنه يجب أن تأخذ كل سنة ما يخصها من مصاريف، لذا تعتبر هذه المصاريف أصول متداولة في حين استحقاقها، ومن الأمثلة عليها مصاريف الايجار المدفوعة مقدماً ومصاريف الإعلانات المدفوعة مقدماً.

خامساً: الإيرادات المستحقة القبض:

هي خدمات قدمتها الشركة خلال الفترة المالية، ولم تقم الشركة بتحصيل المبالغ المتأتية من تحقق هذه الخدمات حتى نهاية الفترة المالية.

المبحث الثاني: مدخل نظري لإدارة رأس المال العامل.

تتعلق إدارة رأس المال العامل بالسياسات والقرارات المرتبطة بإدارة الموجودات والمطلوبات المتداولة في المنشأة، سنتطرق لمفاهيم أساسية تخص إدارة رأس المال العامل.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية إدارة رأس المال العامل

أولاً: مفهوم إدارة رأس المال العامل:

هناك عدة تعاريف لإدارة رأس المال العامل نذكر منها:

تعريف 1: تلك الإدارة التي تتعامل مع القرارات المتعلقة بالموجودات والمطلوبات قصيرة الأجل، وأن الهدف منها هو ضمان استمرارية العمليات التشغيلية للشركة وتوفير تدفق نقدي كافٍ لتغطية كل من المطلوبات قصيرة الأجل المستحقة والمصاريف التشغيلية المتوقعة¹.

¹Naveed,A,MALIK,S,Nadeem,M,&Naqni,(2014). Impact of working Capital on corporat performance : A case studyfrom Cement, chemical and engeneeringSectors of pakistan,arabian journal of buisness and managmentreview.

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس مال العامل والأداء المالي

تعريف 2: تم تعريف ادارة رأس المال العامل بأنها عملية إيجاد المستوى الأمثل من النقد والأوراق المالية والمخزون والمدينين، وتمويل هذا المستوى بأقل تكلفة ممكنة من خلال الالتزامات المتداولة، لتلبية الاحتياجات اليومية¹.

تعريف 3: بأنها عملية ادارة مكونات الأصول المتداولة مثل النقدية والمدينين والمخزون، وتمويلها بالالتزامات المتداولة، وذلك من أجل تحسين استثمار هذه الأصول².

تعريف 4: إدارة رأس المال العامل عبارة عن مراقبة وتوجيه وتخطيط مستمر للأصول والالتزامات المتداولة، والتي تقوم بها الإدارة لتحسين أداء الشركة، في سبيل تلبية احتياجاتها اليومية، وتعزيز قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية عند موعد استحقاقها.

ثانيا: أهمية إدارة رأس المال العامل:

تكمن أهمية ادارة رأس المال العامل في قدرتها على تطوير أداء الشركات الذي يعتمد على كيفية ادارة واستخدام رأس المال العامل بكفاءة وفاعلية في عمليات الشركة، وبالتالي مساعدة الشركات في البقاء والمنافسة كما تبرز أهمية إدارة رأس المال العامل في طبيعة العلاقة بين طريقة تمويل الأصول وتكلفة تمويلها، حيث أن الأصول المتداولة يتم تمويلها عادة من مصادر أموال قصيرة الأجل، وهذا يوضح أن ادارة رأس المال العامل تركز على التمويل قصير الأجل والموازنة بين الربحية والسيولة للشركات³.

يمكن تحديد أهمية إدارة رأس المال العامل كالاتي:

1_التأثير المباشر لرأس المال العامل على السيولة والربحية، فالمزيج المناسب من مكونات رأس المال العامل يحافظ على سيولة الشركة من حيث إمكانية تحويل هذه المكونات الى نقد دون خسائر وفي نفس الوقت يؤثر في ربحية الشركة حيث أنم تمويل الزيادة في رأس المال العامل تحمل الشركة بتكاليف التمويل والفوائد.

¹ حمزة محمود زبيدي، أساسيات الإدارة المالية، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2006، ص 174.

² حمزة محمود زبيدي، نفس المرجع، نفس الصفحة.

³ د: زرقاطة مريم، دور مؤشرات كفاءة إدارة رأس مال العامل في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مجالات الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 5، العدد 1، 2022، جامعة فرحات عباس، ص 1010.

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس مال العامل والأداء المالي

2_ توفر مكونات رأس المال العامل المرنة التي تتميز بها الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة، فالشركة تستطيع التحكم في حجم الاستثمارات في الموجودات المتداولة، بما يتلائم مع التغيرات الموسمية والتجارية.

3_ يشكل رأس المال العامل نسبة كبيرة من مجموع الموجودات في الشركة بالرغم من اختلاف مستواه من صناعة الى أخرى ذلك يكرس المدير المالي معظم قراراته لإدارة هذه الموجودات.

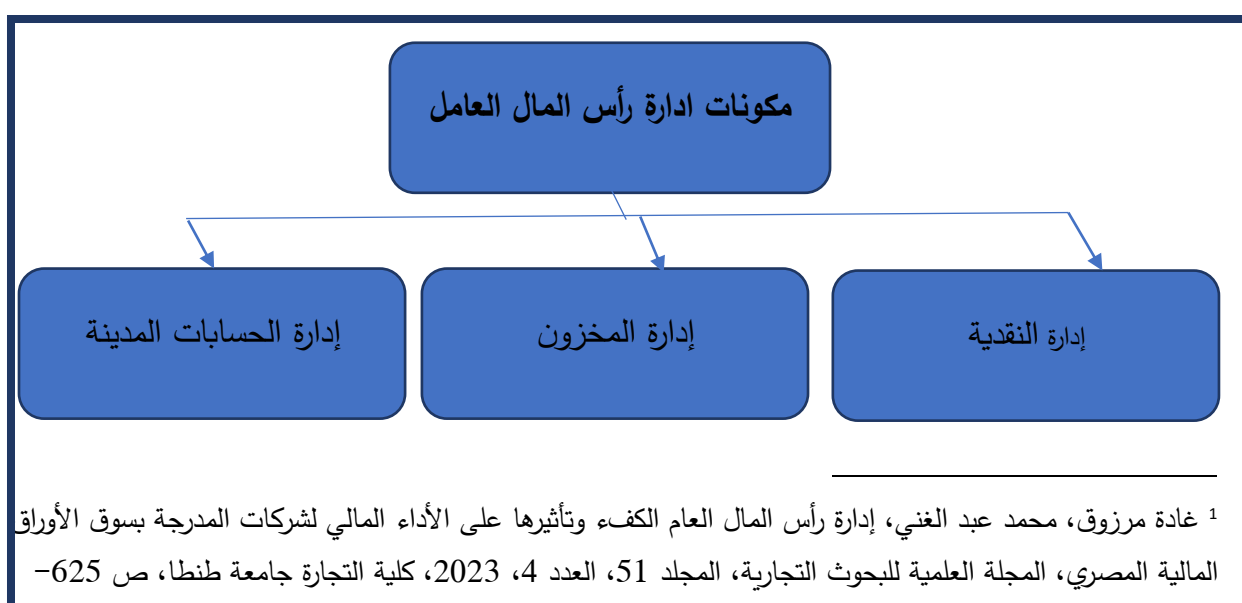
4_ العلاقة المباشرة بين نمو مبيعات الشركة والحاجة الى زيادة رأس المال العامل لدعم هذا النمو في الإنتاج والمبيعات.

5_ تلجأ الشركة لإدارة رأس المال العامل لتحقيق الموازنة ما بين هدفي السيولة والربحية، ويمكن أن يتحقق هذا التوازن عن طريق تحسين كفاءة إدارة الأصول والخصوم المتداولة من خلال السعي لتحقيق أفضل الشروط لبيع البضاعة، وتحصيل الذمم المدينة المترتبة عليها في مواعيد الاستحقاق، وفي الوقت نفسه تحقيق أفضل الشروط لتسديد الذمم الدائنة للعملاء.

المطلب الثاني: مكونات إدارة رأس المال العامل.

تتمثل مكونات إدارة رأس المال العامل فيما يلي¹:

الشكل (3) مكونات إدارة رأس المال العامل



¹ غادة مرزوق، محمد عبد الغني، إدارة رأس المال العام الكفاء وتأثيرها على الأداء المالي لشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية المصري، المجلة العلمية للبحوث التجارية، المجلد 51، العدد 4، 2023، كلية التجارة جامعة طنطا، ص 625-

المصدر من إعداد الطالبة

أولاً: إدارة النقدية: يقصد بالنقدية النقد الجاهز في الصندوق والحسابات الجارية لدى البنوك، والأوراق المالية شبه النقدية أو القابلة الى التحول للنقدية بصورة سريعة حيث أن من المنطق أن تحتفظ المنظمات بمقدار من النقدية في الخزينة أو البنوك بصورة مستمرة، وإن اختلفت كمية النقود من وقت الى آخر، وكن من المهم الاعتدال في كمية النقود الواجب الاحتفاظ بها بحيث لا تزيد عن حد معين، أي تكون حدود معقولة لأن زيادة رصيد النقدية قد يؤدي الى تعطيل جزء من الأموال وتخفيض العائد على الاستثمار، وكذلك إذا انخفض رصيد النقدية عن حد معين فقد تتوقف المؤسسة عن سداد بعض التزاماتها وقد تتعرض لبعض المخاطر.

ويمكن القول: أن الهدف من إدارة النقدية هو احكام السيطرة والرقابة على مستوى معين من النقد الموجود في المؤسسة، والاحتفاظ به لمواجهة الالتزامات مثل دفع الأجور والمرتبات وشراء المواد الأولية ودفع الضرائب وخدمة الدين، وشراء بعض الأصول الثابتة، كما أن أهداف إدارة النقدية بالإضافة الى الاحتفاظ بالنقد لمواجهة التزامات المؤسسة والقيام بأنشطتها الاعتيادية، العمل في نفس الوقت على توفير النقد اللازم للأغراض التالية:

- الحصول على الخصم التجاري عند دفع الالتزامات النقدية في موعدها.
- الحفاظ على المستوى الائتماني للمؤسسة من خلال دفع الالتزامات مقابل القروض.
- لمواجهة الطلبات الغير المتوقعة على النقدية (الاحتياطات الطارئة).

ثانياً: إدارة المخزون: ان إدارة المخزون لم تعد تقتصر على شراء المواد الأولية اللازمة للإنتاج، بل تتعدى ذلك لتشمل التخطيط ورسم سياسة الشراء وتحديد الحاجة بدقة واختيار المورد ودراسة سياسة السوق والتفاوض الإيجابي، وذلك كله لضمان الكمية المطلوبة من الإنتاج بالسعر والجودة المنافسة، وفي الوقت الملائم ومن السبل التي بواسطتها يمكن تخفيض فترة الاحتفاظ بالمخزون الترويج بالمبيعات وكذلك منح الخصومات والمسموحات، فإدارة المخزون والتخطيط له يضمن وفورات

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس مال العامل والأداء المالي

عالية نتيجة الاحتفاظ بأقل ما يمكن من المخزون، وتجنب الاستثمار غير الاقتصادي ومن ثم زيادة ربحية المؤسسة، من أهم الأساليب المطبقة في إدارة المخزون ما يلي:

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس مال العامل والأداء المالي

تحديد حجم الطلبية الاقتصادية:

يعتبر النموذج التقليدي لإدارة المخزون، وهو من أشهر النماذج المستخدمة في تحديد الكمية التي ينبغي توريدها في كل مرة للتوريد بحيث تقل التكلفة الكلية وهي تكلفة التوريد وتكلفة التخزين، ولكن هذا النموذج يبني على بعض الافتراضات الأساسية وهي:

- أ. معدل الطلب السنوي ثابت ومحدد.
- ب. سعر الوحدة من المواد المطلوبة وتكلفة التخزين والتوريد لا تتغير بتغير الكمية وهي ثابتة ومحددة على مدار الفترة.
- ت. زمن التقدم lead time محدد وثابت.
- ث. لا يوجد كلفة نفاذ المخزون في نموذج حجم الطلبية الاقتصادي لأنها تفرض بأن الطلب محدد حسب ما هو مخطط له.

تطبيق نظام الإنتاج في الوقت المحدد:

يعد نظام الإنتاج في الوقت المحدد من التقنيات الحديثة التي تتزايد الاهتمام بها من قبل المؤسسات في الفترة الأخيرة، ويتمثل صلب عمل هذا النظام من خلال الشراء بالكميات والوقت المناسبين لتلبية احتياجات العملاء في الوقت المناسب وبالجودة المطلوبة، وذلك من خلال تنمية الثقة والعلاقة بين المؤسسة وموردها من خلال وضع أهداف طويلة الأجل تؤدي إلى ثقة متبادلة بينهما، ويهدف هذا النظام من خلال ذلك إلى إزالة الهدر والضياع والتميز في الإنتاج بمعناه الواسع الوصول بالمخزون إلى حدود الدنيا، حيث يقوم على أساس أداء الشيء المطلوب في الوقت المحدد.

ثالثاً: إدارة الحسابات المدينة: المقصود هنا بالحسابات المدينة هو الذمم (المدينون) وأوراق

القبض، فالمدينون هم المشترون الذين لا يسددون قيمة مشترياتهم ويظل حسابهم مفتوح لدى البائع، أما أوراق القبض فهي أيضاً حسابات مدينة ولكنها مثبتة بكميالة أو سند اذني، وكل منها (المدينون وأوراق القبض) يشكلان الحسابات المدينة. والحسابات المدينة يمكن تعريفها بأنها الأرصدة المستحقة على العملاء في تاريخ معين، وهي تنشأ نتيجة البيع بالدين بدلاً من الدفع نقداً. وهو ما يطلق عليها البيع بالائتمان، وقد أصبح البيع بالائتمان ضرورة في الوقت الحاضر للضغوط التنافسية في السوق

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس مال العامل والأداء المالي

التي تجد معظم المؤسسات على التعامل بالدين أو الائتمان على الرغم من أنها تمثل تجميدا لأموالها ولها تكاليفها الكبيرة.

المطلب الثالث: استراتيجيات إدارة رأس المال العامل.

تبرز أهمية استراتيجيات رأس المال العامل من خلال تأثيرها المباشر والواضح على الأرباح والمخاطرة المستقبلية، حيث أن فشل الشركة في رسم استراتيجيات دقيقة لإدارة رأس مالها العامل سيعرضها للمخاطرة التي ينصب تأثيرها على قيمة الشركة ككل، واستنادا لأهمية إدارة رأس المال العامل فإن الشركة تسعى جاهدة لتبني استراتيجيات دقيقة ووضحة لتحقيق مفاضلة بين السيولة والربحية من خلال الوصول للمستوى الأمثل من رأس المال العامل للوصول الى أهدافها المرجوة، وتحدد هذه الاستراتيجيات مستوى النقد والمخزون الواجب توافره بالشركة كما تحدد شروط الائتمان الممنوحة للعملاء والاتفاقيات مع الموردين¹.

وتركز استراتيجيات رأس المال العامل على العديد من القرارات فيما يخص مستوى استثمار الشركة في الأصول المتداولة وتحديد مستوى الاستثمار في كل بند من بنود الأصول وكيفية تمويل هذا الاستثمار وتضمن الاستراتيجيات رأس المال العامل قرارات تتعلق بالأصول والالتزامات المتداولة من النواحي التالية:

- مكونات الأصول والالتزامات المتداولة.
- كيفية استخدام مكونات الأصول والالتزامات المتداولة.
- أثر تركيب كل من الأصول والالتزامات المتداولة على العائد والمخاطرة.

وكقاعدة عامة يتوجب على الشركة الاستثمار في الأصل المتداول اذا كانت العوائد المتوقعة منه لا تقل عن تكاليف الاحتفاظ به، أما اذا قلت العوائد عن تكاليف الاحتفاظ فيتوجب على الشركة حماية نفسها من تآكل رأس المال العامل، وعلى خلاف ذلك تميل بعض الشركات لتخفيض حجم الاستثمار في الأصول المتداولة لمستوى الذي تقل فيه تكلفة الاحتفاظ بالأصل عن العائد المتوقع في سبيل الحصول

¹زهراء جبار الله حمو جرجري، سياسات الاستثمار في رأس مال العامل وأثرها على العائد والمخاطرة، رسالة ماجستير، العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الموصل، العراق، 2016، ص 25-29.

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس مال العامل والأداء المالي

على عائد أعلى مع تحمل مخاطرة أعلى، كما يمكن للشركة أن تكون معتدلة بالاستثمار في رأس المال العامل، وبحيث تحتفظ الشركات بحجم الاستثمار في الأصول المتداولة للمستوى توازن فيه ما بين تكلفة الاحتفاظ بالأصول المتداولة ومآبين العائد المتوقع منها في ظل تحمل الشركة مخاطر معتدلة.

وهنا يمكن تقسيم استراتيجيات رأس المال العامل لثلاث استراتيجيات حسب مستوى الاستثمار بالأصول المتداولة، وتتمثل فيما يلي:

أولاً: الاستراتيجية المتحفظة:

بموجب هذه الاستراتيجية تستثمر الشركة مستوى عالي من الأصول المتداولة، وعادة ما تلجأ الشركة لاتباع هذه الاستراتيجية في ظل ظروف عدم التأكد من تدفقاتها النقدية المستقبلية فتلجأ لتغطية أي ظروف متوقعة لديها باستخدام الأصول المتداولة لديها ، وتعتبر هذه الاستراتيجية وقائية لأنها تقلل من مخاطر السيولة، ولكنها تقلل من الربحية أيضاً، فزيادة استثمار الشركة في الأصول المتداولة من النقد وزيادة حجم الذمم المدينة وحجم المخزون والاستثمار والأوراق المالية التي يتم تحويلها الى نقد خلال فترة أقصاها سنة، سيؤدي الى زيادة السيولة لدى الشركة الناجمة عن زيادة صافي رأس المال العامل.

وبالتالي سيؤدي الى تخفيض العائد على الاستثمار بسبب زيادة الأموال المستثمرة في الأصول المتداولة وعدم استثمارها واستغلالها في فرص استثمارية أخرى، ويؤدي اتباع هذه الاستراتيجية الى زيادة المبيعات، وانخفاض احتمالية نفاذ المخزون، وانخفاض معدلات دوران المخزون، وانخفاض مخاطر العسر المالي، وانخفاض معدل العائد على الاستثمار، وبالتالي انخفاض حجم المخاطرة التي يمكن أن تتعرض لها الشركة.

ثانياً: الاستراتيجية المجازفة:

تشير هذه الاستراتيجية الى أن تقوم الشركة بتخفيض الاستثمار في رأس المال العامل، أي تقليل نسبة الأصول المتداولة لإجمالي الأصول، وهذا يدل على أن الشركة ستتحمل مخاطر سيولة عالية، ولكنها قد تحقق ربحية عالية، بسبب استثمار أغلب أصولها المتداولة في العمليات التشغيلية للشركة.

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس مال العامل والأداء المالي

عندما تلجأ الشركة لاتباع هذه الاستراتيجية عند زيادة قدرة الشركة بالتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، فتقل الشركة من النقد والمخزون والذمم المدينة واستغلالها في عملياتها التشغيلية التي تؤدي الى زيادة العوائد للشركة.

يؤدي اتباع هذه الاستراتيجية الى انخفاض كمية النقد والأصول المتداولة الأخرى لدى الشركة، والذي قد يؤدي الى احتمالية نفاذ المخزون لديها، وعدم قدرتها على تلبية حجم المبيعات من خلال تخفيض حجم المبيعات، وتزيد خطر عدم قدرة الشركات في الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بسبب نقص في السيولة، والتي قد يؤدي بها لمشاكل وأزمات مالية أكبر.

ثالثا: الاستراتيجية المعتدلة:

تمثل هذه الاستراتيجية منهجا معتدلا وذلك لأنها مزيج بين الاستراتيجية المتحفظة والاستراتيجية المجازفة، حيث يتسم بالاعتدال في استثمارها في مكونات أصولها المتداولة، الذي يتيح للشركة الاحتفاظ بمستوى معتدل وكافي من الأصول المتداولة التي يمكنها من استمرارية أعمالها التشغيلية، ويحقق لها مستوى معتدل من الأرباح، أي ان الشركة توازن بين العائد ودرجة الاستثمار في الأصول المتداولة وبحيث تحتفظ بكميات متوسطة من النقد والمخزون واتباع شروط ائتمان متوسطة، وبالتالي توازن الشركة ما بين الاستثمار في الأصول المتداولة وما بين قدرة الشركة على سداد التزاماتها وبالتالي درجة المخاطرة التي يمكن أن تتعرض لها.

المبحث الثالث: مدخل نظري للأداء المالي

ان المؤسسة في إطار سعيها لتحقيق أهداف وغايات، تقوم بوضع خطط وبرامج توضح لها كيفية إدارة مواردها المالية، وكذلك لمتابعة نتائج أعمال المؤسسة من خلال تقييم الأداء الذي يعتبر محورا أساسيا لها، فالرغبة في تحقيق ذلك يتطلب تحليل شامل لأوجه النشاط لكي يتخذ أساسا لتقييم الأداء المالي للمؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم الأداء والأداء المالي

أولاً: مفهوم الأداء :

تعريف 1: يرتبط مفهوم الأداء بشكل وثيق بالإدارة الاستراتيجية لأنه يعمل على تقييم أداء إدارة المؤسسة باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية وغير المالية قصيرة وطويلة الأجل¹.

تعريف 2: وعرف Akherkhen: الأداء على أنه انجاز أو تأدية عمل يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها المسطرة من خلال هذا التعريف نستنتج أن الأداء يدل على القيام بالأنشطة والأعمال التي تحقق الأهداف الرئيسية للمؤسسة².

تعريف 3: كما يعرف الأداء على أنه المخرجات والأهداف التي تسعى المنظمة الى تحقيقها لذا فهو مفهوم يعكس كلا من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها، أي أنه مفهوم يربط بين أوجه النشاط وبين الأهداف التي تسعى الى تحقيقها داخل المؤسسة³.

تعريف 4: كما تم تعريف الأداء وفق معايير الكفاءة والفعالية (الجودة، الوقت والتكلفة وهناك من يضيف المرونة وسرعة رد الفعل، الابداع.... الخ) وقد تبين هذه المعايير لا يمكن تحقيقها معاً، لأن من

¹ عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل ببسكرة (2000 - 2002)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2001 - 2002، ص14.

² ECOSIP, Dialogue autour de la performance en entreprise, 2 éditions, Paris, 1990, p 18.

³ علاء فرحان طالب، إيمان شبحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي للمصارف، دار الصفاء، عمان 2011، ص 65.

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس مال العامل والأداء المالي

المحتمل أن يؤدي الى تعظيم الجانب الاقتصادي الى التقليل من الفعالية ولتحقيق الكفاءة الأعلى، وكذلك من المحتمل أن يكون هناك إنفاق كبير¹.

ورجع سبب تنوع وتعدد تعاريف الأداء لمفهومه شامل الاستعمال وبناء على ما سبق: يمكن القول إن الأداء هو مدى بلوغ الأهداف المرجوة بالاستخدام الأمثل للموارد، باعتباره نظاما شاملا ومتكاملا وديناميكي.

¹صالح بلاسكة، قابلية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن كأداء لتقييم الاستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص 3.

ثانيا: مفهوم الأداء المالي:

ليس من السهل تحديد مفهوم دقيق الأداء المالي وذلك نظرا لاختلاف وجهات النظر بين الكتاب والباحثين، ومنه سنورد فيما يلي مجموعة من التعاريف:

تعريف 1: الأداء المالي هو قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها التجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية، وتحقيق فائض من أنشطتها من أجل مكافأة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة¹.

تعريف 2: هو أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداة المؤسسة أو لأداء أسهمها في السوق في اليوم محدد وفترة معينة².

تعريف استنتاجي: يعرف الأداء المالي على أنه تعظيم للنتائج وذلك من خلال تحسين المردودية والذي يستوجب على المؤسسة الحرص على الاستغلال الأمثل لمواردها المتاحة، وكذا تحقيق الأهداف المحددة مسبقا من طرف الإدارة.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي

أولا: أهمية تقييم الأداء المالي:

تتمثل أهمية تقييم الأداء المالي فيما يلي³:

- عملية تقييم الأداء المالي تساعد في تحديد المسؤولين عن الانحرافات بين الأداء المالي المخطط والأداء المالي المحقق.

¹دادن عبد الغني، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، 2007، ص 34-35.

² شذى أحمد العرموطي، أثر كفاءة رأس مال العامل على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة عمان، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2017، ص 13.

³ عقبي حمزة، انعكاسات تطبيق النظام المالي المحاسبي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، الطور الثالث، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، 2017، ص 110.

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس مال العامل والأداء المالي

- تقييم الأداء المالي يظهر التطور الذي حققته المؤسسة خلال مسيرتها سواء نحو الأفضل أو نحو الأسوأ.
- نظام التقييم يوفر معلومات لمختلف المستويات الإدارية في المؤسسة، لأغراض التخطيط والرقابة، واتخاذ القرارات المستندة على حقائق علمية وموضوعية.
- اكتشاف التغيرات التي لها تأثير في أنشطة المؤسسة، واكتشاف القرارات الخاطئة فوراً لاتخاذ الاجراء التصحيحي في الوقت المناسب.

ثانياً: أهداف تقييم الأداء المالي:

يمكن تحديد أهداف تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية في النقاط التالية¹:

- أداة تحفيز اتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها تجاه الشركات الناجحة. فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه الى الشركة أو الأسهم، التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها.
- أداة لتحفيز العاملين والإدارة في الشركة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من سابقتها.
- أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة معينة أو ككل أو لجانب معين من أداء الشركة أو لأداء أسهمها في السوق المالي في يوم محدد وفترة معينة.
- يهدف الى تقييم أداء الشركات عن عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف فيها والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.
- تقنية تسمح باختيار مدى استغلال الموارد المتاحة والمتوفرة داخل المؤسسة بشكل فعال وفق الأهداف المسطرة.
- يسمح الأداء المالي بتقادي الفوارق الناتجة مستقبلاً من سوء التوازن في التسيير عموماً التي تظهر بمقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المرتقبة، فالتقييم الأدائي يهدف أساساً الى التحكم في الحدث قبل وقوعه.

¹عقبي حمزة، مرجع سابق، ص111.

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس مال العامل والأداء المالي

- الكشف عن موطن الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها.
- تشخيص المجالات التي تكون في حاجة إلى إجراءات تصحيحية والعمل على معالجتها.

المطلب الثالث: خطوات ومتطلبات تقييم الأداء المالي

أولاً: خطوات تقييم الأداء المالي

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي فيما يلي¹:

1. جمع البيانات المعلومات الإحصائية: الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث أن خطوات الأداء المالي اعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.

2. تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية: للوقوف على مدى دقتها وصلاحياتها لحساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء، حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات وتقديم الاستعانة الى طرق إحصائية.

3. إجراء عملية التقييم: باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية بهدف الوصول الى حكم موضوعي ودقيق، وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي ستستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.

4. اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم: بعد الوصول الى حكم موضوعي ودقيق يمكن اتخاذ القرار في ظل عملية التقييم والأهداف المسطرة وتصحيح الانحرافات التي حصلت، من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع.

5. تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات: التي حدثت في الخطة الإنتاجية وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم وتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة

¹زاية عبد النور، محاسبة التكاليف وتحسين الأداء المالي للمؤسسة، رسالة مقمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017، 2018، ص 87.

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس مال العامل والأداء المالي

بالمعلومات والبيانات التي تمخضت عن عملية التقييم لزيادة فعالية المتابعة والرقابة، ووضع التوصيات معتمدين على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب.

ولعل من أهم الخطوات هو اختبار أفضل وأنسب طرق لتقييم الأداء المالي كل حسب موضوع الدراسة ومجال نشاط الشركة محل الدراسة، فطبعا لمنطلق تطبيقها توجد طرق تحليلية وتركيبية، معيارية وتفسيرية، وتبعا لمعايير المستخدمة، توجد طرق فردية أو متعددة الاتجاه، بينما أشكال التعبير والتمثيل كثيرة مثل النسب، الأشكال، المصفوفات، الرسومات، وكذلك توجد طرق بسيطة ومركبة تستند الى التحليل الاقتصادي، بحوث، العمليات الكمية.... الخ، وأخيرا تبعا للمهتمين قد تكون داخلية أو خارجية.

ثانيا: متطلبات تقييم الأداء المالي

ان المؤسسات الرائدة في الأداء، هي التي تستطيع برمجة مستقبلها بناءا على أهداف واضحة وتوزيع مواردها في المكان والوقت المناسب وبشكل يعمل على تفادي عدم التأكد في بيئتها من خلال أساليب وقرارات منهجية وسليمة، وتقييم الأداء من الموضوعات الحديثة التي تتطلب المزيد من البحث والدراسة ولكي تقوم بها يستلزم ما يلي¹:

1_ ضرورة تحديد الأهداف الرئيسية والضرورية للوحدة: اذ يجب تحديد الأهداف والخطط تحديدا واضحا حتى يمكن التحقق من أداء المسؤولين، كما يتم توقع الأداء اللازم لتحقيق تلك النتائج وليصبح على صورة معايير تستخدم لمتابعة تنفيذ الأهداف، فقد تكون الأهداف هي تحقيق مبلغ من الأرباح، أو انتاج عدد معين من الوحدات أو تأدية خدمة معينة، وقد يكون الهدف هو الحصول على رقم أعمال معين.

2_ ضرورة وجود معايير واضحة للأداء: يعتبر تحديد المعايير محور ارتكاز في عملية تقييم الأداء، وتعد الخطط والأهداف معايير التقييم ويجب أن تكون المعايير واضحة للجميع ولا تحتل التأويل، لأن وضوح المعايير يساعد الفرد في انجاز أعماله وتحديد مستوى الأداء المطلوب منه، كما يساعد المسؤولين في عملية الرقابة والتقييم بناء على الأسس والمعايير المحددة.

¹ زاية عبد النور، مرجع سابق، ص 88.

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس مال العامل والأداء المالي

3_ ضرورة توافر نظام سليم وفعال للمعلومات: يعتمد تقييم الأداء على ضرورة توافر البيانات التفصيلية والسليمة وفي الوقت المناسب، حيث يستند المدراء على مقارنتهم على المعلومات الموجودة في التقارير المالية والتي تلخص النتائج الفعلية، ولن يتحقق تقييم الأداء الجيد للمؤسسة الا بتوافر نظام سليم وفعال لجمع المعلومات.

4_ يجب أن يقوم تقييم الأداء مستمرا: ويعني أن تقييم الأداء لا يقتصر على فترة زمنية واحدة بل يجب أن يتم بصورة دورية ومنتظمة وعلى فترات قصيرة نسبيا لتحديد الانحرافات لتصحيحها وتداركها في المستقبل، حيث يوجد بعض مراكز المسؤولية في إطار الوحدة الاقتصادية أكثر حساسية أي تخضع لتغيرات سريعة ذات أثر، وبالتالي يتطلب الأمر تتبعها وتقييمها على فترات قصيرة جدا.

5_ التكامل مع العملية الإدارية: ان فعالية نظام التقييم تتوقف الى حد بعيد على مدى تكامله مع نظم التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات وتتمثل فكرة التكامل بين التخطيط والتقييم على أساس أن كل مستوى من الخطط يوفر الأهداف التي تعتبر معايير للتقييم، أما التكامل مع اتخاذ القرارات يعني توفر المعلومات اللازمة للمدير قبل اتخاذ القرار وليس بعده.

6_ يجب أن يؤدي تقييم الأداء المالي الى تحسينه: يستلزم الأمر أن يؤدي تقييم الأداء المالي الى نتائج إيجابية من ناحية تحسين الأداء وهذا يتطلب الاقتناع بأهمية تقييم الأداء، ويتحقق ذلك بتوافر بعض الشروط منها:

- يجب أن يكون الهدف من تقييم الأداء ليس فقط كشف أوجه الخلل والانحرافات، انما أيضا يؤدي الى معرفة أسبابها والوصول الى علاجها.
- تكامل عملية تقييم الأداء مع أنواع الرقابة الأخرى مثل الرقابة الخارجية والرقابة الداخلية.
- يجب أن يكون نظام تقييم الأداء بسيطا، والاكتفاء بأقل عدد ممكن من النماذج، وبأقل عدد من المعايير والمؤشرات التي يتم بها معرفة الأداء الفعلي.

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس مال العامل والأداء المالي

المطلب الرابع: مؤشرات تقييم الأداء المالي:

تنقسم مؤشرات تقييم الأداء حسب ظهورها الى مؤشرات تقليدية (مؤشرات التوازن المالي النسب المالية) ومؤشرات حديثة (القيمة الاقتصادية المضافة، القيمة السوقية) والتي يمكن توضيحها في العناصر التالية¹:

أولاً: المؤشرات التقليدية:

1. مؤشرات التوازن المالي:

• رأس المال العامل الصافي الاجمالي FRNG:

يعرف على أنه ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة (الموارد الدائمة) المخصص لتمويل الأصول المتداولة (استخدامات الاستغلال)، ويعرف كذلك على أنه ذلك الفائض الإجمالي المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة (الاستخدامات المستقرة) باستخدام الموارد المالية الدائمة (الموارد الدائمة) ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الصافي الإجمالي} = \text{الموارد الدائمة} - \text{الاستخدامات الدائمة}$$

ويعتبر رأس المال العامل الوظيفي مؤشر هام عن التوازن المالي طويل المدى، وذلك حسب حالاته التي نذكرها كالاتي:

_ رأس مال عامل صافي اجمالي موجب $frng > 0$: ويشير ذلك الى أن المؤسسة متوازنة مالياً على المدى الطويل.

_ رأس مال عامل صافي اجمالي معدوم $FRNG = 0$: يعني ذلك أن المؤسسة في حالة توازن الأمثل على المدى الطويل.

¹ عبد الفتاح سعيد السرطاوي، عادل عيسى حسان، التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي للشركات المساهمة الصناعية : دراسة حالة شركات الأدوية المدرجة في بورصة فلسطين للفترة ما بين (2010 - 2017)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، مجلد 4، العدد 3، 2019، ص 151 - 152.

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس مال العامل والأداء المالي

_ رأس مال عامل صافي إجمالي سالب $FRNG < 0$: يشير المؤشر الى أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة.

• الاحتياج في رأس المال العامل BFR :

ينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الاحتياجات المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر أهمها المخزونات، حقوق العملاء، حقوق الموردين، الرسم على القيمة المضافة، الديون الاجتماعية والجبائية.

يتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتهما، وبالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز، وهو ما يصطلح عليه بالاحتياج في رأس المال العامل.

حيث يمكننا تجزئة الاحتياج في رأس المال العامل تبعاً لعلاقة عناصره المباشرة بالنشاط أو عدمها:

• **الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال $BF\text{ Rex}$:** ينطبق عليه التعريف السابق ويتميز بانتماء جميع العناصر سواء كانت حقوق أو ديون الى دورة الاستغلال، ويمكن حسابه من خلال الميزانية الوظيفية حسب العلاقة التالية:

احتياج رأس المال العامل للاستغلال = استخدامات الاستغلال - موارد الاستغلال

• **احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال $BFR\text{ hex}$:** يعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الرئيسية وتلك التي تتميز بالطابع الاستثنائي ويحسب من الميزانية الوظيفية من خلال العلاقة التالية:

احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال = استخدامات خارج الاستغلال - موارد

• **الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي $BFRg$:** وهو مجموع الرصيدين السابقين ويعبر عن إجمالي الاحتياجات المالية المتولدة عن الأنشطة الرئيسية وغيرها، ويحسب بالعلاقة التالية:

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس مال العامل والأداء المالي

الاحتياج رأس المال العامل الإجمالي = احتياج رأس المال العامل للاستغلال + رأس المال العامل خارج الاستغلال

• الخزينة الصافية الاجمالية Tng :

تشكل الخزينة الصافية الاجمالية عندما يستخدم رأس المال العامل الصافي الإجمالي في تمويل العجز في تمويل احتياجات دورة الاستغلال وغيرها وهو ما قصدنا به الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي، وعليه فاذا تمكنت المؤسسة من تغطية هذا الاحتياج تكون الخزينة موجبة وفي حالة الفائض في التمويل، وفي الحالة المعاكسة تكون الخزينة سالبة وهي حالة العجز في التمويل، وتحسب الخزينة الصافية الاجمالية انطلاقاً من الميزانية الوظيفية:

الخزينة الصافية الاجمالية = رأس المال العامل الصافي الإجمالي - الاحتياج في رأس المال العامل

تحسب كذلك من المعادلة التالية:

الخزينة الصافية الاجمالية = استخدامات الخزينة - موارد الخزينة

2. النسب المالية:

النسب المالية عبارة عن علاقات بين القيم المحاسبية الواردة في الكشوفات المالية مرتبة ومنظمة لتكون دالة لتقييم أداء نشاط معين عند نقطة زمنية معينة.

وتصنف النسب المالية في خمسة مجاميع رئيسية وكل مجموعة تؤثر أداء معيناً للشركة وفق الآتي:

- **نسب السوق:** يطلق عليها اسم نسب الأسهم لأنها تخدم محلي الأسهم عند أداء مهامهم ذات العلاقة بتقييم الأداء، كما تخدم هذه النسب المستثمرين الحاليين والمحتملين في التعرف على اتجاهات الأسعار السوقية للأسهم، وتقيس العائد والمخاطرة.

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس مال العامل والأداء المالي

- **نسب الربحية:** تعرف على أنها النسب التي تقيس مدى كفاءة إدارة المؤسسة في استغلال موارد المؤسسة استغلالاً أمثل لتحقيق الأرباح، وهو مؤشر لتحسين أداء المؤسسة المالي ويؤكد على قدرة المؤسسة على مواكبة النمو والتطور العالمي، وتقيس نسب الربحية بشكل أساسي العائد.
- **نسب السيولة:** تعرف بشكل عام على أنها القدرة على تحويل الأصول المتداولة إلى سيولة نقدية بغرض الوفاء بالالتزامات المستحقة، وعليه فهي النسب التي من خلالها تحكم على سيولة المؤسسات وقدرتها على سداد الديون قصيرة الأجل وتحديد إلى أي درجة توفير اليسر المالي في الوقت المناسب، وهي مقياس للمخاطرة بشكل أساسي، وعادة ما يلجأ لهذه النسب أصحاب الديون للاطمئنان على قدرة المقترض على سداد الديون والفوائد المترتبة عليها.
- **نسب المديونية أو الرفع المالي:** تسمى كذلك هيكل التمويل، بحيث تبين مدى اعتماد المؤسسة على الديون في تمويل إجمالي أصولها، وتحليل السياسة التمويلية للمؤسسة، وتساهم بشكل أساسي في قياس المخاطرة، يلجأ إليها عادة الأطراف الذين يقومون بمنح القروض طويلة الأجل مثل حملة السندات، كما يهتم المساهمون أيضاً لأجل معرفة أثر القروض على مصالحهم في المؤسسة.
- **نسب النشاط:** هي نسب تقيس مدى نجاح المؤسسة في إدارة أصولها والتزاماتها، أي القدرة على تحويل حسابات الميزانية العمومية إلى مبالغ نقدية أو مبيعات لتقييم مدى نجاح المؤسسة في إدارة الموجودات والمطلوبات، أي أنها تعكس مدى كفاءتها في اقتناء الموجودات ومن ثم مدى قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الموجودات، ولذلك تم تسميتها بنسب التشغيل بحيث تحتم بتقييم كفاءة أداء المؤسسة على مختلف الأصعدة التشغيلية كإدارة المخزون، والذمم المدينة والأصول.

ثانياً: المؤشرات الحديثة:

1. القيمة الاقتصادية المضافة:

- **مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة:**

تعرف على أنها ذلك الربح الاقتصادي الناتج عن الفرق بين صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب وتكلفة رأس المال المستثمر التي تحسب عن طريق المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال، ويمكن حسابها بطريقة أخرى وهي الفرق بين العائد على رأس المال المستثمر والمتوسط المرجح لتكلفة رأس المال

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس مال العامل والأداء المالي

مضروباً في رأس المال وهي أقرب مؤشر بين مؤشرات قياس الأداء المالي الذي يعكس القيمة الاقتصادية التي تخلفها المؤسسة لحاملي الأسهم من سنة إلى أخرى.

• خطوات حساب القيمة الاقتصادية المضافة:

لحساب القيمة الاقتصادية المضافة يجب اتباع الخطوات التالية:

1. حساب نتيجة الاستغلال المحاسبية: بحيث أنها تساوي الزيادة في الفروق الضريبية + الزيادة في

الفائض الناجم عن استخدام قاعدة Lifo + قسط اهتلاك الشهرة للعام الجاري + قسط اهتلاك العناصر الغير ملموسة كمصاريف الأبحاث والتطوير + الزيادة في المؤنات والمخصصات الأخرى + فوائد البيع الإيجاري.

2. حساب نتيجة الاستغلال الصافية بعد الضريبة: بحيث أنها تساوي نتيجة الاستغلال قبل الضريبة

مطروح منها الضرائب على أرباح الشركات.

3. حساب الأموال المستثمرة: هناك مدخلين مدخل للأصول آخر للخصوم ويتمثلان فيما يلي:

- حساب الأموال المستثمرة (مدخل الخصوم): الأموال الخاصة + الفروق الضريبية القيمة المحاسبية للعناصر غير الملموسة + الفائض الناجم عن استخدام قاعدة Lifo + الاهتلاك المتراكم لشهرة المحل + المؤنات والمخصصات الأخرى + القيمة الحالية لأقساط البيع الإيجاري (مخصومة بتكلفة الاقتراض) - الأموال الخاصة المعدلة + الديون المالية.
- حساب الأموال المستثمرة (مدخل الأصول): الأصول الثابتة بالقيمة المحاسبية الصافية + الأصول المعنوية بالقيمة المحاسبية الاجمالية + فارق الاندماج (شهرة المحل) القيمة المحاسبية الصافية لمصاريف الأبحاث والتطوير + احتياجات رأس المال العامل بالقيمة المحاسبية الاجمالية + الاستثمارات المالية.

4. حساب تكلفة الأموال الخاصة: تساوي النتيجة الصافية/الأموال الخاصة.

5. حساب تكلفة الديون: النتيجة المالية/ الاستدانة المالية.

الاستدانة الصافية = الخصوم غير الجارية + خزينة الخصوم - التوظيفات المالية - خزينة الأصول.

تكلفة القروض بعد الضريبة = (سعر الفائدة (1 - معدل الضريبة)).

6. حساب التكلفة الوسيطة المرجحة لرأس المال WACC :

$$WACC = KD(D/D+CP) + K_{cp} \cdot (CP/D+CP)$$

WACC : التكلفة الوسيطة المرجحة لرأس المال، KD : تكلفة الديون، D : الديون، Kcp : تكلفة الأموال الخاصة، CP : الأموال الخاصة

حساب القيمة الاقتصادية المضافة:

$$(ROI - CMPC) \cdot CI$$

ROI : العائد على الاستثمار، CMPC : تكلفة رأس المال، CI : رأس المال

2. القيمة الاقتصادية السوقية:

• مفهوم القيمة الاقتصادية السوقية:

القيمة الحالية للقيم الاقتصادية المضافة المستقبلية المتوقعة من قبل الأسواق المالية مخصومة بتكلفة رأس المال التي تمثل معدل العائد المطلوب من قبل المستثمرين، كما يمثل الفرق بين القيمة الاقتصادية والسعر السوقي لأسهم المؤسسة بمعنى آخر فإن القيمة السوقية تعرض كيفية قيام السوق المالي في تقييم أداء الشركة الأعمال من خلال المقارنة بين القيمة السوقية للقروض والقيمة السوقية لحق الملكية مع رأس المال المستثمر

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس مال العامل والأداء المالي

طرق قياس القيمة الاقتصادية المضافة :

يمكن احتساب القيمة السوقية المضافة من خلال طريقتين:

1. طريقة الفرق بين القيمة السوقية للأسهم والقيمة الدفترية:

حسب هذه الطريقة القيمة السوقية المضافة تمثل الفرق بين القيمة السوقية للأسهم والقيمة الدفترية مضروبة بعدد الأسهم والبعض الآخر يعرفها على أنها الفرق بين القيمة السوقية للأسهم والقيمة الاسمية للسهم مضروبة بعدد الأسهم.

وتحسب بالعلاقة التالية:

$$MVA = MVE - BVE$$

حيث أن:

MVA : القيمة السوقية المضافة

MVE : القيمة السوقية لاسهم الشركة (عدد الأسهم × سعر السهم)

BVE : القيمة الدفترية لحقوق المالكين كما تظهر في ميزانية الشركة.

2. طريقة خصم القيمة الاقتصادية المضافة المستقبلية للشركة:

وفق هذه الطريقة، فإن القيمة السوقية المضافة ما هي الا القيمة الحالية للقيمة الاقتصادية المضافة للشركة والمتوقعة خلال عمرها الإنتاجي بمعنى آخر هي خصم للتدفق النقدي الناتج عن القيمة الاقتصادية المضافة للشركة خلال الزمن، ومن عيوب هذه الطريقة أنها تعتمد على التوقعات المستقبلية للقيمة الاقتصادية المضافة كما تعتمد على معدل الخصم إيجاد القيمة الحالية. وتحسب بالعلاقة التالية:

$$(MVA) = \sum_t^n \left(\frac{EV \text{ At}}{(1 - K)^t} \right)$$

حيث: MVA: القيمة السوقية المضافة، K: التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال: t: الفترة

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس مال العامل والأداء المالي

المبحث الرابع: مساهمة رأس المال العامل في تحسين الأداء المالي.

المطلب الأول: إدارة النقدية

أولاً: تعريف إدارة النقدية:

هي عملية إدارة الموجودات السائلة للمؤسسة وهذه الموجودات تشمل النقد الجاهز (البنك، الصندوق) والأوراق المالية التي يسهل تحويلها الى نقد، وكما كان الهدف من إدارة رأس المال العامل هو الموازنة بين الربحية والسيولة فان الهدف الأساسي لإدارة النقدية هو تدنية النقد الذي يجب الاحتفاظ به لاستخدامه في متطلبات النشاط الاعتيادية¹.

ثانياً: أسباب الاحتفاظ بالنقد:

حدد الاقتصادي جون كينز JOHN M. KEYNES ثلاثة حوافز رئيسية لاحتفاظ الوحدة الاقتصادية بالنقد هي²:

1. حافز العمليات:

المقصود بالنقد لهذه الغاية، هو ما تحتفظ به المؤسسة من نقد لمواجهة احتياجاتها العادية، مثل دفع ثمن المشتريات وأجور العاملين، هذا ويتوقف حجم النقد المحتفظ به لهذه الغاية على حجم المؤسسة والمدى الزمني بين مواعيد دخول النقد الى المؤسسة ومواعيد خروجه منها، ومدى الاستقرار في تدفقاته النقدية.

وقد يكون في استطاع بعض المؤسسات تقليل النقد المحتفظ به لغايات العمليات من خلال تقليص المدى الزمني بين دخول النقد وخروجه، ومن الدقة في التزامن بين النقد الداخل اليها والخارج منها، وخاصة المؤسسات التي تتصف تدفقاتها النقدية بالاستقرار، مثل شركتي الكهرباء والهواتف، وأما الحالات التي يتصف فيها التدفق النقدي بعدم الاستقرار كتجارة الكهرباء والسلع الكمالية، فان الاحتياجات النقدية للعمليات تكون مرتفعة بسبب الذبذبات الكبيرة المتوقعة وغير المتوقعة في النقد الداخل.

¹ عبد القادر محمد، أحمد عبد الله، خالد بن عب العزيز السهلاوي، الإدارة المالية، مكتبة الملك فهد، مطبعة سرورات، 2017، ص 494.

² عبد القادر محمد، أحمد عبد الله، نفس المرجع، ص 495.

2. حافز الاحتياط:

هو ما تحتفظ به المؤسسة لمواجهة ظروف غير عادية، وغالبا ما يكون النقد المحتفظ به لهذه الغاية على شكل ودائع مربوطة أو أوراق مالية سريعة التسييل لتقليل فرص الربح الضائعة، ويحدد مقدار النقد اللازم لهذه الغاية في ضوء دقة انتظام التدفق النقدي للمؤسسة المعينة فإذا كانت التدفقات النقدية منتظمة، يمكن الاحتفاظ باحتياطي منخفض، وإذا كان العكس يجب الاحتفاظ باحتياطي نقدي عال.

وهناك عامل آخر يلعب دورا في تحديد النقد المحتفظ به لهذه الغاية، وهو قدرة المؤسسة على الاقتراض عندما تنشأ الحاجة الى ذلك خلال فترة قصيرة جدا، وكذلك السقوف غير المستعملة في تسهيلاتهما، وهذا يتوقف على وضع المؤسسة المالي وعلى علاقاتها مع البنوك والمؤسسات المالية.

3. حافز المضاربة:

أهم موجب لذلك هو توفير القدرة على اغتنام فرص الربح الممكن إذا طرأت فجأة، ومثل هذه الغاية غير ذات أهمية بالنسبة لكثير من المؤسسات التي لا تهتم بمثل هذه الأعمال، ذلك أن تركيزها دائما موجه نحو نشاطها الأساسي، الا أنها قوية لدى الأفراد الذين يبحثون دائما عن فرص الاستثمار المربحة.

ثالثاً: أهداف إدارة النقد:

الهدف الرئيسي لإدارة النقد تقليل مخاطر السيولة على المؤسسة، ويمكن تفصيل هذا الهدف على النحو التالي¹:

1_ مواجهة الاحتياجات النقدية: ويتم ذلك من خلال:

_ اعداد التنبؤات للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة.

_ توفير التمويل للاحتياجات المتوقعة وغير المتوقعة.

2_ تقليل الاحتياجات النقدية: ويتم ذلك من خلال:

_ تقليل تسرب النقد من المؤسسة.

_ الإسراع في تحصيل ديون المؤسسة.

_ التأخير في دفع المستحقات على المؤسسة الى أقصى حد ممكن مسموح به من قبل الدائنين دون

الاضرار بسمعة المؤسسة الائتمانية.

3_ تقليل كلفة النقد: ويتم ذلك من خلال:

_ تقليل الحاجة الى النقد.

_ الاقتراض بأفضل الشروط الممكنة.

_ البحث عن أفضل الفرص لاستثمار الفوائض النقدية.

¹أباهي نوال، مهري عبد المالك، أيمن فريد، إدارة التدفقات النقدية باستخدام نموذج ميلر وأورر، دراسة حالة مؤسسة اسمنت تبسة، مجلة التنمية الاقتصادية 3490 – 2543 ISSN، مجلد 3، عدد 6، 2018، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس، ص 27.

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس مال العامل والأداء المالي

4_تفادي الخسائر التي قد تنجم عن الدخول أو الالتزامات بالعملة الأجنبية التي قد تنتج عن التغير في أسعار الصرف.

رابعاً: تحديد الحجم المناسب للنقد:

يتأثر حجم النقد لذي تحتفظ به المؤسسة بمجموعة من العوامل، وفيما يلي إشارة سريعة الى أهم هذه العوامل¹:

1_ الانحرافات المتوقعة في التدفقات النقدية: الأداة الرئيسية التي تساعد المؤسسات في تقدير حجم مواعيد هذه الانحرافات هي الميزانية النقدية التقديرية، ولتكون هذه الأداة فعالة في تحقيق هذه الغاية، يجب أن تنظم بشكل تعكس فيه موسمية النشاط وذروته.

2_ الانحرافات غير المتوقعة في التدفقات النقدية: المقصود بذلك الانحرافات الممكن أن تنشأ نتيجة لعوامل طارئة وغير متوقعة مثل الحريق والحروب والكوارث الطبيعية، وقد يكون من الصعب الاحتياط لمثل هذه الأمور خاصة إذا ما كانت نتائجها على المؤسسة كبيرة، إذ يستحيل من الناحية العملية الاحتياط المناسب الاحتفاظ باحتياطي نقدي لإعادة بناء مؤسسة إذا دمرها حريق، ولكن الاحتياط المناسب لهذه العملية فحسب هو التأمين ضد مثل هذه المخاطر.

3_ مدى توافر مصادر أخرى للأموال: يتأثر حجم الرصيد النقدي الذي يتوجب الاحتفاظ به بمدى توافر مصادر خارجية أخرى يمكن أن تمد المشروع بالاحتياجات النقدية الطارئة، إذ تتدنى هذه الاحتياجات عندما تتوافر مثل هذه المصادر، والعكس صحيح ومن المصادر التي يمكن تدبير تمويل طارئ منها:

_أصحاب المشروع إذا توافرت لديهم الموارد الكافية.

_ البنوك إذا كانت المؤسسة تتمتع بمركز انتمائي جيد وعلاقات جيدة معها.

_الموردون، وذلك إذا كانت المؤسسة تتمتع بمركز انتمائي جيد وعلاقات جيدة معهم أيضاً.

¹باهي نوال، مهري عبد المالك، أيمن فريد، مرجع سابق، ص 29.

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس مال العامل والأداء المالي

وبالإضافة لتلك المصادر، يمكن للمؤسسة أن تلجأ إلى تحويل الذمم المطلوبة لها إلى أوراق قبض، وتقوم بخصمها أو تلجأ إلى بيع الأوراق المالية أو تقوم ببيع بعض أصولها الثابتة وتعيد استئجارها.

4_ **التغير التكنولوجي:** يتطلب مثل هذا التغير زيادة الأرصدة النقدية لمواجهة الاستثمارات المستمرة في موجودات المؤسسة الآلية.

5_ **الالتزامات التعاقدية لتسديد الالتزامات:** يرتفع النقد لدى المؤسسة مع اقتراب مواعيد هذه الالتزامات وينخفض بعدها مباشرة.

6_ **مدى كفاية الإدارة النقدية للمؤسسة:** تتمكن الإدارة ذات الكفاءة العالية من العيش مع كمية أقل من النقد.

7_ **العلاقة مع البنوك:** يتأثر هذا العنصر بعاملين:

الأول: مرتبط بالبنك نفسه.

الثاني: مرتبط بالمؤسسة نفسها.

وبالنسبة للعنصر المرتبط بالبنك، فإن ذلك يمكن في قدرته على تقديم التمويل الكافي لاحتياجات المؤسسة، إذ تحدد هذه القدرة بناء على إمكانياته، وعلى كمية التسهيلات للمؤسسة، وعلى حجم البنك ورأسماله وقدرة إدارته وعلاقته مع المؤسسة والسياسات النقدية، أما فيما يتعلق بالعنصر المرتبط بالمؤسسة نفسها، فإن إمكانية حصولها على ائتمان مصرفي يتوقف على سلامة مركزها الائتماني ومدى علاقتها السابقة مع البنك.

8_ **الموسمية والدورات التجارية.**

9_ **سياسة تخزين البضائع.**

10_ **سياسة البيع والتحصيل.**

11_ **استعمال الاستئجار أو الشراء النقدي لحيازة الأصول.**

خامسا: أساليب إدارة النقد:

هناك العديد من الأساليب المستخدمة من قبل المؤسسات بهدف رفع كفاءة إدارة النقد، ومن هذه الأساليب نذكر¹:

• اعداد ميزانية تقديرية نقدية:

تساعد الميزانية النقدية التقديرية في التنبؤ بحجم الفائض والعجز النقدي المتوقع حدوثه، وبذلك تتيح فرصة دراسة البدائل المختلفة لاستثمار ذلك الفائض وحتى تستطيع الإدارة الاستفادة من الموازنة النقدية كأداة فعالة للتنبؤ فان عليها أن تراعي الدقة في التنبؤ بالتدفقات النقدية الداخلة والخارجة التي تتضمنها.

• الإسراع في تحصيل المستحقات:

من ضمن الوسائل التي يمكن الاعتماد عليها لحث العملاء على سرعة السداد منح خصم تعجيل الدفع، أو اتباع سياسة متشددة في التحصيل ومن جهة أخرى على المؤسسة اتباع الوسائل التي من شأنها أن تساهم في الإسراع في تحويل الشيكات المستلمة الى نقدية. ويوجد العديد من الوسائل التي يمكن استخدامها لسرعة تحويل الشيك الى نقدية ومن بين هذه الوسائل قيام مؤسسة بفتح حساب في أحد البنوك التي تقع في المناطق الجغرافية التي يتواجد بها العملاء.

• الإبطاء في سداد المطلوبات:

ويمكن الاستناد الى محاور أساسية من أجل إبطاء في سداد المستحقات هي:

_ تغيير نمط سداد بعض المستحقات.

_ إطالة الفترة الزمنية التي تمضي بين تحرير الشيك وسحب قيمته من حساب المؤسسة.

_ استخدام وسائل أخرى للسداد غير الشيكات.

_ يمكن تغيير نمط سداد بعض المستحقات من خلال ممارسة قدر من الضغط على الموردين من أجل مد فترة الائتمان.

¹عبد القادر محمد، أحمد عبد الله، مرجع سابق، ص 496.

_ السداد في آخر يوم.

• ملائمة التدفقات النقدية:

يقصد بها التنسيق بين توقيت التدفقات النقدية الداخلة والخارجة بشكل يسمح بتخفيض الرصيد النقدي الواجب الاحتفاظ به.

سادسا: تقييم إدارة النقد:

في إدارة النقد يمكن أن نواجه بمشكلتين هما¹:

1_ عدم الاحتفاظ بنقد كاف: وهذا يعني فشل إدارة الشركة في المحافظة على سيولة مناسبة، بما يترتب على ذلك من فوات فرص وامكانيات مواجهة الشركة للتصفية الاجبارية إذا ما استفحلت مشكلة السيولة.

2_ الاحتفاظ بنقد أكثر من اللازم: وهذا يعني فشل إدارة الشركة في تحقيق أفضل تشغيل للموارد، وأقصى ربحية ممكنة، لأن المعروف أن الأصول السائلة لا تحقق عوائد مرتفعة بالمقارنة مع عوائد نشاط المؤسسة الرئيسي.

¹باهي نوال، مهري عبد المالك، أيمن فريد، مرجع سابق، ص 30.

المطلب الثاني: إدارة الذمم المدينة

أولاً: تعريف إدارة الذمم المدينة:

إدارة الذمم (الحسابات) المدينة، هي إدارة الائتمان التجاري الممنوح من قبل المؤسسة البائعة لعملائها، والنتائج عن بيع السلع والخدمات. أي هو سماح المؤسسة لربائنها بتسديد قيمة السلع أو الخدمات التي تقوم بإنتاجها أو بتقديمها بعد مدة زمنية، يتم الاتفاق عليها بين الطرفين تعقب استلامهم للسلع أو استفادتهم من الخدمات، وتقوم المنشأة بمنح الائتمان بهدف زيادة مبيعاتها والوصول إلى تعظيم أرباحها أن سياسة الائتمان تؤثر مباشرة على حجم المبيعات، ولا سيما إذا كان المنافسون يستخدمون هذه السياسة بمرونة¹.

ثانياً: أهداف إدارة الذمم المدينة:

تتمثل هذه الأهداف فيما يلي²:

- _ تحديد سياسة الائتمان والتحصيل في المؤسسة.
- _ التأكد من عدم تجاوز الذمم حدودها المرسومة من قبل المؤسسة.
- _ تحديد الحجم الأمثل من الذمم في أي وقت من الأوقات، وإبقاء حجم الحسابات المدينة ضمن نطاقه على المستوى الكلي والمستوى الفردي.
- _ تقييم العملاء للتأكد من توافر شروط المؤسسة للبيع الآجل لديهم.
- _ تحديد أدوات البيع الآجل (حسابات جارية، شيكات مؤجلة، أوراق قبض).
- _ إدارة تحصيل الذمم.

¹ كنجو عبود كنجو، إبراهيم وهبي فهد، الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 1997، ص 162.

² كنجو عبود كنجو، إبراهيم وهبي فهد، نفس المرجع ص 163.

ثالثاً: سياسة إدارة الذمم المدينة:

تقوم إدارة الذمم المدينة على ثلاثة عناصر محكمة الترابط¹:

1. إجراءات منح الائتمان:

كفاية إدارة الذمم المدينة لا تعني ملاحقة المتأخرة بالدفع وحسب، بل تبدأ باختيار العملاء الجيدين الذي سيتم البيع لهم بالأجل اختياراً مبنياً على تقييم سليم لقدراتهم على الوفاء وينتهي بمتابعة المتأخرين، ويجب ألا ترفض المؤسسات منح الائتمان لمجرد وجود احتمال بسيط بعدم الدفع، بل يجب أن تبني قراراتها في هذا الصدد استناداً إلى كلفة عدم الوفاء ومردود البيع لمثل هؤلاء العملاء. وفي مجال الحديث عن سياسة منح الائتمان، يجب ألا يقبل ببساطة فخر بعض المؤسسات بعدم وجود ديون معدومة لديها بسبب فصاحة سياستها الائتمانية قبل أن نتساءل عن الفرص التي أضاعتها من جراء عدم البيع لمدينين بمخاطر أعلى.

هذا وغالباً تقوم المؤسسات بمجموعة من الإجراءات التالية قبل قرارها بمنح الائتمان:

ـ **تحديد مستوى المخاطر المقبولة:** المقصود بذلك تحديد نسبة المخاطر التي تقبلها المؤسسة عند البيع الآجل، فإذا قبلت البيع لعملاء تصل احتمالات عدم التحصيل لديهم إلى 10%، فيجب المقارنة بين الدخل الصافي الممكن تحقيقه من هذه الفئة ضمن عملائها. فإذا كانت هناك إمكانية لتحسين دخلها بالرغم من الخسائر المتوقعة أن تصل إلى 10% من مجموع المبيعات، تقبل به، وإلا فيجب أن ترفض البيع بالأجل للعملاء الذين تصل احتمالات عدم تسديدهم إلى 10%، بل تخفض هذا الحد إلى المستوى المربح لها.

ـ **جمع المعلومات عن العميل طالب الائتمان:** على المؤسسة أن تأخذ بعين الاعتبار الزمن اللازم للحصول على المعلومات وكلفة الحصول عليها، وأن تحاول الحصول على المعلومات عن طالبي الائتمان من المصادر التالية:

¹ محمد فخري محمد، مدى تأثير ذمم المدينة على الربحية دراسة تطبيقية لعينة من الشركات المدرجة في سوق عمان المالي (2010 - 2019)، مجلة الريادة للمال والأعمال، مجلد 2، العدد 2، 2021، ص 100.

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس مال العامل والأداء المالي

- 1_ البنوك بحكم كونها على اطلاع على أوضاع عملائها المالية وحجم نشاطهم ومدى التزامهم بالوفاء، ويتصف هذا المصدر بالتحفظ ومحدودية المعلومات التي يمكن أن يقدمها.
 - 2_ رجال البيع بحكم صلتهم المستمرة وإطلاعهم المباشر على أوضاع العملاء، وبشكل خاص عندما يكون دخل هذه الفئة ليس مرتبطاً بالبيع بل بالتحصيل.
 - 3_ القوائم المالية بحكم كونها مصادر معلومات مباشرة من العميل نفسه.
 - 4_ المقابلات الشخصية بحكم كونها وسيلة لتعرف أفكار العملاء وقدراتهم وتكوين الانطباعات بخصوص مدى الثقة بهم.
 - 5_ خبرة المؤسسة في التعامل مع طالب الائتمان.
 - 6_ المراجع التجارية وبشكل خاص التي تعاملت مع العميل بالبيع الآجل.
- _ تحليل المعلومات المتاحة عن العملاء: بعد تحديد درجة المخاطر الممكن قبولها، وبعد جمع المعلومات عن العميل، يتم تحليل هذه المعلومات لتحديد ما إذا كان العميل يقع ضمن منطقة القبول أو الرفض المحدد من المؤسسة، ويتركز التحليل على العناصر التالية التي يطلق عليها:
- 1_ شخصية العميل: تركز على الجانب الأدبي في التزام العميل بوفائه.
 - 2_ قدرة العميل على الوفاء: وتركز على التقييم الموضوعي لقدرة العميل على الوفاء.
 - 3_ رأس المال: ويعكس هذا العنصر قيمة المؤسسة.
 - 4_ الظروف الاقتصادية العامة: ويهدف تحليل المعلومات المتاحة عن العملاء الى تقدير درجة الخطر الذي قد يواجهه الدين الذي يمنح للعميل المعني، واستناداً الى المعلومات التي تم جمعها عنه من المصادر المشار إليها سابقاً حيث سيتيح تحليل قوائمه المالية الفرصة لمعرفة قدرته الفعلية على التسديد، كما سيتيح الاطلاع على سجل مدفوعاته للموردين تعرف مدى استعداده الفعلي للوفاء في المواعيد المحددة لذلك، وليس التحليل الائتماني للعميل عملية لمرة واحدة بل هو عملية مستمرة طالما استمر التعامل بينه وبين المؤسسة مانحة الائتمان، لذا يجب متابعة أو ضاعه باستمرار وتحديد المعلومات عنه لتبقى المؤسسة على علم بحقيقة قدرته على الوفاء.

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس مال العامل والأداء المالي

ـ **قبول أو رفض طالب الائتمان:** يتم القبول أو الرفض على إثر مقارنة التقييم المعد عن وضع العميل طالب الائتمان بالمعيار الموضوع من قبل المؤسسة، إذ يرفض كل عميل يمثل خطراً غير مقبول، أو تحدد له شروط بيع مناسبة من وجهة نظر المؤسسة، كالدفع النقدي عند التسليم أو الدفع النقدي قبل التسليم أو تقديم بعض الضمانات المناسبة ويعكس ذلك يقبل من يحقق المعيار الموضوع من قبل المؤسسة، لكن مع استمرار مراقبته للتأكد مع أنه مزال يحقق هذا المعيار طالما بقي التعامل بالبيع الآجل قائماً بينه وبين المؤسسة.

2. شروط منح الائتمان:

تحدد شروط منح الائتمان فترة الائتمان والخصم النقدي

ـ **فترة الائتمان:** تتعلق بالمهلة الزمنية التي تسمح بها المؤسسة لعملائها لكي يسددوا قيمة البضاعة، كلما طالت فترة التسديد كلما زادت مبيعات الشركة مع زيادة تكاليف تمويل هذه المبيعات أيضاً وتحدد فترة الائتمان في ضوء التقليد المتبع في الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة وبصورة عامة فان فترة الائتمان القصيرة في الصناعات التي تنتج سلعا ذات معدل دوران بطيء كالسلع المعمرة.

ـ **الخصم النقدي:** "نسبة الخصم، فترة الخصم" حيث تمنح المؤسسات التي تباع بالدين نسبة خصم معينة لتشجيع العملاء على تسديد قيمة المشتريات خلال أيام محددة من تاريخ الشراء وقبل انتهاء فترة الائتمان وفي هذه الحالة يعبر عن شروط الائتمان مثلاً ب " 10/2، صافي 30 (مهلة 30 يوم)" وهذا يعني أن المؤسسة تمنح 2% خصم على قيمة المشتريات إذا سددت خلال 10 أيام وإذا لم يتم التسديد والاستفادة من الخصم خلال هذه المدة فان كامل قيمة المشتريات تستحق خلال 30 يوم والتي هي مدة الائتمان.

والسبب في منح الخصم النقدي هو تشجيع العملاء على التسديد المبكر مما يخفض من استثمار المؤسسة في الحسابات المدينة، ويقلص من العائد المفقود على هذا الاستثمار ويقابل ذلك تكلفة لهذا الخصم متمثلة في الجزء المفقود من إيرادات المبيعات.

3. سياسة التحصيل:

بعد أن تقوم المؤسسة بمنح الائتمان فان ذلك يتطلب متابعة تحصيل الديون الناجمة عن هذا الائتمان، وتشير سياسة تحصيل الى إجراءات التي تتبعها المؤسسة للتحصيل، هناك بعض الخطوات يمكن اعتمادها لتحصيل الديون منها:

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس مال العامل والأداء المالي

_ عند مرور بضعة أيام على تاريخ الاستحقاق يتم ارسال رسالة لتذكير الزبون بالمبلغ المستحق عليه وبشروط الائتمان

- عند مرور شهر على تاريخ الاستحقاق يتم اجراء اتصال هاتفي مع الزبون يتم تذكيره بالمبلغ المستحق عليه وبشروط الائتمان.

- بعد أكثر من شهرين على تاريخ الاستحقاق تقوم الشركة مانحة الائتمان بوضع الحساب تحت تصرف وكالة التحصيل لاتخاذ الإجراءات التي تراها ضرورية لتحصيل المبالغ المستحقة، وإذا لم تفلح مثل هذه الإجراءات فان المؤسسة يمكن أن تلجأ الى القضاء لفض النزاع حول الديون الموجودة في حوزة العملاء وعلى المؤسسة أن تكون متأنية في اتباع هذا الأسلوب، وهنا تجد المؤسسة نفسها بين نوعين من سياسات التحصيل، اما التشدد في التحصيل وهذا يؤدي الى: انخفاض الديون المعدومة، نقص فترة التحصيل.

وهذا من شأنه يؤدي الى زيادة الأرباح غير هذا الاجراء تنجم عنه تكاليف تتمثل في نقصان المبيعات المستقبلية وزيادة نفقات التحصيل والتي تؤثر أيضا على ربحية المؤسسة.

وانا التساهل في التحصيل وهذا النوع يؤدي الى زيادة المبيعات وانخفاض نفقات التحصيل مما يؤدي الى زيادة مستوى الأرباح ويترتب عن هذا الاجراء زيادة في نسبة الديون المعدومة وزيادة رأس المال المستثمر في الحسابات المدينة وطول فترة التحصيل وهذه تعد تكاليف إضافية ناجمة عن التساهل في التحصيل والتي تؤثر بشكل سلبي على الأرباح، وفي كل الأحوال في نجاح الإدارة بسياسة التحصيل يجب أن يقاوم بمدى المردود التي يتم قطعها من جرائها بعد خصم التكاليف المترتبة عن اتباع هذه السياسة.

رابعاً: تقييم إدارة الذمم المدينة:

يوجد خطران محتملان في إدارة الذمم هما¹:

1. التشدد والتحفظ في شروط الائتمان وتحصيل الذمم، مما يؤدي الى تقليص حجم خسارة المؤسسة نتيجة الديون غير جيدة، لكن يؤدي في نفس الوقت في تقليص حجم المبيعات وضياع فرص هامة لتحقيق الربح، وقد تكون في مجموعها أعظم من الخسارة التي هدفت المؤسسة الى تفاديها الى جانب زيادة كلفة جهاز منح الائتمان ومتابعته.

2. التساهل في شروط منح الائتمان الى درجة تؤدي الى ارتفاع الحجم الكلي للديون وبالتالي زيادة الديون المشكوك فيها.

ويحكم على مدى كفاءة السياسة الائتمانية للمؤسسة من خلال قدرتها على الموازنة بين هذه الأمرين، ويحكم على هذه الموازنة من خلال:

_ المقارن بين التكلفة الحدية لزيادة الائتمان والمردود الحدي من زيادة المبيعات.

_ معدل دوران الحسابات المدينة ومعدل فترة تحصيلها، اذ تقيس هاتان الأدوات كفاية منح الائتمان وكذلك كفاية تحصيله.

_ النسبة المئوية لطلبات منح الائتمان: إذا ارتفع معدل طلبات منح الائتمان المرفوضة من قبل المؤسسة، فعلى ادارتها أن تتساءل بجدية عن مدى مناسبة شروطها في قبول منح الائتمان ورفضه، بالمقارنة مع شروط المنافسين في السوق فاذا وجدت أن شروطها متشددة فعليها أ، تعيد النظر في هذه الشروط، وان كانت مقارنة لشروط الآخرين فعليها أن تعيد النظر في تطبيق هذه السياسة وفق معايير الرفض والقبول.

¹ كنجو عبود كنجو، إبراهيم وهبي فهد، مرجع سابق، ص 166.

المطلب الثالث: إدارة المخزون

أولاً: تعريف إدارة المخزون:

يعتبر من أهم عناصر الإنتاج في المؤسسة، ويتميز عن غيره من عناصر الإنتاج بأنه عنصر دائم الحركة والدوران، غالباً ما يشكل المخزون ما يقارب 50% من رأس المال العامل، والهدف من إدارة المخزون هو مدى القدرة على تقليص مخاطر نفاذ المخزون وتلبية رغبات العملاء¹.

ثانياً: أنواع المخزون:

ونذكر من أنواع المخزون مايلي²:

- مواد خام ومستلزمات انتاج.
- مواد نصف مصنعة أو مواد تحت الشغل.
- منتجات مصنعة أي المنتجات النهائية.
- قطع غيار لعمليات الصيانة والإصلاح للمعدات.

¹ جمال زدون، الأمثلة الاقتصادية في تسيير المخزون دراسة حالة الشركة الوطنية للزليج الخزفي بالرمشي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تخص بحوث العمليات وتسيير مؤسسة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010، 2009، ص5.

² جمال زدون، نفس المرجع، ص 7.

ثالثاً: تكاليف مرتبطة بالمخزون:

قد يتصور البعض أن المخزون هو وسيلة مساعدة للإنتاج ولذلك فينبغي توفير أكبر قدر من المخزون. هذا التفكير لا يلمس الحقيقة فهناك تكاليف كثيرة مرتبطة بالمخزون. هذه التكاليف تشمل تكلفة حفظ المخزون وتكلفة أوامر التوريد وتكلفة عدم استثمار رأس المال وتكلفة نقصان المخزون وغيرها. لا بد من دراسة هذه التكاليف بعناية لمعرفة كيفية التعامل مع المخزون من حيث الكمية ووقت التوريد¹.

1. تكلفة التوريد:

_ تكلفة اصدار أمر توريد: عند اصدار أمر توريد فإننا نتحمل بعض التكاليف الخاصة بأمر التوريد خلاف ثمن البضاعة التي نشتريها. هذه التكاليف تشمل تكاليف العمالة التي تعمل لعدة ساعات وأيام لتحديد المواصفات وطرح مناقصة ودراساتها ومراسلة الموردين وما الى ذلك. كذلك قد نتحمل تكاليف النقل وتكاليف التأمين وتكاليف الفحص.

2. تكلفة حفظ المخزون:

_ تكلفة تجميد رأس المال: الأموال التي نشتري بها المخزون هي أموال متجمدة أي غير مستثمرة فعندما يكون لدينا مخزون قيمته حوالي عشرة آلاف درهم، فإن هذا يعني أن لدينا عشرة آلاف درهم غير مستثمرة أي لا تدر ربحاً، أضف الى ذلك أن هذا المخزون هو السبب في تقليل النقد المتاح بما يساوي قيمة المخزون، هذه التكلفة تزيد مع زيادة قيمة المخزون.

_ تكلفة التخزين: لكي نقوم بتخزين قطع غيار أو المواد الخام أو المنتجات النهائية فإننا نتكبد تكلفة التخزين، هذه التكلفة تشمل ايجار المخازن وتكلفة العمالة المشرفة على وتكلفة الإضاءة ووسائل النقل داخل المخازن ومصاريف الحفاظ على المخزون في حالة جيدة من تدفئة أو تبريد أو ما شابه. هذه التكلفة تزيد مع زيادة المخزون.

¹ خطيب سيدي محمد بومدين، إدارة شبكة الامداد في المؤسسة الصناعي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تخصص إدارة العمليات والإنتاج، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2004، 2005، ص 45.

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس مال العامل والأداء المالي

__ تكلفة هلاك المخزون أو تقادمه: المخزون قد يعاني التلف من طول التخزين أو سوء التخزين أو قد يصبح المخزون قديماً مما يجعله عديم القيمة. هذه التكلفة تسمى أحياناً تكلفة المخاطرة، هذه التكلفة تكون عالية في بعض أنواع المخزون مثل المواد الغذائية والمنتجات المرتبطة بتطور تكنولوجي سريع ومنتجات مرتبطة بتغير سريع في الأذواق.

3. تكلفة نفاذ المخزون:

عندما يطلب العميل منتج ما ولا نستطيع تلبية طلبه بسبب نفاذ مخزون المنتج النهائي أو مخزون بعض المواد الخام فإننا في الحقيقة نخسر الأرباح التي كان يمكننا تحقيقها، بالإضافة الى ذلك فان عدم توفر المنتج قد يجعل العميل يتجه لغيرنا من المنافسين ولا يعاود التعامل معنا.

في بعض الحالات قد نتمكن من تلبية طلب العميل لكن العميل يضطر للانتظار ريثما يتم توفير طلبه وهذا يتسبب في عدم رضا العميل عن خدماتنا وهذا يؤثر على سمعتنا وعلى المبيعات المستقبلية. في بعض الحالات قد نضطر لدفع غرامة تأخير للعميل وقد نلجأ لتوريد بعض المواد الخام بشكل عاجل مما يتسبب في تحملنا لتكلفة أعلى، هذه التكاليف تزداد كلما زاد عدد العملاء الذين لا نستطيع تلبية طلباتهم أو الذين نتأخر في تلبية طلباتهم.

4. تكلفة عدم كفاية العملية الإنتاجية:

توفر المخزون يتسبب في التغاضي عن الأخطاء في العملية الإنتاجية وعدم تحليل المشاكل للقضاء على جذورها فعندما تتسبب الأخطاء في تأخير تلبية طلبات العميل فان هذه الأخطاء يتم الاهتمام بها ومحاولة القضاء عليها، أما عندما يكون لدينا الكثير من مخزون المواد الخام والمنتجات نصف المصنعة والمنتجات النهائية فان مشكلات الإنتاج لا تظهر على السطح لأنها تكون مجرد فواید ولكنها لا تتسبب في تأخير تلبية طلبات العميل، هذا الأمر يحدث كذلك في مشكلات الصيانة فعندما تحدث مشكلة وتكرر ويكون لدينا مخزون كبير من قطع الغيار لمواجهة هذه المشكلة المتكررة فان المشكلة لا تلقى الاهتمام الكافي لأن العملية الإنتاجية لم تتوقف، اما عندما يكون المخزون قليلاً فان أي مشكلة تلقى اهتماماً كبيراً لأن أي مشكلة ستسبب في توقف الإنتاج، كذلك في العاملين يكون لديهم حرص أكبر عندما يعلمون أن المخزون الذي لديهم محدوداً، هذا الأمر هو أحد أركان سياسة تقليل الفاقد، هذه التكلفة تزداد كلما زاد حجم المخزون عن الحجم الضروري.

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس مال العامل والأداء المالي

كما ترى فإن زيادة المخزون عن الحد الضروري تتسبب في زيادة تكلفة حفظ المخزون وقد تؤدي الى التساهل في الأخطاء في العمليات الإنتاجية، كذلك فإن نقصان المخزون عن الحد الضروري يؤدي الى فقد جزء من المبيعات والتأثير سلباً عن سمعة المؤسسة.

أما زيادة عدد أوامر التوريد فانه يؤدي لزيادة تكلفة التوريد بينما قلة عدد أوامر التوريد يؤدي الى زيادة المخزون نظراً لتوريد كميات كبيرة في كل أمر توريد، وفي جميع الأحوال فانه كلما زاد عدد وحجم البنود المخزنة تسبب ذلك في الحاجة لأنظمة معقدة للتخزين والى مساحات تخزينية كبيرة لذلك يجب أن يتم التعامل مع المخزون بحرص لكيلا يزيد ولا يقل عن الحد المناسب.

رابعاً: أسباب الاحتفاظ بالمخزون:

هناك عدة أسباب نذكرها كالآتي¹:

1. لمواجهة الطلب المحتمل على منتجاتنا: معظم المؤسسات تحتفظ بكمية من المنتجات النهائية لمواجهة طلبات العملاء، كذلك فإن بائعي الجملة والتجزئة يحتفظون بمخزون لمواجهة الطلبات المتوقعة من العملاء.
2. لمواجهة الطلبات الفجائية أو الموسمية: قد يكون من الصعب أن تقوم المؤسسة التي تنتج منتجات مرتبطة بموسم الصيف مثلاً ان تقوم بتصنيعها في الصيف فقط، لذلك تلجأ هذه المنتجات الى التصنيع طوال العام وبالتالي يكون هناك مخزوننا من المنتج في فصل الشتاء.
3. لكيلا تتأثر المراحل الإنتاجية ببعضها: عندما يكون لدينا مخزوننا كبيراً من المنتجات النصف مصنعة فإن أي مشكلة في المرحلة الإنتاجية السابقة لن تؤثر على المرحلة التالية لأن هناك مخزوننا يكفي لتشغيل المرحلة التالية لفترة طويلة، لاحظ أن سياسة تقليل الفاقد تهتم جداً بتقليل هذا المخزون لزيادة اعتماد المراحل الإنتاجية مما يحفز العاملين على حل مشاكل الإنتاج.
4. للاستفادة من وفورات الحجم: عندما نشترى كمية كبيرة من المواد الخام فقد نتمكن من الحصول على تخفيض في السعر. كذلك الحال عندما ننتج كمية كبيرة من نفس المنتج فإننا نتمتع بوفورات الحجم. لذلك فإن المؤسسات تلجأ لشراء كمية كبيرة من المواد الخام وتصنيع كميات كبيرة من

¹خطيب سيدي محمد بومدين، مرجع سابق، ص 46.

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس مال العامل والأداء المالي

نفس المنتج. لاحظ أن سياسة تقليل الفاقد تعتبر هذا تصرفا غير مفيد لأنه يؤدي لزيادة المخزون التي تؤدي الى اهمال المشاكل إنتاجية.

5. **لمواجهة أمور متوقعة:** عندما تتوقع المؤسسات احتمالية زيادة أسعار المواد الخام فإنها تفضل زيادة مخزونها من هذه المواد، كذلك عندما تكون هناك احتمالية لتوقف امداد المواد الخام فان المؤسسات تحاول تخزين قدر ما من المواد الخام.

6. **لطبيعة العملية الإنتاجية:** العمليات الإنتاجية تستغرق وقتا وبالتالي فانه في جميع الأحوال ستكون لدينا مواد تحت التصنيع في المراحل الإنتاجية.

7. **لطبيعة عمليات النقل:** نظرا لأن نقل المنتج النهائي من المورد الى العميل يستغرق وقتا فانه في هذا الوقت يكون من ضمن مخزون العميل أو المورد حسب اتفاقيات تسليم المنتج.

8. **لأن عملية الشراء تستغرق وقتا:** لكي نتمكن من شراء مواد خام فإننا ننتظر بعض الوقت حتى يتم التوريد. لذلك فإننا نحتفظ بمخزون يكفينا حتى تصلنا كمية أخرى من المواد.

هل هذه الأسباب تجعلنا نحتفظ بمخزون هائل؟ بالطبع لا فعلينا أن نحتفظ بالمخزون الضروري فقط، من المهم أن نلاحظ أن كل هذه الأسباب يمكننا تقليل تأثيرها على زيادة المخزون الذي يكفي هذه الطلبات فقط. لو أمكننا تقليل فترة توريد المواد عن طريق تيسير عملية الشراء واستخدام تكنولوجيا المعلومات وبناء علاقات طويلة الأجل مع الموردين فلن نكون مضطرين للاحتفاظ بمخزون يكفينا لفترات طويلة. لو قمنا بتحسين العمليات الإنتاجية والتغلب على مشاكلها فلن نحتفظ بمنتجات نصف مصنعة تكفي لعدة شهور بل سيكفينا مخزونا يكفي لوقت بسيط.

لو قمنا بتقليل وقت تضبيب الماكينات لإنتاج منتج جديد فإننا لن نهتم كثيرا بأمر وفرة الحجم. كذلك الحال لو استطعنا تقليل تكلفة اصدار أمر توريد عن طريق العقود طويلة الأجل، كل هذه الأمور تجعلنا نستطيع تقليل المخزون عن طريق التعامل الجيد مع هذه الأسباب.

خامسا: مراقبة إدارة المخزون:

تتم مراقبة إدارة المخزون عن طريق النسب المالية ومن أهمها¹:

1. معدل دوران المخزون: تعد احدى الطرق لمراقبة المخزون وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون}}$$

2. فترة التخزين: يبين عدد الأسام التي تقضيها البضاعة في المخازن حتى تتحول الى مبيعات وعلى ذلك فهو يحدد عدد الأيام التي تنقضى ما بين شراء المواد والمنتج النهائي وهذا المعدل هو مكمل لمعدل دوران المخزون بل أن طريقة حسابه يعتمد عليه حيث يتم حساب فترة التخزين عن طريق قسمة عدد أيام السنة على معدل دوران المخزون الذي سبق استخراجه.

¹ عيسى حجاب، التسيير الأمثل للمخزونات الصناعية باستعمال النماذج الكمية دراسة شركات مطاحن الحنونة، مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2004، 2006، ص 10.

المطلب الرابع: إدارة الالتزامات قصيرة الأجل (الائتمان التجاري، الائتمان المصرفي)

أولاً: الائتمان التجاري:

1. تعريف الائتمان التجاري:

هو الائتمان قصير الأجل الذي يمنحه المورد للمشتري عندما يقوم الأخير بشراء البضائع لغرض إعادة بيعها أي أن الائتمان التجاري يمكن الشركة من شراء وتدبير احتياجاتها من المواد الأولية والمستلزمات السلعية من شركة أخرى على أن يتم سداد قيمة الشراء في فترة لاحقة، يحتاج المشتري الى الحساب الائتمان التجاري في حالة عدم كفاية رأس ماله العامل لمقابلة الحاجات الجارية¹.

2. أنواع الائتمان التجاري:

يمكن للمؤسسة أن تحصل على ما تحتاجه من مستلزمات باستخدام واحد من الأساليب التالية لتسديد قيمة تلك المستلزمات:

_ الحساب المفتوح: يتم اعتماد هذا الأسلوب لتسديد قيمة المستلزمات عندما تكون الثقة عالية بين الطرفين، حيث تظهر هذه المشتريات في السجلات المحاسبية للمؤسسة المشتري تحت اسم الحسابات أو الذمم الدائنة، وهذا النوع من الائتمان هو الأكثر شيوعاً.

_ أوراق الدفع أو الكمبيالات: يتم استخدامه عندما تكون الثقة بين المؤسستين غير متوفرة، يتطلب هذا الأسلوب إجراءات أكثر رسمية من الأسلوب الأول حيث أن هذه الأوراق يمكن خصمها لدى المصارف قبل موعد استحقاقها².

3. شروط الائتمان التجاري:

تتمثل في العناصر التالية³:

_ تاريخ الاستحقاق.

¹ زغاشو فاطمة الزهراء، إشكالية القروض المتعثرة دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة قسنطينة 50، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2013، 2014، ص 3.

² فايز تيم، مبادئ الإدارة المالية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 196.

³ فايز تيم، نفس المرجع، ص 197، 198.

_ الخصم النقدي.

_ معدل الخصم.

4. مزايا الائتمان التجاري:

عدة مزايا أهمها:

_ **التوافر:** باستثناء المؤسسات التي تعاني من مشاكل مالية، فإن الائتمان التجاري يتم بشكل تلقائي ولا يتطلب مفاوضات أو ترتيبات خاصة للحصول عليه، وإن هذه المزايا تكبر في المؤسسات الصغيرة التي قد تواجه محدودات وقيود عند الحصول على أموال من مصادر أخرى للتمويل.

_ **المرونة:** في حالة زيادة مبيعات المؤسسة، فإن ذلك بالنتيجة يؤدي بزيادة مشترياتها من السلع والخدمات، الأمر الذي يؤدي إلى استجابة الائتمان التجاري بشكل تلقائي، والعكس من ذلك يحدث في حالة انخفاض حجم المبيعات.

_ **قلة القيود أو عدمها:** إن شروط الائتمان التجاري بشكل عام هي أبسط من تلك الشروط التي تتطلبها مصادر الأموال الأخرى التي تحتاج إلى التفاوض مع الجهات المانحة والتي قد تفرض قيوداً صارمة على التصرفات المالية للمؤسسة تحد من حريتها.

ثانياً: الائتمان المصرفي:

1. تعريف الائتمان المصرفي

مقياس لقابلية الشخص المعنوي للحصول على النقود مقابل تأجيل الدفع إلى وقت معين في المستقبل، يعتبر الائتمان المصرفي شكلاً من أشكال التمويل بكافة أنواعه، القصير والمتوسط والطويل الأجل والمستخدم في غالبية قطاعات النشاطات التجارية والصناعية وأيضاً الخدمية.

ومع ازدياد أهمية الائتمان المصرفي وتعاظم دوره في المصارف الخاصة وزيادة الطلب عليه فقط أصبح ينظر إليه كونه منظومة تزود الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين بالأموال اللازمة للحصول على أكبر عائد بأدنى حدود من التكلفة وبالطبع يتسع المفهوم ليشمل إضافة القروض جميع التسهيلات مثل الخطابات الضمان والبيع التأجيلي والاعتمادات المستندية وغيرها من التسهيلات الائتمانية، وبالتالي كان

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس مال العامل والأداء المالي

لابد من وجود سياسة مكتوبة تنظم عملية منح الائتمان وتكون منهج لإدارة المصرف في توجهاته الائتمانية وتحقيق أهدافه¹.

2. أهمية الائتمان المصرفي:

ان تقديم الائتمان من طرف البنوك لنشاط في غاية الأهمية له تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد على الاقتصاد الوطني وعليه يعتمد نموه وارتقائه، وتعتمد البنوك في جزء كبير من مواردها على ما كونه من احتياطات ومن الاقتراض من القطاعات التي لديها فائض وإيصال ما جمعته من أموال الى القطاعات التي لديها فائض وإيصال ما جمعته من أموال الى القطاعات التي لديها عجز في ذلك، وبذلك يأخذ القطاع المصرفي في شكل الهرم التمويلي الائتماني في قمته البنك المركزي وفي حافتي قاعدته توجد البنوك التجارية والمتخصصة، وتتطبق صفة الهرمية على طبيعة العلاقة التي تربط بين مؤسسات هذا القطاع ببعضها البعض من ناحية وبينهم الدولة من ناحية أخرى، يعتبر الائتمان المصرفي من أهم مصادر اشباع الحاجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، ولكن من جانب آخر يعتبر أداة حساسة قد تؤدي الى أضرار كثيرة بالاقتصاد اذا لم يحسن استخدامه².

ـ **زيادة الإنتاج:** تحتاج المشروعات الصناعية والزراعية الجديدة منها والقائمة على موارد مالية مستمرة ضخمة تفوق الموارد الذاتية للمشروعات لذلك تلجأ المشروعات الى الائتمان في البنوك أو اصدار سندات وطرحها على الجمهور وتلعب البنوك المتخصصة دورا كبيرا في توفير مثل هذه الموارد المالية.

ـ **زيادة الاستهلاك:** يساهم الائتمان في حصول المستهلكين من أصحاب الدخول المتدنية على بعض السلع الاستهلاكية المعمرة، مما يترتب عليهم التزامات دفع قيم تلك الائتمان عندما ترتفع دخولهم المستقبلية أو من مدخراتهم المستقبلية ويساعد الائتمان الاستهلاكي في تنشيط جانب السلع والخدمات الاستهلاكية مما يؤدي الى زيادة حصة السوق وزيادة حجم الإنتاج ودعم الاقتصاد الوطني.

¹ زغاشو فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص 10.

² د. عبد العزيز الدغيم، د. ماهر الأمين، إيمان أنجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 28، العدد 3، 2006، ص 203.

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس مال العامل والأداء المالي

توزيع الموارد المالية والائتمانية على مختلف الأنشطة الاقتصادية: يلعب الائتمان دوراً مهماً في توزيع الموارد المالية المتاحة للقطاع البنكي بين مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية بما يضمن الاستخدام الكفء لهذه الموارد من خلال توزيعها على جميع المشاريع وفقاً لاحتياجاتها بما يحقق نمواً اقتصادياً موازياً يخدم كل من السياسة الائتمانية والسياسة الاقتصادية.

تشغيل الموارد العاطلة: يمكن الاستفادة من الأموال العاطلة من تشغيلها بصورة مؤقتة من خلال التمويلات قصيرة الأجل وبهذا فالمقترض ينتفع من استخدام هذه الموارد في نشاطات مؤقتة تحقق له دخلاً مريحاً وبالمقابل فإن المقرض سيحصل لقاء استعماله لتلك الموارد على دخل مناسب.

3. أنواع القروض المصرفية:

تتنوع القروض المصرفية قصيرة الأجل، وتهتم الإدارة المالية بالقروض من حيث الضمانات أي كونها قروض قصيرة الأجل مضمونة أو قروض غير مضمونة، ولذلك يمكن تقسيم أنواع القروض قصيرة الأجل إلى ما يلي:

القروض غير المضمونة:

يتم الاعتماد منح القروض قصيرة الأجل غير المضمونة على أساس أنها قروض تسدد بشكل تلقائي، لتمويلها عناصر الأصول المتداولة التي لها قابلية التحول باستمرار إلى سيولة نقدية مما يضمن تسديد هذه الالتزامات من النشاط الجاري الذي يمول بهذه القروض، وتمنح هذه القروض إلى المشاريع في مختلف القطاعات وعلى عدة أشكال وهي الاعتماد المفتوح والقروض المتجددة والقروض الخاصة بعمليات محددة الأهداف.

أ. الاعتماد المفتوح: الاعتماد المفتوح عبارة عن اتفاق غير مصرفي بين المصرف والعميل يحدد بموجبه الحد الأدنى لقيمة القرض غير المضمون، ويستفيد العميل من هذا القرض بشكل غير دائم، ويمكن تجديد مدة القرض لسنة إضافية أخرى.

ب. القروض المتجددة: وهي نوع من الائتمان المصرفي قصير الأجل يتعهد بموجبه البنك بتقديم القرض إلى العميل لمدة لا تتجاوز سنة، ويحدد قيمة القرض في هذا التعهد الذي يقدم رسمياً إلى المستفيد، ويعد هذا التعهد ذو صفة قانونية يلتزم البنك بموجبه بتقديم مبلغ القرض إلى المستفيد لقاء مصاريف التزام بالمبلغ غير المسحوب من قبل العميل، وهذه المصاريف يتحملها المستفيد

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس مال العامل والأداء المالي

كجزء من التعويض للبنك مقابل الالتزام بتقديم المبلغ في أي وقت يطلبه المستفيد، ويتم في العادة تجديد القرض لفترة تتجاوز السنة، ونتيجة لعمليات التجديد يعد أحيانا من القروض متوسطة الأجل.

_القروض المضمونة:

هي تلك القروض التي تمنح لقاء المطالبة بتقديم ضمانات من قبل المؤسسات المستفيدة خاصة تلك المؤسسات حديثة النشأة وسيطلب البنك من هذه المؤسسات تقديم ضمانات نظرا لارتفاع درجة الخطر لهذا النوع من القروض بهدف تخفيض الخسائر المحتملة في حالة التعثر عن تسديد الالتزامات المترتبة عليها، ومن بين الضمانات التي تقدم الى المصارف للحصول على الائتمان ما يلي¹:

_ القروض المضمونة بأوراق تجارية.

_ القروض بضمان حسابات مدينة.

_ القرض بضمان المخزون.

4. مقارنة بين الائتمان المصرفي والتجاري:

تم توضيح مقارنة شاملة بين الائتمان المصرفي والتجاري من خلال النقاط التالية²:

_ يعتبر الائتمان المصرفي أقل تكلفة من الائتمان التجاري.

_ يعد الحصول على الائتمان المصرفي بمثابة تقييم المؤسسة، لأن المصرف لا يمنح الائتمان الا إذا كان متأكدا من قدرة الشركة على تسديد خدمة القرض، وأن معايير منح الائتمان المصرفي تقوم على ضوء الدراسات المالية والاقتصادية والتجارية للمؤسسة التي تحصل على الائتمان.

_ يتمتع الائتمان التجاري بالمرونة مقارنة بالائتمان المصرفي سواء من حيث طريقة التسديد أو من حيث الاستخدام أو التوسع في الائتمان.

¹ زغاشو فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص 20.

² د. عبد العزيز الدغيم، د. ماهر الأمين، إيمان أنجرو، مرجع سابق، ص 207.

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس مال العامل والأداء المالي

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل من معرفة طبيعة الأداء المالي بحيث تطرقنا الى عرض مختلف خطواته ومتطلباته ومؤشراته، وكذا تطرقنا الى عرض مكونات واستراتيجيات إدارة رأس المال العامل الذي يعتبر عنصرا أساسيا في تحسين الأداء المالي للمؤسسة.

لهذا فان الإدارة المالية للمؤسسة تسعى من خلال إدارة مكونات رأس المال العامل الى الموازنة ما بين تحقيق اعلى مستوى من الربحية والاحتفاظ بمستوى جيد من السيولة، وبما ان السيولة والربحية يعتبران مؤشرا أساسيان للحكم على الأداء المالي للمؤسسة، فان إدارة رأس المال العامل بكفاءة وفعالية ستؤدي حتما الى تحسين الأداء المالي للمؤسسة.

لتعميق الفهم أكثر وإبراز أهمية دور إدارة رأس المال العامل في تحسين الأداء المالي للمؤسسة سنحاول تسليط الضوء على المؤسسة محل الدراسة.

الفصل الثاني: دراسة دور رأس مال العامل
في تحسين الأداء المالي لمؤسسة مناجم
الفوسفات صوميفروس - تبسة -

الفصل الثاني: دراسة دور إدارة رأس المال العامل في تحسين الأداء المالي لمؤسسة مناجم الفوسفات صوميفوس - تبسة -

تمهيد:

بعد أن تناولنا رأس المال العامل وكيفية ادارته وكذلك الأداء المالي من الناحية النظرية سنحاول اسقاط هذه الدراسة على أرض الواقع.

قد وقع اختيارنا على المؤسسة الاقتصادية: شركة مناجم الفوسفات (SOMIPHOS) تبسة سنحاول التعرف حول دور إدارة رأس المال العامل في تحسين أدائها المالي من خلال الوثائق المحاسبة المقدمة من قبل المؤسسة سنتطرق إلى مبحثين:

المبحث الأول: تقديم مؤسسة مناجم الفوسفات صوميفوس.

المبحث الثاني: إدارة مكونات رأس المال العامل وتقييم الأداء المالي للمؤسسة.

الفصل الثاني: دراسة دور إدارة رأس المال العامل في تحسين الأداء المالي

لمؤسسة مناجم الفوسفات صوميفوس - تبسة-

المبحث الأول: تقديم مؤسسة مناجم الفوسفات صوميفوس.

تم اختيار شركة مناجم الفوسفات لإسقاط الجزء النظري وتجسيده نظرا للدور الذي تلعبه في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال مجموعة من الأنشطة التي تتعلق بمنتوج الفوسفات، بالصفة الي طبيعة نشاطاتها ذات التأثير على البيئة والمجتمع، وكذلك باعتبار ان هذه الشركة تملك ثقافة خاصة تميزها عن باقي الشركات الأخرى، ويتعرض هذا المبحث الي المطالب الآتية:

- التعريف بشركة مناجم الفوسفات
- الهيكل التنظيمي لشركة مناجم الفوسفات
- اهم القيم الثقافية السائدة في شركة مناجم الفوسفات

المطلب الاول: التعريف بشركة مناجم الفوسفات (SOMIPHOS).

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق الي شركة مناجم الفوسفات وإعطاء تعريف عام لها¹:

أولا: نشأة شركة مناجم الفوسفات (SOMIPHOS).

نشأت شركة مناجم الفوسفات SOMIPHOS نتيجة التطورات والتغيرات الهيكلية الحاصلة في البيئة التنظيمية FERPHOS وهذه الأخيرة نشأت كحصيلة للتغيرات الهيكلية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 83-441 الصادر بتاريخ 16 جويلية 1983، وحولت بموجب FERPHOS إلى شركة عمومية تتكون من سبع مؤسسات فرعية تابعة، توجه من طرف الإدارة العامة للمجموعة FERPHOS ونذكر من هذها المؤسسات:

- شركة مناجم الفوسفات (SOMIPHOS): الكائنة بتبسة تتكون من خمس وحدات تتمثل في:

- ✓ وحدة المركب المناجمي جبل العنق (CERAD)
- ✓ وحدة المنشآت المينائية عناية (IPA)
- ✓ وحدة الابحاث والدراسات التطبيقية للتنمية (CERAD)
- ✓ وحدة المقر الإداري (DUS)
- ✓ وحدة النقل البري (UTR)

¹بناء على معلومات مقدمة من طرف قسم المالية والمحاسبة.

الفصل الثاني: دراسة دور إدارة رأس المال العامل في تحسين الأداء المالي

للمؤسسة مناجم الفوسفات صوميفوس - تبسة -

ثانيا: تعريف شركة مناجم الفوسفات (SOMIPHOS)

شركة مناجم الفوسفات-تبسة- بدأت ممارسة نشاطاتها بشكل مستقل عن (FERPHOS) بتاريخ 2005/01/01، يبلغ رأس مالها 1.600.000.000، وحداتها هي¹:

المركب المنجمي جبل العنق (CMDO): يوجد على مستواه منجم استخراج الفوسفات الطبيعي، ومصنع لمعالجة بئر العاتر تبسة:

المنشأة المينائية بعنابة (IPA): وهي وحدة مهمتها حمل و شحن منتجات الفوسفات الموجهة للتصدير،

مركز الدراسات والبحث التطبيقية لتنمية (CERAD): مهمته العمل على فهم ومتابعة الاداء الداخلي لعناصر المؤسسة.

وحدة النقل البري (UTR): وهي وحدة مهمتها نقل منتجات الفوسفات الموجهة للتصدير، من بئر العاتر عنابة.

ثالثا: الأهداف العامة لشركة مناجم الفوسفات (SOMIPHOS).

- تسعى الشركة بصفة عامة الى تحقيق مجموعة من اهداف منها²:
- البحث وتطوير الانتاج وتصدير والتوزيع للمنتجات الفوسفاتية.
- العمل على رفع إمكانيات الشركة حتى تتمكن من تنمية واستغلال احتياطي الفوسفات.
- تحقيق المردودية الاقتصادية والمالية وزيادة حجم النشاط الانتاجي والبيع من خلال متابعة توسيع القطاعات السوقية وخلق حرية للشراكة والتعاون.
- المحافظة على الزبائن الحاليين والعمل على جذب الاخرين من خلال متابعة تطور رغباتهم.
- الاستمرارية في العمل من اجل تحقيق الارباح.
- تطوير الاستثمارات واستعمال الامثل للطاقة الانتاجية.

¹ مرجع سابق.

² مرجع سابق.

الفصل الثاني: دراسة دور إدارة رأس المال العامل في تحسين الأداء المالي

للمؤسسة مناجم الفوسفات صوميفوس - تبة -

رابعاً: نشاط شركة مناجم الفوسفات (SOMIPHOS)

تقوم شركة مناجم الفوسفات بثلاثة أنشطة إنتاجية¹:

الفوسفات: أكبر طبقة لمعدن الفوسفات في الجزائر منذ الستينات بمنطقة جبل العنق التي تقع جنوب شرق الجزائر، يقدر الاحتياطي بقيمة 2 مليار طن، وتتم عملية معالجة الفوسفات بطريقتين:

- معبر رطب للغسل.

- معبر جاف لإزالة الغبار.

تشكيلية المواد المصنع هي أربعة أنواع:

(73 % - 77 % BPL)، (69 % - 72 % BPL)، (66 % - 68 % BPL) (%)

63 % - 65 BPL) الإنتاج الحالي بقيمة 1 مليون طن لكل الأنواع، الفوسفات المحضر للتصدير هو المنتج الرئيسي لشركة مناجم الفوسفات، والذي تقوم الدول بتحويلها الحمض الفسفوري والاسمدة، فالفسفور الخام عبارة عن بقايا الحيوانات وعظام الحوت، والمنتجات الأربعة لها نفس المكونات لكن تختلف في نسبة المواد المكونة له.

وتعتمد شركة مناجم الفوسفات على هذه المادة الخاصة في مستقبلها، لأن مجمل نشاطها يدور

حول إنتاج هذه المادة إذ يقدر بحوالي 51% من مجمل عاداتها بقيمة المنتجات.

- فوسفات 20 DO: عند إنتاج الأنواع الأربعة من الفوسفات ينتج الغبار يسمى 20 DO وهو عبارة عن فضلات العضوية الضعيفة، ويستخدم 20 DO كمحصول ومعدل للأراضي الحامضة الرمادية كما يستخدم كمخصب لكل الأراضي وللمزروعات ويستعمل كعنصر هام مع خليط الفوسفات على مواجهة هذه العقبة لتضمن مكانتها في السوق وتكسب زبائن جدد وفق مخطط استراتيجي منذ نشأتها وذلك بالبحث على شركات وعقود استراتيجية.

¹ مرجع سابق.

الفصل الثاني: دراسة دور إدارة رأس المال العامل في تحسين الأداء المالي

للمؤسسة مناجم الفوسفات صوميفوس - تبسة -

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لشركة مناجم الفوسفات (SOMIPHOS)

بضم الهيكل التنظيمي للشركة للمديرين والاقسام التالية¹:

• الرئيس المدير العام: وهو رئيس ومدير مجلس الإدارة، ويمثل هرم المسؤولية لشركة مناجم الفوسفات ومن مهامه:

- تحقيق الاهداف والمخططات المسطرة.
- تنفيذ الاوامر وتوجيهات مجلس الادارة.
- ترأس اجتماع مجلس المديرية ومتابعة تنفيذ مقرراته.
- تسير قضايا العمال والاهتمامات بالصحة والعمل.
- ضبط ضمان توجيه الادارة (التسيير العام للمؤسسة)
- المصادقة على الاستراتيجيات الخاصة بتسيير الميزانية.
- الاتصال المباشر بالهيئات العليا باعتبار الممثل الرسمي للشركة في الخارج.
- الامانة: يحتوي مكتب المدير العام على امانة تقوم بكل الاعمال المتعلقة بالسكرتارية والتنظيم والاستقبال.

• المساعد التقني: يعتبر إطار سامي يتولى اعداد الملفات التقنية الموكلة اليه من طرف المدير العام والخاصة بمتابعة نشاطات الوحدات الانتاجية (مركب المنجمي جبل العنق).

• مساعد تسيير الجودة: يتولى الاشراف ومتابعة تسير الجودة والبيئة ويعد الوثائق اللازمة والاجراءات وتوزيعها على مختلف الهياكل.

• مساعد التدقيق والاستشارة: عملية التدقيق تحتل حيزا في استراتيجية المؤسسة التسييرية، فمساعد التدقيق يقوم بأعمالها حتى اشراف المدير العام وفي النهاية كل مرحلة يقدم تقرير للمدير العام.

• مساعد الاتصال والتخليص: من مهامه التكفل بالأعمال الاحصائية وتلقي التقارير السنوية من طرف وحدات الانتاج واعداد تقرير اجمالي للشركة يقدم للمدير العام.

• مدير مركز الدراسات: وهو من ضمن وحدات الشركة يشرف عليه مدير برتبة إطار سامي مكلف بإنجاز الدراسات لصالح الشركة.

¹ مرجع سابق.

الفصل الثاني: دراسة دور إدارة رأس المال العامل في تحسين الأداء المالي

لمؤسسة مناجم الفوسفات صوميفوس - تبة -

- مديرية الموارد: تتكفل هذه المديرية بما يلي:
 - رسم استراتيجية الشركة في مجال تسيير الموارد البشرية.
 - اعداد كمخططات التكوين والتوظيف ومخططات المسار المهني.
 - الاشراف الوظيفي على مصالح المستخدمين للوحدات التابعة للشركة والتنسيق بينهم
 - اعداد القانون الداخلي للشركة واعداد التقارير الدورية وعرضها على المدير العام.
- مديرية التسويق: تتولى هذه المديرية ما يلي:
 - القيام بتسويق منتج الفوسفات حسب البرنامج المسطر.
 - البحث عن اسواق وزبائن جدد من اجل توزيع منتج الشركة.
 - دراسة المتغيرات الحاصلة في الاسواق العالمية وضرورة التكلف معها.
 - تحقيق هدف ارضاء الزبون من خلال تلبية احتياجاته.
 - استقبال الوفود والزبائن الدوليين.
 - اعداد التقارير الدولية وتبليغها الى السلم الرئاسي.
- مديرية المحاسبة والمالية: وتتكفل بما يلي:
 - القيام بحسابات مختلفة على مستوى الشركة.
 - اعداد المخططات الحسابية والحصيلة الدورية السنوية.
 - اعداد الميزانية السنوية.
 - القيام بالتسيير المالي ومتابعة على مستوى البنوك.
 - اعدادات الدراسية اللازمة في مجال المالية.

الفصل الثاني: دراسة دور إدارة رأس المال العامل في تحسين الأداء المالي

المؤسسة مناجم الفوسفات صوميفوس - تبسة -

المطلب الثالث: أهم القيم الثقافية السائدة في شركة مناجم الفوسفات

تنشر في المؤسسة وبين الأفراد العادات الثقافية التالية¹:

- القيام بإجراءات دورية للمتابعة وتقديم التصحيح المناسب إذا تطلب الامر من اجل ارضاع الزبائن بصفة كاملة.
- السياسة التي تعتمدها الشركة في تجديد المهارات وتكوينها المستمر للعمال باختلاف مستوياتهم وهذا ما اكسبها موارد بشرية ذات جودة عالية.
- اعتبار ان الابداع أساس النجاح فهي تسعى دائما الى البحث عن الجديد لمواكبة متغيرات البيئة الداخلية والخارجية.
- الاهتمام بالزبون كعامل ديمومة وبقاء المؤسسة.
- التجارب السريع والمستمر مع ضغوطات المنافسة.
- اعتمادها على نظام اتصال يسمح بحرية تبادل الافكار والمعلومات بين افرادها.
- نشر قيم المشاركة وروح الفريق للعمل الجماعي لإنجاز المهام بالكفاءة المطلوبة.
- ادخال الأنظمة والأجهزة الحديثة بما يضمن مواكبة التغيرات.
- تتبع الادارة سياسات واجراءات سلسلة لتسهيل العمل اليومي.
- تركيز الادارة على انتهاج مبدأ التكيف مع البيئة المحيطة والواقع الجديد.
- الاستمتاع الى الموظفين والخذ باقتراحاتهم والاهتمام بتدريب وتأهيل الموظفين باستمرار.
- توفير الدعم وتكريس الوقت والجهد والموارد لمشاريع التطوير واستقطاب الكفاءات المؤهلة ذوي الخبرات العالية.
- تشجيع تحويل السلطات الى المرؤوسين وتقديم مكافآت مجزية لأصحاب الافكار الخلاقة.
- التخلي عن بعض القيم والمعتقدات والتوقعات في المنظمة لمواجهة الازمات المعاصرة.

¹ مرجع سابق.

الفصل الثاني: دراسة دور إدارة رأس المال العامل في تحسين الأداء المالي للمؤسسة مناجم الفوسفات صوميفوس - تبسة -

المبحث الثاني: إدارة مكونات رأس المال العامل وتقييم الأداء المالي للمؤسسة

سننتقل في هذا المبحث إلى تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال الميزانيات، وتبيين الأسلوب الذي تعتمد عليه المؤسسة في إدارة رأس المال العامل، وتوضيح أثره على الأداء المالي.

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي للمؤسسة

سيتم حساب النسب المالية التالية الربحية، السيولة المديونية بالاعتماد على الميزانيات (2021-2023)، في الجدول التالي:

* نسب الربحية:

الجدول رقم (1): يوضح نسب الربحية خلال الفترة (2021_2023)

2023	2022	2021		
0.47	0.39	0.28	$\frac{\text{الربح الصافي}}{\text{المبيعات}}$	هامش الربح الصافي
0.233	0.213	0.116	$\frac{\text{الربح الصافي قبل مجموع الأصول}}{\text{الأصول}}$	معدل العائد على الأصول

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق

* نسبة السيولة:

الجدول رقم (2): يوضح نسب السيولة خلال الفترة (2021_2023)

2023	2022	2021		
3.107	3.524	2.073	$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$	نسبة التداول
2.897	3.323	1.725	$\frac{\text{الصول المتداولة المخزون}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$	نسبة التداول السريعة

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق

الفصل الثاني: دراسة دور إدارة رأس المال العامل في تحسين الأداء المالي للمؤسسة مناجم الفوسفات صوميفوس - تبسة -

* نسبة المديونية:

الجدول رقم (3): يوضح نسب المديونية خلال الفترة (2021_2023)

2023	2022	2021		
3.88	3.56	6.55	الأموال الخاصة	نسبة الاستقلالية
			مجموعة الديون	المالية
0.204	0.219	0.132	مجموع الديون	نسبة الملائم العامة
			مجموع الأصول	
			الأموال الخاصة + الديون طويلة	
1.45	1.65	1.11	الاجل	نسبة التمويل الدائم
			الأصول الثابتة	

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق

التعليق على النتائج:

1. نسب الربحية:

- هامش الربح الصافي: نلاحظ أن المؤسسة حققت هامش ربح صافي بنسب متزايدة من سنة إلى أخرى بمعنى أن كل 1 دينار من المبيعات ساهم بتوليد 0.28 دينار، 0.39 دينار و 0.47 دينار على التوالي لسنوات 2021 و 2022، 2023.
- معدل العائد على الأصول: نلاحظ أن المؤسسة حققت عائد معتبر على أصولها بحيث حققت كل 1 دينار مستثمر في الأصول 0.116 دينار من الأرباح لسنة 2021 و 0.213 دينار من الأرباح لسنة 2022، كما حقق 0.233 دينار من الأرباح لسنة 2023.

الفصل الثاني: دراسة دور إدارة رأس المال العامل في تحسين الأداء المالي

للمؤسسة مناجم الفوسفات صوميفروس - تبسة -

هذه النتائج تعبر على الربحية المستقرة والمتزايدة خلال فترة الدراسة، وهو مؤسس جيد للربحية.

- **نسب السيولة:** نسبة سيولة السنوات الثلاثة مقبولة جدا فهي أكبر من الواحد وهذا يعني قدرة الأصول المتداولة لوحدها وأنها الخزينة لوحدها على تغطية الديون قصيرة الأجل، وهو ما يغطي دورة الاستغلال دون صعوبات، وبالتالي المؤسسة حققت مبدأ التوازن.
- **نسب المديونية:** خلال السنوات الثلاث المؤسسة لها القدرة على تجنب الحالات الطارئة وليست لها صعوبة في تحصيل حقوقها وتتمتع بالاستقلالية المالية وبالتالي فهي قادرة على اتخاذ قراراتها المالية بأريحية.

المؤسسة لها قدرة عالية على تسديد ديونها وهذا ما يجعلها تتمتع بثقة لدى أصحاب الديون.

المطلب الثاني: سياسات إدارة رأس المال العامل وأثرها على الأداء المالي

أولا: سياسة الاستثمار في رأس المال العامل

تتمثل هذه السياسة لدى مؤسسة المناجم فوسفات من خلال نسبة الأصول المتداولة إلى مجموع الأصول، والجدول التالي يوضح هذه النسبة خلال السنوات (2021 - 2023).

الجدول رقم (4): يوضح نسبة الأصول المتداولة إلى مجموع الأصول.

السنة			البيان
2023	2022	2021	
0.339	0.474	0.179	نسبة الأصول المتداولة إلى مجموع الأصول

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق

نلاحظ من الجدول أن نسبة الأصول المتداولة إلى مجموع الأصول تقدر بـ 0.179 في سنة 2021 و 0.474 في 2022، 0.399 في سنة 2023، وهذا يمكن تفسيره بأن المؤسسة حققت مبيعات قياسية سنة 2022 وهو ما يدل على ارتفاع النسبة من 0.179 إلى 0.399 مما أدى إلى تحسين أدائها المالي ورفع رقم اعمالها الذي أثر على الأصول المتداولة (الزبائن)، وبالتالي كان له أثر إيجابيا على رأس المال العامل.

الفصل الثاني: دراسة دور إدارة رأس المال العامل في تحسين الأداء المالي

للمؤسسة مناجم الفوسفات صوميفوس - تبسة -

ثانيا: سياسة تمويل رأس المال العامل:

تم الاعتماد على نسبة الديون قصيرة الأجل إلى مجموع الأصول، وكذلك على نسبة الديون قصيرة الأجل إلى الأصول المتداولة لمعرفة نسبة الأصول المتداولة التي يتم تعديلها من خلال مصادر التمويل قصيرة الأجل أي نسبة احتياج رأس المال العامل، والجدول التالي يوضح هذه النسب خلال السنوات (2021-2023).

الفصل الثاني: دراسة دور إدارة رأس المال العامل في تحسين الأداء المالي

المؤسسة مناجم الفوسفات صوميفروس - تبسة -

الجدول رقم (5): نسبة الديون قصيرة الأجل إلى مجموع الأصول والأصول المتداولة.

السنة			البيان
2023	2022	2021	
0.13	0.13	0.09	نسبة الديون قصيرة الأجل إلى مجموع الأصول.
0.32	0.28	0.48	نسبة الديون قصيرة الأجل إلى الأصول المتداولة

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق

نلاحظ من الجدول أن نسب تمويل رأس المال العامل الديون قصيرة الأجل إلى مجموع الأصول ضعيفة وأيضا نسبة الديون قصيرة الأجل إلى الأصول المتداولة أقل من 0.5 وهو ما يدل على أن المؤسسة لها القدرة على تغطية الديون قصيرة الأجل بالاعتماد حفظ على الأصول المتداولة دون اللجوء إلى تمويلها من الأصول الثابتة، كما يبين أن المؤسسة يمكن أن يكون لديها فائض في الخزينة وجب استغلاله في تطوير أو توسعة نشاطها.

ثالثا: أثر سياسة المؤسسة في إدارة رأس المال العامل على أدائها المالي:

المؤسسة تتبع سياسة رشيدة في إدارة رأس المال العامل حيث أنها تقوم على تعظيم حجم مبيعاتها مما يؤثر بالإيجاب على أصولها المتداولة (الخزينة والزيائن) مقابل تغطية ديون قصيرة الأجل مما يجعلها تتفادى العديد من الاختلالات في توازنها المالي، كما نلاحظ من خلال ميزانيات المؤسسة أنها تنمية بسيولة جيدة مما يؤدي إلى تعظيم الربحية وتحسين أدائها المالي من خلال الأرباح المحققة بطريقة مستدامة فهي تملك السيولة الكافية للوفاء بالتزاماتها المالية في تواريخ الاستحقاق، هذا الامر جعلها لا تعاني من مشكل ارتفاع نظر الاستقلالية المالية واختلال التوازن المالي عند المدى الطويل أي أن استراتيجية المؤسسة في إدارة رأس المال العامل أثر إيجابيا على أدائها المالي وعليها أن تبني هذه السياسة في تسيير نشاطاتها في المستقبل.

الفصل الثاني: دراسة دور إدارة رأس المال العامل في تحسين الأداء المالي للمؤسسة مناجم الفوسفات صوميفوس - تبسة-

المطلب الثالث: استخدام إدارة مكونات رأس المال العامل في تحسين الأداء المالي للمؤسسة

سيتم معرفة دور كل عنصر من عناصر رأس المال العامل في تحسين الأداء المالي للمؤسسة، من خلال حساب نسب النشاط بالاعتماد على الميزانيات خلال السنوات (2021-2023) في الجدول التالي:

الجدول رقم (6): يوضح نسب النشاط خلال الفترة (2021_2023)

2023	2022	2021		
0.067	0.056	0.167	المخزون	نسبة المخزون من الأصول
			مجموع الأصول المتداولة	المتداولة
0.332	0.285	0.670	الذمم المدنية	نسبة الذمم المدنية من الأصول
			مجموع الأصول المتداولة	المتداولة
0.599	0.657	0.161	النقدية	نسبة النقدية من الأصول
			مجموع الأصول المتداولة	المتداولة
0.583	0.725	0.325	المبيعات	معدل دوران الأصول الثابتة
			مجموع الأصول الثابتة	
0.88	0.8	1.49	المبيعات	معدل دوران الأصول المتداولة
			مجموع الأصول المتداولة	
714.21	569.80	728.36	المبيعات	معدل دوران المخزون

الفصل الثاني: دراسة دور إدارة رأس المال العامل في تحسين الأداء المالي

لمؤسسة مناجم الفوسفات صوميفوس - تبسة -

متوسط المخزون				
0.50	0.63	0.49	360	فترة التخزين
معدل دوران المخزون				
2.64	2.81	2.22	المبيعات	معدل دوران الذمم
			العملاء	
1.36	1.28	1.62	360	فترة التحصيل
معدل دوران الذمم				
0.59	0.62	0.63	المشتريات	معدل دوران الموردين
			الموردون	
6.10	5.80	5.71	360	فترة تسديد الموردين
معدل دوران الموردين				
0.24	0.26	0.50	الموردين	نسبة الذمم الدائنة إلى مجموع
			الديون قصيرة الاجل	الديون قصيرة الاجل

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق

التعليق على النتائج:

• إدارة الأصول المتداولة:

- نسبة كل عنصر من عناصر الأصول المتداولة:

نلاحظ من الجدول أن نسبة المخزون إلى مجموع الأصول المتداولة يتراوح ما بين 0.167 في سنة 2021، 0.056 في سنة 2022، 0.067 في سنة 2023 أي أن المخزون يستحوذ على نسبة ضئيلة نوعا ما من الأصول المتداولة، أما نسبة الذمم المدنية سجلت 0.670 في سنة 2021،

الفصل الثاني: دراسة دور إدارة رأس المال العامل في تحسين الأداء المالي

المؤسسة مناجم الفوسفات صوميفوس - تبسة -

0.285 في سنة 2022، 0.332 في سنة 2023 وتعتبر مرتفعة سنة 2021 ومتوسطة بالنسبة لسنتي 2022، 2023.

أما النقدية فتمثل 0.161 في سنة 2021، 0.657 في سنة 2022، 0.599 في سنة 2023.

• معدل دوران الأصول المتداولة:

يعتبر هذا المؤشر جيد لقياس كفاءة الأصول المتداولة في تحقيق المبيعات بحيث حققت المؤسسة المعدلات التالية على الترتيب 1.49، 0.8، 0.88 يعني أن المؤسسة لها قدرة على خلق المبيعات بالاجتهاد على الأصول المتداولة.

• معدل دوران الأصول الثابتة:

معدل دوران الأصول الثابتة منخفضة مما يدل على عدم كفاءة المؤسسة في تسيير الأصول الثابتة.

• معدل دوران المخزون:

معدل دوران المخزون خلال السنوات الثلاث مرتفع جدا وهذا راجع لقيمة المخزونات المرتفعة المكونة أساسا من قطع الغيار والمقدرة بـ 728.36، 569.80، 714.21 وهذا راجع إلى عدم كفاءة المؤسسة في إدارة وتسيير المخزونات خاصة القديمة منها وبالتالي على المؤسسة أن تعمل على التحكم في هذه الوضعية من خلال ترشيدها فيما يخص قطع الغيار خاصة.

• معدل دوران الذمم:

نلاحظ أن معدل دوران الذمم مرتفع نوعا ما يعني أن المؤسسة تعتمد سياسة البيع للأجل يصل إلى 90 يوم وهو ما أدى إلى زيادة المبيعات وبالتالي زيادة الأرباح.

• النقدية:

النقدية سجلت أرقام مرتفعة خلال 3 سنوات وهذا راجع إلى رقم الاعمال المحقق والفائق المسجل في الخزينة فالمؤسسة قادرة على مواجهة الظروف الطارئة والوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل واحتياجات دورة الاستغلال وبالتالي تحسين أدائها المالي.

• إدارة الديون قصيرة الاجل:

الفصل الثاني: دراسة دور إدارة رأس المال العامل في تحسين الأداء المالي

المؤسسة مناجم الفوسفات صوميفروس - تبسة -

انطلاقاً من أن نسبة 60% من الديون قصيرة الأجل متعلقة بالمؤسسة الأم لا يستوجب تسديدها في الحين الاعتبار استراتجية فمن الجدول نلاحظ النسب على التوالي خلال السنوات (2021-2023): 50%، 26%، 24%.

وعليه تصبح النسب بعد احتساب المتعلق بالمؤسسة الأم النسب كالتالي: 30%، 10.4%، 14.4%.

يعني أن المؤسسة لا تعتمد على سياسة الشراء بالأجل بسبب الفائت الموجود في الخزينة.
المطلب الرابع: تحليل العلاقة بين رأس المال العامل والأداء المالي للمؤسسة باستخدام البرنامج الاحصائي STATA.

أولاً: عرض الميزانية خلال الفترة (2022_2023)

_ جانب الأصول.

الجدول رقم (7): الميزانيات المالية المفصلة للفترة (2022 - 2023)

الفصل الثاني: دراسة دور إدارة رأس المال العامل في تحسين الأداء المالي

المؤسسة مناجم الفوسفات صوميفكوس - تربة -

ACTIF	Note	2023			2022
		Brut	Amortissement	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		546 700 354,72	427 148 242,92	119 552 111,80	608 268,60
Immobilisations corporelles		15 316 379 575,64	11 518 536 054,85	3 797 843 520,79	3 627 025 344,56
Terrains		-	-	-	-
Bâtiments		1 475 540 968,17	1 157 407 626,38	318 133 341,79	363 799 384,63
Autres immobilisations corporelles		13 840 838 607,47	10 361 128 428,47	3 479 710 179,00	3 263 225 959,93
Immobilisations en concession		-	-	-	-
Immobilisations encours		1 268 399 323,48	126 425 371,02	1 141 973 952,47	637 982 677,33
Immobilisations financières		36 787 158 267,35	-	36 787 158 267,35	29 288 516 151,95
Titres mis en équivalence				-	-
Autres participations et créances rattachées				-	-
Autres titres immobilisés		-	-	-	-
Prêts et autres actifs financiers non courants		36 787 158 267,35	-	36 787 158 267,35	28 415 381 231,55
Impôts différés actif		877 872 300,48	-	877 872 300,48	873 134 920,40
TOTAL ACTIF NON COURANT		54 796 509 821,68	12 072 109 668,79	42 724 400 152,89	33 554 132 442,44
ACTIFS COURANTS					
Stocks et encours		2 462 199 145,67	549 753 611,54	1 912 445 534,14	1 722 888 358,62
Créances et emplois assimilés		10 818 213 917,68	1 372 795 014,10	9 445 418 903,59	8 655 857 397,01
Clients		3 620 178 248,74	28 696 637,45	3 591 481 611,30	6 417 187 129,84
Autres débiteurs		5 589 798 531,04	-	5 589 798 531,04	1 712 457 306,59
Impôts		1 608 237 137,90	1 344 098 376,65	264 138 761,25	526 212 960,57
Autres actifs courants		-	-	-	-
Disponibilités et assimilés		17 006 789 295,30	-	17 006 789 295,30	19 898 512 935,64
Placements et autres actifs financiers courants		-	-	-	-
Trésorerie		17 006 789 295,30	-	17 006 789 295,30	19 898 512 935,64
TOTAL ACTIF COURANT		30 287 202 358,66	1 922 548 625,63	28 364 653 733,02	30 277 258 691,26
TOTAL GENERAL ACTIF		85 083 712 180,34	13 994 658 294,43	71 089 053 885,91	63 831 391 133,70

المصدر: وثائق المؤسسة.

الفصل الثاني: دراسة دور إدارة رأس المال العامل في تحسين الأداء المالي للمؤسسة مناجم الفوسفات صوميفوس - تبسة -

- جانب الخصوم:

جدول رقم (8): الميزانيات المالية المفصلة للفترة (2022 - 2023)

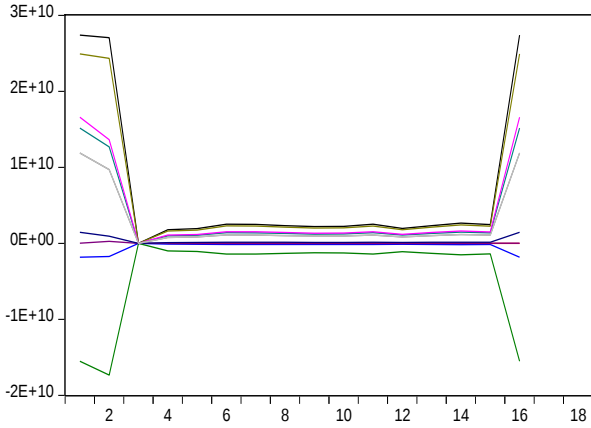
PASSIF	2023	2022
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	1 600 000 000,00	1 600 000 000,00
Primes liées au capital	55 000 000,00	
Ecart d'évaluation		
Primes et réserves	42 994 574 598,38	38 523 193 524,80
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence		
Résultat net	11 874 400 407,84	9 696 501 301,68
Autres capitaux propres - Report à nouveau	-	
Liaisons inter unités	-	-
Part de la société consolidante		
Part des minoritaires		
TOTAL CAPITAUX PROPRES	56 523 975 006,22	49 819 694 826,48
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières	-	-
Impôts (différés et provisionnés)	931 670 129,04	1 467 740 122,59
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance	4 505 441 625,86	3 952 457 934,61
TOTAL PASSIFS NON COURANTS	5 437 111 754,90	5 420 198 057,20
PASSIF COURANT		
Fournisseurs et comptes rattachés	2 267 225 648,42	2 317 658 107,14
Impôts	5 564 410 824,80	4 570 588 389,40
Autres dettes	1 296 330 651,58	1 703 251 753,49
Trésorerie passif	-	-
TOTAL PASSIFS COURANTS	9 127 967 124,80	8 591 498 250,02
TOTAL GENERAL PASSIF	71 089 053 885,91	63 831 391 133,70

المصدر: وثائق المؤسسة.

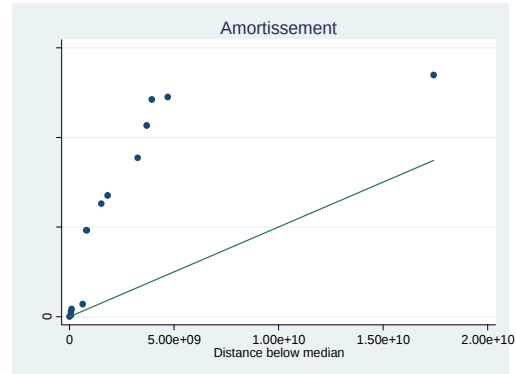
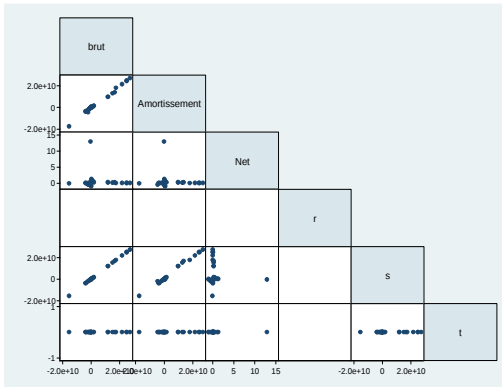
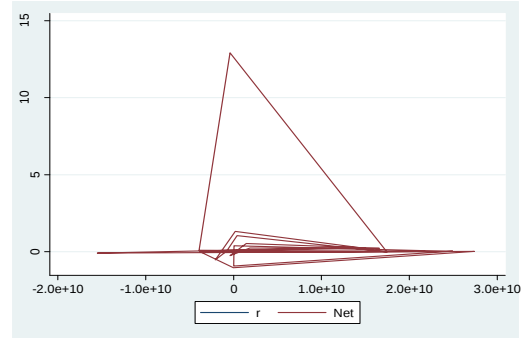
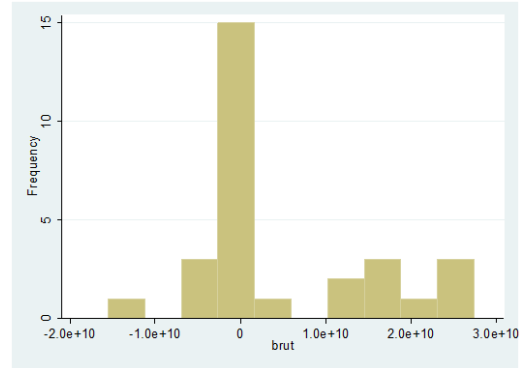
الفصل الثاني: دراسة دور إدارة رأس المال العامل في تحسين الأداء المالي

لمؤسسة مناجم الفوسفات صوميفكوس - تربة-

رسم توضيحي لرسوم بيانية إحصائية ببرنامج STATA



Services extérieurs
Subventions d'exploitation
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES
V- RESULTAT OPERATIONNEL
Variation stocks produits finis et en cours
Ventes et produits annexes (chiffres d'affaires)
VI- RESULTAT FINANCIER
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي STATA 16.

الفصل الثاني: دراسة دور إدارة رأس المال العامل في تحسين الأداء المالي للمؤسسة مناجم الفوسفات صوميفكوس - تربة-

رسم توضيحي للتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة باستخدام برنامج STATA

. summarize brut net amortissement, detail separator(2)									
. *(20 variables, 41 observations pasted into data editor)									
. summarize brut net r, detail									
brut					brut				
Percentiles	Smallest				Percentiles	Smallest			
1%	-1.55e+10	-1.55e+10			1%	-1.55e+10	-1.55e+10		
5%	-3.93e+09	-3.93e+09			5%	-3.93e+09	-3.93e+09		
10%	-3.91e+09	-3.91e+09	Obs	29	10%	-3.91e+09	-3.91e+09	Obs	29
25%	-7.84e+08	-3.18e+09	Sum of Wgt.	29	25%	-7.84e+08	-3.18e+09	Sum of Wgt.	29
50%	1.36e+07		Mean	4.89e+09	50%	1.36e+07		Mean	4.89e+09
		Largest	Std. Dev.	1.06e+10			Largest	Std. Dev.	1.06e+10
75%	1.19e+10	2.18e+10			75%	1.19e+10	2.18e+10		
90%	2.49e+10	2.49e+10	Variance	1.13e+20	90%	2.49e+10	2.49e+10	Variance	1.13e+20
95%	2.50e+10	2.50e+10	Skewness	.7532668	95%	2.50e+10	2.50e+10	Skewness	.7532668
99%	2.74e+10	2.74e+10	Kurtosis	2.673692	99%	2.74e+10	2.74e+10	Kurtosis	2.673692
Net					Net				
Percentiles	Smallest				Percentiles	Smallest			
1%	-1.05401	-1.05401			1%	-1.05401	-1.05401		
5%	-.946005	-.946005			5%	-.946005	-.946005		
10%	-.5459405	-.5459405	Obs	27	10%	-.5459405	-.5459405	Obs	27
25%	-.0184966	-.2678574	Sum of Wgt.	27	25%	-.0184966	-.2678574	Sum of Wgt.	27
50%	.0314017		Mean	.5409182	50%	.0314017		Mean	.5409182
		Largest	Std. Dev.	2.518885			Largest	Std. Dev.	2.518885
75%	.2246067	.5239225			75%	.2246067	.5239225		
90%	1.043902	1.043902	Variance	6.344782	90%	1.043902	1.043902	Variance	6.344782
95%	1.313963	1.313963	Skewness	4.628428	95%	1.313963	1.313963	Skewness	4.628428
99%	12.92221	12.92221	Kurtosis	23.33027	99%	12.92221	12.92221	Kurtosis	23.33027
Amortissement					Amortissement				
Percentiles	Smallest				Percentiles	Smallest			
1%	-1.73e+10	-1.73e+10			1%	-1.73e+10	-1.73e+10		
5%	-4.62e+09	-4.62e+09			5%	-4.62e+09	-4.62e+09		
10%	-3.87e+09	-3.87e+09	Obs	29	10%	-3.87e+09	-3.87e+09	Obs	29
25%	-7.60e+08	-3.61e+09	Sum of Wgt.	29	25%	-7.60e+08	-3.61e+09	Sum of Wgt.	29
50%	7.72e+07		Mean	4.37e+09	50%	7.72e+07		Mean	4.37e+09
		Largest	Std. Dev.	1.04e+10			Largest	Std. Dev.	1.04e+10
75%	9.70e+09	2.14e+10			75%	9.70e+09	2.14e+10		
90%	2.43e+10	2.43e+10	Variance	1.09e+20	90%	2.43e+10	2.43e+10	Variance	1.09e+20
95%	2.46e+10	2.46e+10	Skewness	.7334514	95%	2.46e+10	2.46e+10	Skewness	.7334514
r									

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي STATA 16.

الفصل الثاني: دراسة دور إدارة رأس المال العامل في تحسين الأداء المالي

المؤسسة مناجم الفوسفات صوميفكوس - تبسة -

_ تحليل نتائج البرنامج الاحصائي STATA:

من خلال الاعتماد على الميزانية وجدول حساب النتائج خلال الفترتين (2022_2023)، قدم

لنا البرنامج الاحصائي STATA هذا التحليل:

1. **الرسم الخطي المتعدد:** يعرض تطور مجموعة من التغيرات المالية، حيث هنا يعرض تطور المصاريف والعوائد والنتيجة التشغيلية وغيرها كما هو موضح في الشكل خلال الفترتين (2022_2023)، حيث نلاحظ تقلبات حادة في بعض المتغيرات: اجمالي مصاريف الأنشطة العادية واجمالي مداخل الأنشطة العادية والنتيجة العادية قبل الضرائب والنتيجة الصافية للأنشطة العادية، وهذا راجع أن المؤسسة لا تحسن تسيير في أحد مكونات إدارة رأسمالها العامل كالإفراط في المديونية قصيرة الأجل أو ضعف إدارة المخزون مما يؤثر على أدائها المالي، كذلك نلاحظ استقرار وتحسن بين الفترات 5 إلى 14 في متغيرات الخدمات الخارجية والاعانات التشغيلية، تغيرات في المخزون من المنتجات التامة وتحت التصنيع، وهذا راجع أن المؤسسة تحسن تسيير أحد مكونات إدارة رأسمالها العامل أي حسن تسيير إدارة المخزون وغيرها وهذا يؤثر على الايجاب في أدائها المالي.

2. **الرسم البياني التكراري:** يوضح لنا تطور في المتغير الربح الخام مع عدد التكرارات خلال الفترتين (2022_2023)، حيث نلاحظ من $5.0e+9$ إلى $2.5e+10$ هذا يدل على قيمة الربح أي أن المؤسسة حققت أداء مالي جيد وهذا راجع أنها قامت بتسيير جيدة في إدارة مكونات رأسمالها العامل من خلال التحكم في إدارة المخزون وتسريع تحصيل الديون وتقنين النفقات، ونلاحظ من $2.5e+10$ إلى $5.0e+9$ أن المؤسسة حققت أداء مالي ضعيف هذا راجع أن المؤسسة لم تقم بتسيير جيد في أحد مكونات إدارة رأسمالها العامل أي المخزون أو الذمم وضع في الرقابة على الدورة التشغيلية.

3. **منحنى متعدد:** يدرس العلاقة بين المتغيرين النتيجة الصافية والعائد خلال الفترتين (2022_2023)، حيث نلاحظ عند $1.0e+10$ الأداء المالي جيد أي أن المؤسسة حققت نتيجة صافية مرتفعة وهذا بسبب إدارة فعالة في رأس المال العامل عبر تقليص فترة التخزين وتحصيل الذمم المدينة وتقليل الاعتماد على القروض قصيرة الأجل ذات التكلفة العالية، بينما في باقي الفترات نلاحظ القيم قريبة من الصفر أو سالبة أي الأداء المالي متوسط وضعيف

الفصل الثاني: دراسة دور إدارة رأس المال العامل في تحسين الأداء المالي

المؤسسة مناجم الفوسفات صوميفوس - تبسة -

وهذا راجع الى عدم التسيير الحسن في إدارة رأس المال العامل في المخزون وارتفاع فترة التحصيل وعد الكفاءة في إدارة النقدية.

4. رسم بياني يعرض تحليل التشتت ثنائي الأبعاد: خاص بمتغير الإهلاك ويستخدم لتحليل القيم الشاذة ومدى تباعدها عن الوسيط خلال الفترتين (2022_2023)، حيث نلاحظ وجود عدة نقاط بعيدة عن الوسيط نحو الأعلى يعني وجود قيم مرتفعة جدا للإهلاك وهذا يعني تجديد مكثف في الأصول الثابتة أو ضعف في التخطيط المالي أو سوء صيانة الأصول مما يؤدي الى اهتلاك سريع ، وهذا الارتفاع يؤثر على رأس المال العامل أي الأرباح الصافية والتقليل من الموارد الداخلية لتمويل النشاطات الجارية، وبالتالي التأثير على الأداء المالي، كذلك نلاحظ نقاط قليلة جدا قريبة من الخط القطري تشير الى قيم متوازنة تقريبا حول الوسيط، وهذا يدل على الاستقرار في الإهلاك مما يعزز الاستقرار في الأداء المالي.

5. مصفوفة الرسوم البيانية المبعثرة: للمتغيرات قيمة الأصول الإجمالية والإهلاك وقيمة الأصول الصافية والاهتلاك والعائد وارتباطها بالزمن خلال الفترتين (2022_2023)، حيث نلاحظ هناك علاقة إيجابية بين القيمة الصافية للأصول والمؤشرات المالية الربحية والسيولة، تعني أن تحسين إدارة رأس المال العامل يؤدي الى تحسن في مؤشرات الأداء المالي، وتبين كذلك من الرسم أن إدارة الأصول الثابتة بشكل عقلاني من خلال التقليل من الإهلاك وزيادة الاستثمار الفعال ينعكس إيجابا على الأداء المالي.

الفصل الثاني: دراسة دور إدارة رأس المال العامل في تحسين الأداء المالي

للمؤسسة مناجم الفوسفات صوميفوس - تبسة -

خلاصة الفصل

لقد خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي من دراستنا بهدف تطبيق ما توصلنا اليه في الجانب النظري واختبار مدى تطبيقه في الواقع العملي، وبعد اجراء الدراسة التطبيقية لمؤسسة مناجم الفوسفات صوميفوس تبسة 2024.2025 بالاعتماد على القوائم المالية المتحصل عليها من طرف المؤسسة، المتمثلة في الميزانيات المحاسبية وجداول حسابات النتائج لثلاث سنوات متتالية، والتي من خلالها تم احتساب نسب مالية: الربحية ، السيولة، المديونية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة، كذلك نسب النشاط كنسبة المخزون، نسبة الذمم المدينة من الأصول المتداولة وغيرها لمعرفة الدور الذي يلعبه كل عنصر من عناصر رأس المال العامل في تحسين الأداء المالي للمؤسسة.

حيث تبين من خلال هذه النتائج أن المؤسسة لديها توازن مالي، هذا راجع بالدرجة الأولى الى ارتفاع في السيولة أي قدرتها على تسديد ديونها، لكن من خلال دراسة عناصر رأس المال العامل خاصة تبين في معدل دوران المخزون عدم كفاءة المؤسسة في إدارة وتسيير المخزونات، كذلك في معدل دوران الأصول الثابتة عدم كفاءة المؤسسة في تسيير الأصول الثابتة.

من خلال هذه النتائج على المؤسسة القيام بإجراءات تساعد في تحسين كفاءة مكونات رأس المال العامل:

_ التحكم في وضعية دوران المخزون من خلال ترشيد المشتريات قطاع غيار خاصة.

_ التحسين في تسيير أصولها الثابتة.

الخاتمة

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة، يتضح أن إدارة رأس المال العامل تعد من الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار المالي وضمان استمرارية النشاط الاقتصادي للمؤسسة. إذ أن التوازن بين عناصر رأس المال العامل (الأصول المتداولة والخصوم المتداولة) يساهم بشكل فعال في تعزيز السيولة وتحقيق أداء مالي أكثر كفاءة وربحية.

وقد بينت الدراسة أن الإدارة السليمة للمخزون والحسابات المدينة والنقدية تؤثر بشكل مباشر على مؤشرات الأداء المالي كالهامش الربحي، دوران الأصول، والعائد على الاستثمار، ومن ثم فإن الاهتمام برأس المال العامل لا ينبغي أن ينظر إليه كمجرد نشاط إداري روتيني، بل أداة استراتيجية تساهم في رفع القيمة السوقية للمؤسسة.

من خلال الدراسة التي قمنا بها توصلنا إلى مختلف النتائج على المستويين النظري والتطبيقي.

النتائج:

قبل التطرق إلى النتائج التطبيقية نستعرض النتائج النظرية كما يلي:

- تقييم الأداء المالي يعد أداة أساسية لقياس كفاءة وفعالية المؤسسة في تحقيق أهدافها المالية، ويعتمد هذا التقييم على مؤشرات مالية مثل: الربحية، السيولة، الدوران، مما يسمح باتخاذ قرارات مدروسة لتحسين الأداء وتعزيز الاستقرار المالي للمؤسسة.
- رأس المال العامل يعد عنصراً أساسياً في دورة النشاط المالي للمؤسسة، ويؤثر مباشرة على السيولة والقدرة على مواجهة الالتزامات القصيرة الأجل، بينما إدارة رأس المال العامل بكفاءة تسمح بتحقيق توازن دقيق بين الحفاظ على سيولة كافية لتغطية النفقات اليومية، وبين استثمار هذه الموارد لتحقيق عائد مالي.

أما النتائج التطبيقية فهي كما يلي:

- بالنسبة للأداء المالي: لاحظنا أن المؤسسة حققت مؤشرات ربحية مستقرة ومنتزعة خلال سنوات الدراسة، هذا يبين أنها تملك السيولة الكافية للوفاء بالتزاماتها المالية دون اللجوء إلى ديون قصيرة الأجل، وهذا يدل على توازنها المالي.
- بالنسبة لإدارة رأس المال العامل: لاحظنا أن المؤسسة تملك الكفاءة المطلوبة في إدارة أصولها المتداولة، لكن وجود سوء تسيير طفيف في إدارة مخزونها خاصة في قطع الغيار لكن لا يؤثر بالدرجة الكبيرة على أدائها المالي، بالإضافة أنها تتبع سياسة جيدة في الشراء والبيع، كما لاحظنا أن المؤسسة تعتمد بالدرجة الكبيرة على سيولتها في التمويل ولا تعتمد على الديون قصيرة الأجل.
- ومن خلال النتائج المتوصل إليها أن الوضعية المالية للمؤسسة جيدة، وذلك لحسن إدارتها مكونات رأس المال العامل بكفاءة وفاعلية.

اختبار الفرضيات:

- كلما حققت المؤسسة هامش ربح ومعدل عائد على أصولها بنسب متزايدة كلما كان أدائها المالي جيد، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.
- من الأساليب والسياسات التي تتبعها المؤسسة محل الدراسة هي السياسة المتحفظة والسياسة المعتدلة والسياسة المجازفة، مما ينفي صحة الفرضية الثانية.
- يمكن قياس وتحليل كفاءة إدارة رأس المال العامل للمؤسسة محل الدراسة باستخدام مؤشرات دوران المخزون ودوران الذمم وغيرها، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

التوصيات:

على ضوء النتائج السابقة يمكننا ادرج بعض التوصيات لمؤسسة الفوسفات صوميفوص، نوجزها فيما يلي:

- تقليص فترة الاحتفاظ بالمخزون القديم خاصة.
- حسن تسيير أصولها الثابتة.

آفاق البحث:

إن البحث في مجال إدارة رأس المال العامل وعلاقتها بالأداء المالي ذو أهمية كبيرة لكنه معقد ويتطلب معلومات دقيقة تصرح بها المؤسسة ويسمح بالوصول الى نتيجة صحيحة لذلك فان ما تم عرضه أو معالجته في هذا البحث ماهو الا محاولة للكشف عن الدور الذي تلعبه إدارة رأس المال العامل في تحسين الأداء المالي، ولعلها تكون منطلقا لبحوث أخرى في المستقبل.

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور إدارة رأس مال العامل في تحسين الأداء المالي للمؤسسة، وذلك بمعالجة الإشكالية ما مدى مساهمة رأس مال العامل في تحسين الأداء المالي للمؤسسة؟

حيث تطرقنا لمعالجة موضوعنا إلى فصلين الأول يتناول الجانب النظري مقسم إلى مباحث تتحدث عن رأس مال العامل وكيفية إدارته وكذلك على الأداء المالي وكيفية تقييمه وكذلك قمنا بالربط بين متغيرين، كما سعيينا في الفصل الثاني إلى دراسة ميدانية من خلال دراسة حالة مؤسسة الفوسفات صوميفوس -تبسة-، للتعرف على مدى إهتمام هذه المؤسسة بإدارة رأس مال العمل والدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في تحسين أدائها المالي من خلال القيام بدراسة تطبيقية.

في الأخير، إن إدارة مكونات رأس المال العام بكفاءة وفعالية يساهم بشكل كبير في تعزيز وتحسين الوضعية المالية للمؤسسة.

الكلمات المفتاحية: الأداء، الأداء المالي، رأس مال العام.

Abstract

This study aims to investigate the role of working capital management in improving the financial performance of the enterprise by addressing the following research problem to what extent does working capital contribute to enhancing the financial performance of the enterprise ?

To address our research topic we structure the study into two chapters the first chapter covers the theoretical framework capital its management financial performance and its evaluation additionally we established a link between the two variables in the second chapter we conducted a field study through a case study approach enterprise fosfat somiphos tebessa.

In order to assess the extent to which the institution is concerned with working capital management and the role it plays in improving its financial performance through an applied study.

Ultimately the efficient and effective management of working capital components significantly contributes to strengthening and improving the financial position of the enterprise.

Keywords : financial performance , performance, working capital

قائمة المصادر، المراجع

والملاحق

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب

- 1_ زغيب مليكة، ميلود بوشنقىر، التسيير المالي حسب البرنامج الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
- 2_ الياس بن الساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.
- 3_ مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 4_ حمزة محمود الزبيدي، أساسيات الإدارة المالية، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 5_ علاء فرحات طالب، ايمان شيحاني المشهداني، الحوكمة المالية والأداء المالي للمصارف، دار الصفاء، عمان، 2011.
- 6_ كنجو عبود كنجو، إبراهيم وهبي فهد، الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 1997.
- 7_ فايز تايم، مبادئ الإدارة المالية، اثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

ثانياً: المجلات

- 1_ د. زرقاطة مريم، دور مؤشرات كفاءة إدارة رأس المال العامل في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، مجلد 5، العدد 1، 2022، جامعة فرحات عباس.
- 2_ غادة مرزوق محمد عبد الغني، إدارة رأس المال الكفاء وتأثيرها على الأداء المالي للشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية المصري، المجلة العلمية للبحوث التجارية، مجلد 51، العدد 4، 2023، جامعة طنطا.

قائمة المصادر والمراجع

- 3_ عبد الفتاح سعيد السرطاوي، عادل عيسى حسان، التحليل المالي كأداة للتقييم المالي للشركات المساهمة الصناعية: دراسة حالة شركات الأدوية في بورصة فلسطين للفترة ما بين 2017، 2010، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، مجلد4، العدد3، 2019.
- 4_ باهي نوال، مهري عبد المالك، أيمن فريد، إدارة التدفقات النقدية باستخدام نموذج ميلر وأورر: دراسة حالة مؤسسة اسمنت تبسة، مجلة التنمية الاقتصادية 2543_3490، مجلد3، العدد6، 2018، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس.
- 5_ محمد فخري محمد، مدى تأثير الذمم على الربحية: دراسة تطبيقية لعينة من الشركات المدرجة في سوق عمان المالي 2019، 2010، مجلة الريادة للمال والأعمال، مجلد2، العدد2، 2021.
- 6_ د. عبد العزيز الدغيم، د. ماهر الأمين، إيمان أنجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة الجامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد28، العدد3، 2006.

ثالثا: مذكرات وأطروحات

- 1_ مجاهد محمد ذياب النابوت، أثر استراتيجيات إدارة رأس المال العامل على ربحية شركات الأغذية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، محاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2019.
- 2_ زهراء جار الله حمو الجرجري، سياسات الاستثمار في رأس المال العامل وأثرها على العائد والمخاطرة، رسالة ماجستير، العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الموصل، العراق، 2016.
- 3_ عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل ببسكرة (2000_2002)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2001، 2002.
- 4_ صالح بلاسكة، قابلية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن كأداة لتقييم الاستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012.

قائمة المصادر والمراجع

- 5_ دادن عبد الغني، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، 2007.
- 6_ شذى أحمد العرموطي، أثر كفاءة رأس المال العامل على الأداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2017.
- 7_ حمزة العقبي، انعكاسات تطبيق النظام المالي المحاسبي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، 2017.
- 8_ جمال زدون، الأمثلة الاقتصادية في تسيير المخزون دراسة حالة الشركة الوطنية للزليج الخزفي بالرمشي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تخصص بحوث العمليات وتسيير مؤسسة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009، 2010.
- 9_ خطيب سيدي محمد بومدين، إدارة شبكة الامداد في المؤسسة الصناعية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تخصص إدارة العمليات والإنتاج، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2004، 2005.
- 10_ عيسى حجاب، التسيير الأمثل للمخزونات الصناعية باستعمال النماذج الكمية دراسة حالة شركة مطاحن الحضنة، مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2004، 2006.
- 11_ زغاشو فاطمة الزهراء، إشكالية القروض المتعثرة دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة قسنطينة 50، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2013، 2014.

رابعاً: مراجع أجنبية

_ECOSIP, Dialogue autour de la performance en entreprise, 2 éditions, Paris, 1990,

_Naveed,A,MALIK,S,Nadeem,M,& Naqni,(2014). Impact of working Capital on corporat performance : A case study from Cement, chemical and engeneering Sectors of pakistan,arabian journal of buisness and managment review.

SOMIPHOS-SPA

Comptes consolidés au 31/12/2023

BILAN ACTIF

ACTIF	Note	2023			2022	
		Brut	Amortissement	Net	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS						
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif						
Immobilisations incorporelles		546 700 354,72	427 148 242,92	119 552 111,80		608 288,60
Immobilisations corporelles		15 316 379 575,64	11 518 536 054,85	3 797 843 520,79		3 627 025 344,55
Terrains		-	-	-		-
Bâtiments		1 475 540 968,17	1 157 407 626,38	318 133 341,79		363 799 384,63
Autres immobilisations corporelles		13 946 838 607,47	10 361 128 428,47	3 479 710 179,00		3 263 225 959,93
Immobilisations en concession		-	-	-		-
Immobilisations encours		1 265 399 323,48	126 425 371,02	1 141 973 952,47		637 982 677,33
Immobilisations financières		36 787 158 267,35	-	36 787 158 267,35		29 288 516 151,95
Titres mis en équivalence		-	-	-		-
Autres participations et créances rattachées		-	-	-		-
Autres titres immobilisés		-	-	-		-
Prêts et autres actifs financiers non courants		36 787 158 267,35	-	36 787 158 267,35		28 415 381 231,55
Impôts différés actif		977 872 300,48	-	877 872 300,48		873 134 920,40
TOTAL ACTIF NON COURANT		54 796 509 821,68	12 072 109 668,79	42 724 400 152,89		33 554 132 442,44
ACTIFS COURANTS						
Stocks et encours		2 462 199 145,67	549 753 611,54	1 912 445 534,14		1 722 888 358,62
Créances et emplois assimilés		10 318 213 917,68	1 372 795 014,10	9 445 418 903,59		8 655 857 397,01
Clients		3 626 178 248,74	28 696 837,45	3 591 481 611,30		6 417 187 129,84
Autres débiteurs		5 595 798 531,04	-	5 599 798 531,04		1 712 457 306,59
Impôts		1 608 237 137,90	1 344 098 376,65	264 138 761,25		526 212 950,57
Autres actifs courants		-	-	-		-
Disponibilités et assimilés		17 006 789 295,30	-	17 006 789 295,30		19 898 512 935,64
Placements et autres actifs financiers courants		-	-	-		-
Trésorerie		17 006 789 295,30	-	17 006 789 295,30		19 898 512 935,64
TOTAL ACTIF COURANT		30 287 202 358,66	1 922 548 625,63	28 364 653 733,02		30 277 258 691,26
TOTAL GENERAL ACTIF		85 083 712 180,34	13 994 658 294,43	71 089 053 865,91		63 831 391 133,70

SOMIPHOS-SPA Exercice 2023

SOMIPHOS-SPA

Comptes consolidés au 31/12/2023

BILAN PASSIF

PASSIF	Note	2023	2022
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		1 600 000 000,00	1 600 000 000,00
Primes liées au capital		55 000 000,00	
Ecart d'évaluation			
Primes et réserves		42 994 574 598,38	38 523 193 524,80
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence			
Résultat net		11 874 400 407,84	9 696 501 301,68
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-	
Liaisons inter unités		-	-
Part de la société consolidante			
Part des minoritaires			
TOTAL CAPITAUX PROPRES		56 523 975 006,22	49 819 694 826,48
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		-	-
Impôts (différés et provisionnés)		931 670 129,04	1 467 740 122,59
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		4 505 441 625,86	3 952 457 934,61
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		5 437 111 754,90	5 420 198 057,20
PASSIF COURANT			
Fournisseurs et comptes rattachés		2 267 225 648,42	2 317 658 107,14
Impôts		5 564 410 824,80	4 570 588 389,40
Autres dettes		1 296 330 651,58	1 703 251 753,49
Trésorerie passif		-	-
TOTAL PASSIFS COURANTS		9 127 967 124,80	8 591 498 250,02
TOTAL GENERAL PASSIF		71 089 053 885,91	63 831 391 133,70

- 0,00

SOMIPHOS-Spa_ Exercice 2023

SOMIPHOS - SPA

COMPTE DE RESULTATS

Rubriques	Note	2023	2022
Ventes et produits annexes (chiffres d'affaires)		24 918 944 702,44	24 327 809 734,20
Variation stocks produits finis et en cours		13 597 952,76	251 837 066,30
Production immobilisée		32 647 054,43	23 761 127,79
Subventions d'exploitation			
I- PRODUCTION DE L'EXERCICE		24 965 189 709,64	24 603 407 928,29
Achats consommés	-	1 350 416 261,57	1 441 699 195,25
Services extérieurs et autres consommations	-	1 833 886 534,98	1 741 723 640,96
II- CONSOMMATION DE L'EXERCICE	-	3 184 302 796,55	3 183 422 836,20
III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		21 780 886 913,09	21 419 985 092,08
Charges de personnel	-	3 928 515 841,66	3 609 703 102,51
Impôts, taxes et versements assimilés	-	399 696 368,94	28 709 260,21
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		17 452 674 702,48	17 781 572 729,36
Autres produits opérationnels		405 229 680,30	198 262 809,32
Autres charges opérationnelles	-	783 786 548,28	759 923 629,31
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	-	2 096 857 234,83	4 618 023 142,30
Reprise sur pertes de valeur et provisions		178 559 276,45	77 165 998,58
V- RESULTAT OPERATIONNEL		15 155 819 876,12	12 679 054 765,65
Produits financiers		1 850 788 167,13	1 504 997 326,30
Charges financières	-	409 365 855,92	559 134 073,50
VI- RESULTAT FINANCIER		1 441 422 311,21	945 863 252,80
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		16 597 242 187,33	13 624 918 018,45
Participation des travailleurs au bénéfice	-	780 214 749,22	720 763 340,32
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-	3 907 043 535,83	3 866 483 254,34
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires	-	35 583 494,45	658 829 877,90
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		27 399 766 833,51	27 042 663 940,38
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-	15 525 366 425,67	17 346 162 638,70
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		11 874 400 407,84	9 696 501 301,68
Eléments extraordinaires (produits)			
Eléments extraordinaires (charges)			
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRES		-	-
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		11 874 400 407,84	9 696 501 301,68

SOMIPHOS-Spa_ Exercice 2023

SOMIPHOS-SPA

Comptes cumulés au 31/12/2022

COMPTE DE RESULTATS

Rubriques	Note	2022	2021
Ventes et produits annexes (chiffres d'affaires)		24 327 809 734,20	12 613 934 771,21
Variation stocks produits finis et en cours		251 837 066,30	- 337 051 410,74
Production immobilisée		23 761 127,79	1 592 284,44
Subventions d'exploitation			
I- PRODUCTION DE L'EXERCICE		24 603 407 928,29	12 278 475 644,91
Achats consommés	-	1 441 699 195,25	- 1 314 709 916,95
Services extérieurs et autres consommations	-	1 741 723 640,96	- 1 596 199 361,94
II- CONSOMMATION DE L'EXERCICE		- 3 183 422 836,20	- 2 910 909 278,89
III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		21 419 985 092,08	9 367 566 366,02
Charges de personnel	-	3 609 703 102,51	- 3 234 133 984,86
Impôts, taxes et versements assimilés	-	28 709 260,21	- 12 309 210,11
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		17 781 572 729,36	6 121 123 171,04
Autres produits opérationnels		198 262 809,32	176 970 403,33
Autres charges opérationnelles	-	759 923 629,31	- 428 224 334,60
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	-	4 618 023 142,30	- 1 877 558 942,40
Reprise sur pertes de valeur et provisions		77 165 998,58	13 528 991,36
V- RESULTAT OPERATIONNEL		12 679 054 765,65	4 005 839 288,73
Produits financiers		1 504 997 326,30	1 506 960 028,48
Charges financières	-	559 134 073,50	- 6 912 525,42
VI- RESULTAT FINANCIER		945 863 252,80	1 500 047 503,06
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		13 624 918 018,45	5 505 886 791,80
Participation des travailleurs au bénéfice	-	720 763 340,32	- 641 567 292,26
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-	3 866 483 254,34	- 1 148 528 767,57
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires		658 829 877,90	- 137 743 752,42
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		27 042 663 940,38	13 975 935 068,08
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 17 346 162 638,70	- 10 397 888 088,52
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		9 696 501 301,68	3 578 046 979,55
Eléments extraordinaires (produits)			
Eléments extraordinaires (charges)			
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRES		-	-
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		9 696 501 301,68	3 578 046 979,55

- 0,00

SOMIPHOS-Spa_ Exercice 2022

SOMIPHOS-SPA

Comptes cumulés au 31/12/2022

BILAN PASSIF

PASSIF	Note	2022	2021
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		1 600 000 000,00	1 600 000 000,00
Primes liées au capital			
Ecart d'évaluation			
Primes et réserves		38 523 193 524,80	35 793 390 267,28
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence			
Résultat net		9 696 501 301,68	3 578 046 979,55
Autres capitaux propres - Report à nouveau			-
Liaisons inter unités		-	-
Part de la société consolidante			
Part des minoritaires			
TOTAL CAPITAUX PROPRES		49 819 694 826,48	40 971 437 246,84
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières			-
Impôts (différés et provisionnés)		1 467 740 122,59	120 766 010,47
Autres dettes non courantes			-
Provisions et produits constatés d'avance		3 952 457 934,61	2 049 056 846,70
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		5 420 198 057,20	2 169 822 857,17
PASSIF COURANT			
Fournisseurs et comptes rattachés		2 317 658 107,14	2 060 919 923,28
Impôts		4 570 588 389,40	1 302 530 987,50
Autres dettes		1 703 251 753,49	718 308 454,71
Trésorerie passif		-	-
TOTAL PASSIFS COURANTS		8 591 498 250,02	4 081 759 365,49
TOTAL GENERAL PASSIF		63 831 391 133,70	47 223 019 469,50

0,00 - 0,00

SOMIPHOS-Spa_ Exercice 2022

SOMIPHOS-SPA

Comptes cumulés au 31/12/2022

BILAN ACTIF

ACTIF	Note	2022		2021
		Brut	Amortissement Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles		433 643 515,66	433 035 247,06	2 421 931,99
Immobilisations corporelles		15 443 700 050,42	11 816 674 705,85	3 340 705 304,82
Terrains		-	-	-
Bâtiments		1 477 007 449,01	1 113 208 064,38	404 693 038,33
Autres immobilisations corporelles		13 966 692 601,41	10 703 466 641,48	2 936 012 266,49
Immobilisations en concession		-	-	-
Immobilisations encours				
Immobilisations financières		766 383 444,77	128 400 767,44	496 216 959,94
Titres mis en équivalence		29 288 516 151,95	-	34 918 609 658,83
Autres participations et créances rattachées		-	-	-
Autres titres immobilisés		-	-	-
Prêts et autres actifs financiers non courants		28 415 381 231,55	-	34 536 504 129,40
Impôts différés actif		873 134 920,40	-	382 105 529,42
TOTAL ACTIF NON COURANT		45 932 243 162,80	12 378 110 720,36	38 757 953 855,57
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours		2 252 927 504,54	530 039 145,92	1 420 435 149,24
Créances et emplois assimilés		9 645 156 628,12	989 299 231,11	5 678 948 203,49
Clients		6 454 492 921,65	37 305 791,81	3 529 973 529,93
Autres débiteurs		1 712 457 306,59	-	644 136 470,39
Impôts		1 478 206 399,88	951 993 439,31	1 504 838 203,17
Autres actifs courants		-	-	-
Disponibilités et assimilés		19 898 512 935,64	-	1 365 682 261,20
Placements et autres actifs financiers courants		-	-	-
Trésorerie		19 898 512 935,64	-	1 365 682 261,20
TOTAL ACTIF COURANT		31 796 597 088,29	1 519 338 377,03	8 465 065 613,93
TOTAL GENERAL ACTIF		77 728 840 251,09	13 897 449 097,39	47 223 019 469,50

SOMIPHOS-Spa_ Exercice 2022

BILAN ACTIF

ACTIF	Note	2021		2020	
		Brut	Amortissement	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		433 643 515,66	431 221 583,67	2 421 931,99	4 384 436,83
Immobilisations corporelles		14 799 329 484,73	11 458 624 179,91	3 340 705 304,82	3 376 587 593,41
Terrains		-	-	-	-
Bâtiments		1 455 476 114,26	1 050 783 075,93	404 693 038,33	295 766 375,44
Autres immobilisations corporelles		13 343 853 370,47	10 407 841 103,98	2 936 012 266,49	3 080 821 217,97
Immobilisations en concession		-	-	-	-
Immobilisations encours		624 617 727,38	128 400 767,44	496 216 959,94	563 602 190,12
Immobilisations financières		34 918 609 658,83	-	34 918 609 658,83	33 468 424 542,56
Titres mis en équivalence		-	-	-	-
Autres participations et créances rattachées		-	-	-	-
Autres titres immobilisés		-	-	-	6 685 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		34 536 504 129,40	-	34 536 504 129,40	26 453 889 734,78
Impôts différés actif		382 105 529,42	-	382 105 529,42	329 534 807,77
TOTAL ACTIF NON COURANT		50 776 200 386,60	12 018 246 531,03	38 757 953 855,57	37 412 998 762,92
ACTIFS COURANTS					
Stocks et encours		1 943 662 565,81	523 227 416,57	1 420 435 149,24	1 949 715 696,22
Créances et emplois assimilés		6 242 860 537,72	563 912 334,23	5 678 948 203,49	4 149 933 140,14
Clients		3 574 126 057,27	44 152 527,34	3 529 973 529,93	1 713 581 042,22
Autres débiteurs		644 136 470,39	-	644 136 470,39	620 366 850,00
Impôts		2 024 598 010,06	519 759 806,89	1 504 838 203,17	1 815 985 247,92
Autres actifs courants		-	-	-	-
Disponibilités et assimilés		1 365 682 261,20	-	1 365 682 261,20	1 053 462 692,90
Placements et autres actifs financiers courants		-	-	-	-
Trésorerie		1 365 682 261,20	-	1 365 682 261,20	1 053 462 692,90
TOTAL ACTIF COURANT		9 552 205 364,73	1 087 139 750,80	8 465 065 613,93	7 153 111 529,26
TOTAL GENERAL ACTIF		60 328 405 751,32	13 105 386 281,82	47 223 019 469,50	44 566 110 292,18

SOMIPHOS-SPA

Comptes consolidés au 31/12/2021

BILAN PASSIF

PASSIF	Note	2021	2020
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		1 600 000 000,00	1 600 000 000,00
Primes liées au capital			
Ecart d'évaluation			
Primes et réserves		35 793 390 267,28	35 290 876 975,66
Ecart de réévaluation			-
Ecart d'équivalence			-
Résultat net		3 578 046 979,55	1 354 813 291,62
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-	-
Liaisons inter unités		-	-
Part de la société consolidante			
Part des minoritaires			
TOTAL CAPITAUX PROPRES		40 971 437 246,84	38 245 690 267,28
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		-	-
Impôts (différés et provisionnés)		120 766 010,47	132 709 901,62
Autres dettes non courantes		-	
Provisions et produits constatés d'avance		2 049 056 846,70	2 251 710 820,55
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		2 169 822 857,17	2 384 420 722,17
PASSIF COURANT			
Fournisseurs et comptes rattachés		2 060 919 923,28	2 264 747 168,44
Impôts		1 302 530 987,50	881 902 184,06
Autres dettes		718 308 454,71	789 349 950,23
Trésorerie passif		-	-
TOTAL PASSIFS COURANTS		4 081 759 365,49	3 935 999 302,73
TOTAL GENERAL PASSIF		47 223 019 469,50	44 566 110 292,18
		0,00	-

SOMIPHOS-Spa_ Exercice 2021

SOMIPHOS - SPA

Comptes cumulés au 31/12/2021

COMPTE DE RESULTATS

Rubriques	Note	2021	2020
Ventes et produits annexes (chiffres d'affaires)		12 613 934 771,21	7 116 578 433,29
Variation stocks produits finis et en cours	-	337 051 410,74	61 603 744,80
Production immobilisée		1 592 284,44	9 237 500,99
Subventions d'exploitation			
I- PRODUCTION DE L'EXERCICE		12 278 475 644,91	7 187 419 679,08
Achats consommés	-	1 314 709 916,95	1 140 900 844,32
Services extérieurs	-	1 596 199 361,94	1 067 444 021,94
II- CONSOMMATION DE L'EXERCICE	-	2 910 909 278,89	2 208 344 866,25
III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		9 367 566 366,02	4 979 074 812,83
Charges de personnel	-	3 234 133 984,86	2 703 339 489,62
Impôts, taxes et versements assimilés	-	12 309 210,11	24 411 579,42
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		6 121 123 171,04	2 251 323 743,78
Autres produits opérationnels		176 970 403,33	95 589 532,78
Autres charges opérationnelles	-	428 224 334,60	268 284 585,77
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	-	1 877 558 942,40	1 111 340 277,08
Reprise sur pertes de valeur et provisions		13 528 991,36	9 462 182,02
V- RESULTAT OPERATIONNEL		4 005 839 288,73	976 750 595,73
Produits financiers		1 506 960 028,48	1 661 547 197,97
Charges financières	-	6 912 525,42	21 855 865,97
VI- RESULTAT FINANCIER		1 500 047 503,06	1 639 691 332,00
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		5 505 886 791,80	2 616 441 927,74
Participation des travailleurs au bénéfice	-	641 567 292,26	542 137 716,66
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-	1 148 528 767,57	616 768 828,22
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires	-	137 743 752,42	102 722 091,24
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		13 975 935 068,08	8 954 018 591,85
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-	10 397 888 088,52	7 599 205 300,23
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		3 578 046 979,55	1 354 813 291,62
Eléments extraordinaires (produits)			
Eléments extraordinaires (charges)			
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRES		-	
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		3 578 046 979,55	1 354 813 291,62

ACTIF	Note	2021		2020	
		Brut	Amortissement	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
TOTAL ACTIF NON COURANT		50 776 200 386,60	12 018 246 531,03	38 757 953 855,57	37 412 998 762,92
ACTIFS COURANTS					
Stocks et encours		1 943 662 565,81	523 227 416,57	1 420 435 149,24	1 949 715 696,22
Créances et emplois assimilés		6 242 860 537,72	563 912 334,23	5 678 948 203,49	4 149 933 140,14
Disponibilités et assimilés		1 365 682 261,20	-	1 365 682 261,20	1 053 462 692,90
TOTAL ACTIF COURANT		9 552 205 364,73	1 087 139 750,80	8 465 065 613,93	7 153 111 529,26
TOTAL GENERAL ACTIF		60 328 405 751,32	13 105 386 281,82	47 223 019 469,50	44 566 110 292,18

ACTIF	Note	2022		2021	
		Brut	Amortissement	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
TOTAL ACTIF NON COURANT		45 932 243 162,80	12 378 110 720,36	33 554 132 442,44	38 757 953 855,57
ACTIFS COURANTS					
Stocks et encours		2 252 927 504,54	530 039 145,92	1 722 888 358,62	1 420 435 149,24
Créances et emplois assimilés		9 645 156 628,12	989 299 231,11	8 655 857 397,01	5 678 948 203,49
Disponibilités et assimilés		19 898 512 935,64	-	19 898 512 935,64	1 365 682 261,20
TOTAL ACTIF COURANT		31 796 597 068,29	1 519 338 377,03	30 277 258 691,26	8 465 065 613,93
TOTAL GENERAL ACTIF		77 728 840 231,09	13 897 449 097,39	63 831 391 133,70	47 223 019 469,50

ACTIF	Note	2023		2022	
		Brut	Amortissement	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
TOTAL ACTIF NON COURANT		54 796 509 821,68	12 072 109 668,79	42 724 400 152,89	33 554 132 442,44
ACTIFS COURANTS					
Stocks et encours		2 462 199 145,67	549 753 611,54	1 912 445 534,14	1 722 888 358,62
Créances et emplois assimilés		10 818 213 917,68	1 372 795 014,10	9 445 418 903,59	8 655 857 397,01
Disponibilités et assimilés		17 006 789 295,30	-	17 006 789 295,30	19 898 512 935,64
TOTAL ACTIF COURANT		30 287 202 358,66	1 922 548 625,63	28 364 653 733,02	30 277 258 691,26
TOTAL GENERAL ACTIF		85 083 712 180,34	13 994 658 294,43	71 089 053 885,91	63 831 391 133,70

PASSIF	Note	2021	2020
CAPITAUX PROPRES			
TOTAL CAPITAUX PROPRES		40 971 437 246,84	38 245 690 267,28
PASSIFS NON COURANTS			
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		2 169 822 857,17	2 384 420 722,17
PASSIF COURANT			
TOTAL PASSIFS COURANTS		4 081 759 365,49	3 935 999 302,73
TOTAL GENERAL PASSIF		47 223 019 469,50	44 566 110 292,18

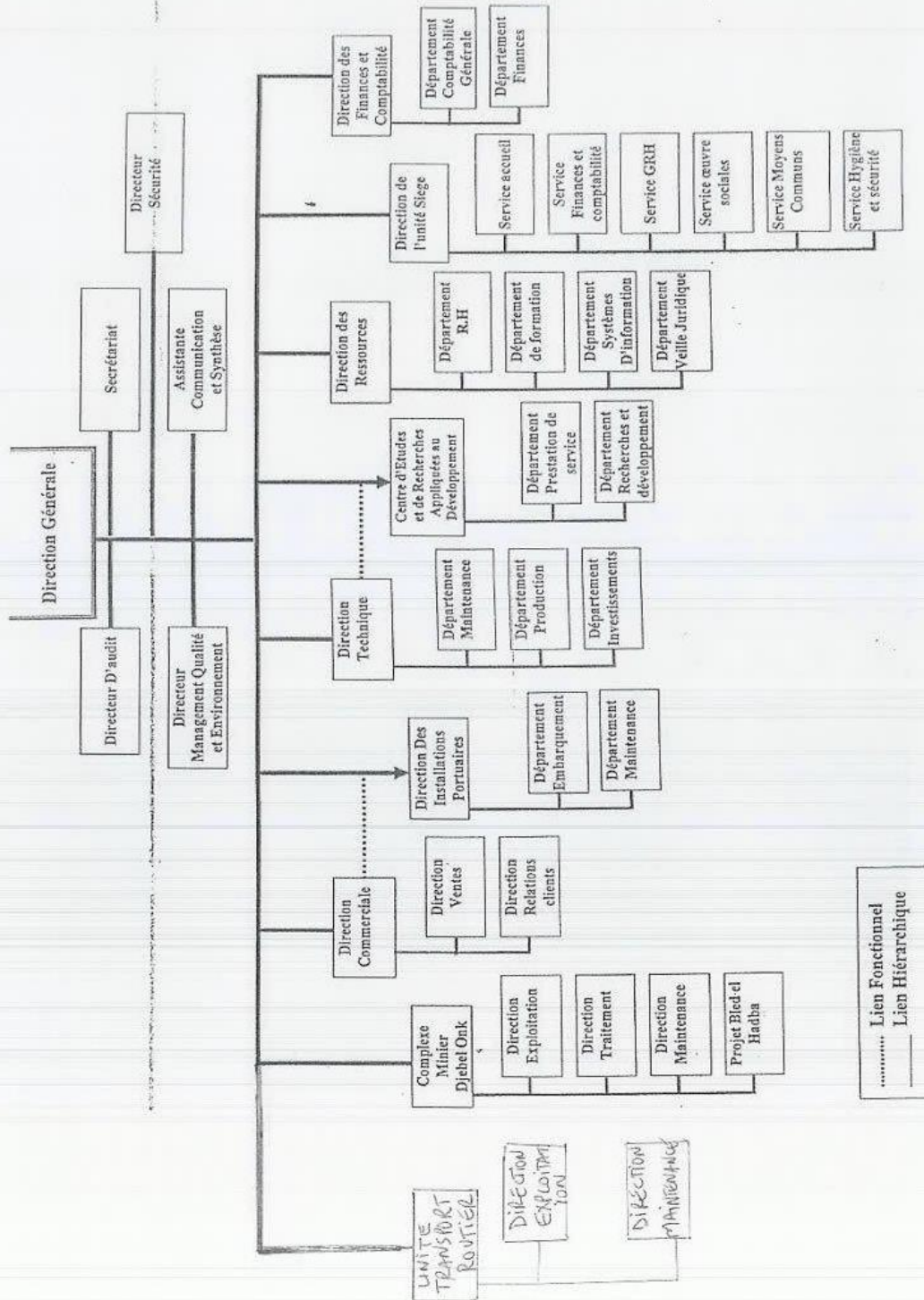
PASSIF	Note	2022	2021
CAPITAUX PROPRES			
TOTAL CAPITAUX PROPRES		49 819 694 826,48	40 971 437 246,84
PASSIFS NON COURANTS			
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		5 420 198 057,20	2 169 822 857,17
PASSIF COURANT			
TOTAL PASSIFS COURANTS		8 591 498 250,02	4 081 759 365,49
TOTAL GENERAL PASSIF		63 831 391 133,70	47 223 019 469,50

PASSIF	Note	2023	2022
CAPITAUX PROPRES			
TOTAL CAPITAUX PROPRES		56 523 975 006,22	49 819 694 826,48
PASSIFS NON COURANTS			
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		5 437 111 754,90	5 420 198 057,20
PASSIF COURANT			
TOTAL PASSIFS COURANTS		9 127 967 124,80	8 591 498 250,02
TOTAL GENERAL PASSIF		71 089 053 885,91	63 831 391 133,70

Rubriques	Note	2021	2020
Ventes et produits annexes (chiffres d'affaires)		12 613 934 771,21	7 116 578 433,29
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		5 505 886 791,80	2 616 441 927,74
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		3 578 046 979,55	1 354 813 291,62

Rubriques	Note	2022	2021
Ventes et produits annexes (chiffres d'affaires)		24 327 809 734,20	12 613 934 771,21
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		13 624 918 018,45	5 505 886 791,80
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		9 696 501 301,68	3 578 046 979,55

Rubriques	Note	2023	2022
Ventes et produits annexes (chiffres d'affaires)		24 918 944 702,44	24 327 809 734,20
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		16 597 242 187,33	13 624 918 018,45
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		11 874 400 407,84	9 696 501 301,68



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
 نيابة عمادة الكلية مكلفة بالدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
 مصلحة التعليم

الرقم: 2023/.....

2. له مناهج التوسعات
مدير الموارد

الوظيفة:

1- زداية نفس 2-

ماستر التخصص

عنوان المذكرة: دور إدارة رأس المال العامل في تحسين الأداء المالي للمؤسسة

الاستاذ المشرف : مهاوية وخار

هذه الاتفاقية تهدف الى تنظيم تربص تطبيقي للطلبة الاتية أسماؤهم :

3 -2 -1

...-2

3.

-5.....4

ليسائس التخصص ...:

عنوان تقرير التريص:

الاستاذ المشرف :

وذلك طبقا للمرسوم رقم : 88-90 المؤرخ في : 03/05/1988 القرار الوزاري المؤرخ في ماي 1989.

102

ACTIF	Note	2021			2020
		Brut	Amortissement	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
TOTAL ACTIF NON COURANT		50 776 200 386,60	12 018 246 531,03	38 757 953 855,57	37 412 998 762,92
ACTIFS COURANTS					
Stocks et encours		1 943 662 565,81	523 227 416,57	1 420 435 149,24	1 949 715 696,22
Créances et emplois assimilés		6 242 860 537,72	563 912 334,23	5 678 948 203,49	4 149 933 140,14
Disponibilités et assimilés		1 365 682 261,20	-	1 365 682 261,20	1 053 462 692,90
TOTAL ACTIF COURANT		9 552 205 364,73	1 087 139 750,80	8 465 065 613,93	7 153 111 529,26
TOTAL GENERAL ACTIF		60 328 405 751,32	13 105 386 281,82	47 223 019 469,50	44 566 110 292,18

PASSIF	Note	2021	2020
CAPITAUX PROPRES			
TOTAL CAPITAUX PROPRES		40 971 437 246,84	38 245 690 267,28
PASSIFS NON COURANTS			
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		2 169 822 857,17	2 384 420 722,17
PASSIF COURANT			
TOTAL PASSIFS COURANTS		4 081 759 365,49	3 935 999 302,73
TOTAL GENERAL PASSIF		47 223 019 469,50	44 566 110 292,18

ACTIF	Note	2022			2021
		Brut	Amortissement	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
TOTAL ACTIF NON COURANT		45 932 243 162,80	12 378 110 720,36	33 554 132 442,44	38 757 953 855,57
ACTIFS COURANTS					
Stocks et encours		2 252 927 504,54	530 039 145,92	1 722 888 358,62	1 420 435 149,24
Créances et emplois assimilés		9 645 156 628,12	989 299 231,11	8 655 857 397,01	5 678 948 203,49
Disponibilités et assimilés		19 898 512 935,64	-	19 898 512 935,64	1 365 682 261,20
TOTAL ACTIF COURANT		31 796 597 068,29	1 519 338 377,03	30 277 258 691,26	8 465 065 613,93
TOTAL GENERAL ACTIF		77 728 840 231,09	13 897 449 097,39	63 831 391 133,70	47 223 019 469,50

PASSIF	Note	2022	2021
CAPITAUX PROPRES			
TOTAL CAPITAUX PROPRES		49 819 694 826,48	40 971 437 246,84
PASSIFS NON COURANTS			
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		5 420 198 057,20	2 169 822 857,17
PASSIF COURANT			
TOTAL PASSIFS COURANTS		8 591 498 250,02	4 081 759 365,49
TOTAL GENERAL PASSIF		63 831 391 133,70	47 223 019 469,50

ACTIF	Note	2023			2022
		Brut	Amortissement	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
TOTAL ACTIF NON COURANT		54 796 509 821,68	12 072 109 668,79	42 724 400 152,89	33 554 132 442,44
ACTIFS COURANTS					
Stocks et encours		2 462 199 145,67	549 753 611,54	1 912 445 534,14	1 722 888 358,62
Créances et emplois assimilés		10 818 213 917,68	1 372 795 014,10	9 445 418 903,59	8 655 857 397,01
Disponibilités et assimilés		17 006 789 295,30	-	17 006 789 295,30	19 898 512 935,64
TOTAL ACTIF COURANT		30 287 202 358,66	1 922 548 625,63	28 364 653 733,02	30 277 258 691,26
TOTAL GENERAL ACTIF		85 083 712 180,34	13 994 658 294,43	71 089 053 885,91	63 831 391 133,70

PASSIF	Note	2023	2022
CAPITAUX PROPRES			
TOTAL CAPITAUX PROPRES		56 523 975 006,22	49 819 694 826,48
PASSIFS NON COURANTS			
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		5 437 111 754,90	5 420 198 057,20
PASSIF COURANT			
TOTAL PASSIFS COURANTS		9 127 967 124,80	8 591 498 250,02
TOTAL GENERAL PASSIF		71 089 053 885,91	63 831 391 133,70

Rubriques	Note	2023	2022
Ventes et produits annexes (chiffres d'affaires)		24 918 944 702,44	24 327 809 734,20
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		16 597 242 187,33	13 624 918 018,45
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		11 874 400 407,84	9 696 501 301,68

Rubriques	Note	2022	2021
Ventes et produits annexes (chiffres d'affaires)		24 327 809 734,20	12 613 934 771,21
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		13 624 918 018,45	5 505 886 791,80
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		9 696 501 301,68	3 578 046 979,55

Rubriques	Note	2021	2020
Ventes et produits annexes (chiffres d'affaires)		12 613 934 771,21	7 116 578 433,29
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		5 505 886 791,80	2 616 441 927,74
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		3 578 046 979,55	1 354 813 291,62